النبوّات

وما يتعلق بها

للإمام الأعظم والعالم الأمجد الأكرم
فريد دهره ووحيد عصره شيخ الإسلام

فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي

تحقيق
الدكتور احمد حجازي السقا

دار ابن زيدون
بيروت

دار الكليات الأزهرية
القاهرة

القسم الأول

في النبوّات

الفصل الأول

فـي

شرح مذاهب الناس في هذا الباب

اعلم[1] : أن منكري النبوات فرق :

الفرقة الأولى : الذين قالوا : إله العالم موجب بالذات ، لا فاعل بالاختيار . فإن كل من أنكر كونه تعالى فاعلاً مختاراً ، وأنكر كونه عالماً بالجزئيات . فقد أنسد عليه باب إثبات النبوات . و(هذه الطريقة)[2] هي طريقة الفلاسفة .

والفرقة الثانية : الذين سلموا أن إله العالم فاعل مختار ، ولكنهم أنكروا الأمر والنهي والتكليف . قالوا وإذا ثبت هذا فقد بطل القول بالنبوة ، لأن الأنبياء ـ عليهم السلام ـ إنما جاءوا بتقرير التكليف . ولما كان القول بالتكليف عندهم باطلاً فقد بطل الأصل (وعن بطلان الأصل)[3] يكون الفرع أولى بالبطلان .

والفرقة الثالثة : الذين سلموا : أن إله العالم أمر عباده بأشياء ، ونهاهم

---

(١) نص (ت) : الكتاب الثامن من كتاب المطالب العالية : في النبوات ، وما يتعلق بها . والكلام فيه مرتب على أقسام.
أقسام الأول وفيه فصول . الفصل الأول في مذاهب الناس. اعلم أن . . . الخ . ونص (طا) : بسم اللّه الرحمن الرحيم . وعليه التكلان . الكتاب الثامن من كتاب المطالب العالية في النبوات وما يتعلق بها . . . الخ . ونص (ل): الكتاب الثامن من الهيات المطالب العالية . . . الخ . ونص (طا) : بسم اللّه الرحمن الرحيم . الكتاب الثامن . آلهيات كتاب المطالب العالية في النبوات وما يتعلق بها ، والكلام فيه مرتب على أقسام ، القسم الأول في النبوات . وفيه فصول ، الفصل الأول في شرح مذاهب الناس في هذا الباب . . . الخ .

(٢) من (ط، طا) . (٣) سقط (ت) .

عن أشياء . إلا أنهم قالوا : العقول وحدها كافية في معرفة تلك التكاليف . فلم يكن في بعثة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ فائدة .

والفرقة الرابعة : الذين قالوا : لا طريق لنا إلى معرفة نبوة الأنبياء ، إلا بواسطة المعجزات ، والمعجزات لا دلالة فيها البتة على صدق الأنبياء : وإذا لم يوجد شيء يدل على النبوة ، إلا المعجز ، ويثبت أن المعجز لا يدل البتة على صدق النبي ، فحينئذ يلزم فساد القول بالنبوة .

ثم ان القائلين[٤] بهذا القول ، ذكروا في الطعن في المعجزات وجوهاً كثيرة :

فالفرقة الأولى[٥] : الذين أنكروا وجود المعجزات ، قالوا : خرق العادات ممتنع في العقول .

والفرقة الثانية : الذين سلموا إمكان انخراق العادات ، إلا أنهم قالوا : لم يوجد دليل يدل على أن الفاعل لتلك الأفعال الخارقة للعادات ، هو اللّٰه سبحانه .

والفرقة[٦] الثالثة : الذين قالوا : هب أن الدليل على أن فاعل تلك الخوارق هو اللّٰه تعالى ، إلا أنها ـ مع تسليم هذا الأصل ـ لا تدل على صدق المدعي للرسالة ـ .

والفرقة الرابعة : الذين قالوا : هب أن المعجز يدل على أن اللّٰه تعالى صدق ذلك المدعي في دعواه ، لكن تصديق اللّٰه إياه في دعواه ، لا يدل على كونه صادقاً . بدليل : ان القول بالجبر حق ، ومتى كان كذلك ، (وجب القطع بأن فاعل القبائح بأسرها هو اللّٰه ، ومتى كان كذلك)[٧] . امتنع أن يقال : أن الفعل الفلاني : قبيح ، فيمتنع من اللّٰه تعالى فعله . وإذا كان كذلك لم يقبح من اللّٰه تعالى : تصديق الكاذب .

---

(٤) القائل (ت) .

(٥) سقط من (ت) وكان على المؤلف أن يعبر بالطائفة ، لأنه يذكر طوائف الفرقة الرابعة .

(٦) من (ل، طا).

(٧) من (ل، طا).

والفرقة الخامسة من الطاعنين في المعجزات : الذين قالوا : هب أن المعجزات (تدل)[٨] على صدق المدعي ، الا أنا ما شاهدنا ظهور تلك المعجزات ، وإنما الغاية القصوى أن الناس أخبروا أنها وقعت في الأزمنة الماضية، إلا أن[٩] الخبر لا يفيد العلم اليقيني . وإنما القدر الممكن فيه : حصول الظن . لأن هذه المسألة : مسألة يقينية ، فبناء إثباتها على الطريق الذي لا يفيد إلا الظن : يكون باطلاً فاسداً .

فهذه الفرق الخمس ، هم الذين يطعنون[١٠] في النبوات ، بواسطة الطعن في المعجزات .

وأما الفرقة الخامسة من الطاعنين في النبوات : الذين قالوا : انه نقل عنهم[١١] أحوال لا يليق بالمحققين الاشتغال بها ، وذلك يوجب الطعن (في كونهم)[١٢] رسلاً من عند اللّه تعالى .

والفرقة السادسة : الذين قالوا : لو أراد اللّه ـ تعالى ـ إرسال الرسل لكان يجب أن يكون رسولاً من الملائكة ، وأن يظهر عليه معجزات ظاهرة[١٣] متوالية . وهذا القول حكاه اللّه تعالى في القرآن مراراً متوالية كثيرة .

فهذا هو الإشارة إلى ضبط فرق المنكرين للنبوات . أما الكلام في أن إله العالم فاعل مختار ، موجب بالذات . فقد سبق على الاستقصاء . فلا فائدة في الإعادة .

وأما سائر المذاهب فانا نعقد في كل واحد منها فصلاً «منفرداً . واللّه أعلم)[١٤] .

---

(٨) سقط (طا).

(٩) لأن الخبر (طا) .

(١٠) يطعنون على الطريق الذي لا يفيد إلا الظن في النبوات بواسطة الطعن في المعجزات : (ت، ط).

(١١) اقوال (طا).

(١٢) سقط (طا).

(١٣) ظاهرة (طا).

(١٤) من (ل ، طا).

الفصل الثاني
في
حكاية شبهات من أنكر النبوات
بناء على نفي التكليف

اعلم ان المنكرين للتكليف فريقان :

منهم من يبني ذلك الإنكار على القول بالجبر ، ومنهم من ينكر التكليف ، لا بالبناء على الجبر ، بل على طرق أخرى .

الفريق الأول : الذين بنوا إنكار التكليف على الجبر فهؤلاء قالوا : القول بالجبر حق ، فالقول بإنكار التكليف حق ، فالقول بإنكار النبوة حق . فهذه مقدمات ثلاث :

المقدمة الأولى في بيان أن القول بالجبر حق :

اعلم : ان الكلام في تقريره سيأتي بالاستقصاء في كتاب[1] مفردٌ . إلا انا نذكر الآن وجوهاً على سبيل الايجاز :

فالوجه الأول : ان المتمكن من الفعل ، أما أن يكون متمكناً من تركه أو لا يكون . فإن كان المتمكن من الفعل ، متمكناً من تركه . فرجحان جانب الفعل على جانب الترك ، اما أن يتوقف على مرجح ، أو لا يتوقف . فإن توقف على مرجح ، فذلك المرجح إن كان من العبد عاد التقسيم الأول فيه ، وإن كان من غيره : فحينئذ يلزم الجبر . وأما ان حصل ذلك الترجيح ، لا لمرجح . أو يقال : انه ترجح جانب الفعل على جانب الترك لا لمرجح أصلاً . فهذا باطل لوجهين :

(١) فصل (ت) وهو يشير إلى كتاب «الجبر والقدر» أو «القضاء والقدر» .

الأول : انه يقتضي رجحان أحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح : وذلك يمنع من الاستدلال بحدوث المحدثات ، وبإمكان الممكنات على وجود الصانع . وإذا بطل القول بالصانع ، كان بطلان القول بالتكليف وبالنبوات الزم .

الثاني : ان على هذا التقدير يكون رجحان جانب الفعل على جانب الترك : محض الاتفاق . وما يكون كذلك ، لم يكن الوقوع به ، أولى[٢] من الترك به . بل إن اتفق وقوعه ، فقد وقع . شاء ذلك الفاعل : ذلك الفعل ، أم أبى . وإن لم يتفق وقوعه لم يقع ، شاء ذلك الفاعل : ذلك الفعل أم أبى . وهذا هو محض الجبر . فثبت : أن رجحان أحد الطرفين على الآخر ، إن توقف على المرجح . فالقول بالجبر لازم . وان لم يتوقف فالقول بالجبر لازم . فثبت : ان القول بالجبر لازم على كل التقديرات . هذا إذا قلنا : ان المتمكن من الفعل (متمكن أيضاً من الترك . وأما القسم الثاني وهو أن يقال : المتمكن من الفعل غير متمكن من الترك)[٣] .

فههنا الجبر أظهر وألزم . فثبت أن القول بالجبر لازم على كل الاقسام .

الحجة الثانية : ان القادر على الفعل لا قدرة له على الترك البتة . وإذا كان الأمر كذلك ، كانت القدرة موجبة للفعل ، فكان الجبر لازماً . وإنما قلنا : ان القادر على الفعل ، لا قدرة له على الترك . لأن الترك عبارة عن البقاء على العدم الأصلي . والعدم لا يصلح أن يكون مقدوراً للقادر . لأن القدرة صفة مؤثرة ، والعدم نفي محض ، (وعدم صرف)[٤] ، فيمتنع جعله اثراً للقدرة . ولأن الشيء حال بقائه ، يمتنع كونه واقعاً بالغير . وإلا لزم

---

(٢) الوقوع به ولا الترك به (ل. طا).

(٣) من (ل، طا) وعبارة (ت) : إذا قلنا: ان المتمكن من الفعل متمكن من الترك ، فههنا الجبر . . . الخ .

وعبارة (طا) إذا قلنا : ان المتمكن من الفعل غير متمكن من الترك ، وأما إن قلنا : انه متمكن من الترك فههنا الجبر . . . الخ .

(٤) سقط (ل، طا).

تحصيل الحاصل . وهو محال (فقد حصل في العدم الباقي وجهان . كل واحد منهما يمنع من كونه مقدوراً : وذلك محال)[٥] ، وإذا كان كذلك ثبت : ان الترك يمتنع أن يكون مقدوراً . فثبت أن القادر على الفعل ، لا قدرة له على الترك . وإذا كان كذلك ، كانت القدرة موجبة «للفعل»[٦] . وذلك يوجب القول بالجبر .

الحجة الثالثة : انه لو حصلت القدرة على الفعل ، لحصلت . أما حال استواء الداعي إلى الفعل والترك ، أو حال رجحان أحد الجانبين على الآخر . والقسمان باطلان ، فالقول بحصول هذه القدرة : محال . وإنما قلنا : انه يمتنع حصول المكنة حال استواء الداعي . وذلك لأن الرجحان يناقض الاستواء . فحصول الرجحان حال حصول الاستواء محال . والمحال لا قدرة عليه . وإنما قلنا : انه يمتنع حصول هذه المكنة حال حصول رجحان أحد الطرفين ، لأن الراجح واجب ، والمرجوح ممتنع ـ على ما يأتي برهانه مراراً ـ والواجب والممتنع لا قدرة له عليه البتة .

فإن قالوا : ان حال الاستواء ، يمكنه ايقاع الترجيح في الزمان الثاني منه .

فنقول : هذا باطل من وجهين :

الأول : انه إما أن يكون المراد ، أن عند مجيء الزمان الثاني ، يمكنه ايقاع الترجيح في ذلك الزمان .

أو يكون المراد ، أن في الزمان الأول يمكنه إيقاع الترجيح في الزمان الثاني . والأول باطل ، لأن عند مجيء الزمان[٧] الثاني ، اما أن يكون الحاصل استواء الدواعي ، أو رجحان أحد الجانبين . وحينئذ يعود التقسيم الأول والثاني أيضاً : باطل ، لأن عند حضور الزمان الأول (يمتنع حصول الزمان

---

(٥) سقط (ت) والباقي (طا) والثاني (ل ، ط) وذلك محال : سقط (ل) .
(٦) للترك (طا) للفعل (ل)، (طا) .
(٧) من (ط)، (طا).

الثاني . لكن ايقاع الفعل في الزمان الثاني ، مشروط بحضور الزمان الثاني ، الـذي هو ممتنـع الحضور في الـزمان الأول)[٨] . والمـوقف على الممتنع : ممتنع . فوجب أن يكون ايقاع الفعـل في الزمـان الثاني عنـد حضور الـزمان الأول : ممتنعاً . والممتنع لا قدرة عليه .

الثاني : ان على هذا التقدير ، يكون إيقاع الفعـل حاصـلاً في الزمـان الأول ، ويكون وقوع الفعل حاصلاً في الزمان الثاني . وهذا يوجب أن يكون إيقاع الفعل مغايراً لوقوعه . فنقول : ذلك المغاير المسمى بالإيقـاع ، إن لم يكن واقعـاً بقدرة هـذا الفاعـل ، وجب أن يكون الفعـل الـواقـع بسبب هـذا الايقاع : غير واقع بهذا القادر . وإن كان واقعاً بقدرة هذا الفاعل، (وجب أن تكون قدرته متقدمة عليه . ثم لكلام فيه كمـا في الأول ، فيلزم)[٩] أن يكون كل ايقاع ، مسبوقاً بإيقاع آخر ، إلى غير النهاية بحسب الزمان . وذلك يوجب أن تكون قدرة القادر ، متقدمة على حصول الأثر ، بأزمنة لا نهاية لها ، وكل ذلك محال .

الحجة الرابعـة : المكنة من الفعـل والترك ، لـو حصلت لحصلت اما حال حصول الفعـل ، أو قبل حصـوله ، أو بعـد حصولـه . والاقسام الثـلاثة باطلة . فالقول بحصول هذه المكنة : باطل. إنما قلنـا : انه يمتنـع حصول القدرة على الفعل حال[١٠] حصوله ، لأن حصول التـرك حال حصـول الفعل محال ، لأنه يوجب الجمع بين النقيضين . وذلك محال . والمحـال لا قدرة عليه . فثبت : أن حال حصول الفعل ، يمتنع كونه قادراً على الفعل والترك . وإنما قلنا : انه يمتنع حصول الفعل ، قبل حصوله ، لأنه اما أن يكون المراد : أنه قبل حصول الفعل (يكون)[١١] موصوفاً بأنه عند مجيء الزمان الثاني ، فإنه يصير موصوفاً بأنه يقدر على الفعل ، أو يكون المراد : انه عند حصول الوقت

---

(٨) سقط (ت).

(٩) سقط (ل) وفيلزم سقط (طا) وبدلها وهذا يوجب.

(١٠) حصول الفعل (ل)، (طا).

(١١) سقط (ل)، (طا) .

الأول ، يمكنه إيقاع الفعل في الزمان الثاني منه .

والأول محال . لأن عند حصول[١٢] ذلك الوقت ، ان كان الفعل حاضراً فلا قدرة فيه على الترك . وإن كان الترك حاضراً ، فلا قدرة فيه على الفعل . لأن ذلك يوجب الجمع بين النقيضين . والثاني أيضاً : باطل . لأن عند حصول الزمان الأول ، يمتنع حصول الزمان الثاني ، (وايقاع الفعل في الزمان الثاني موقوف على حضور الزمان الثاني)[١٣] . والموقوف على المحال : محال . والمحال لا قدرة عليه . وإنما قلنا : انه يمتنع حصول القدرة على الفعل بعد حصول[١٤] الفعل . لأن ذلك معلوم بالبديهة . . فثبت : أن القدرة على الفعل ـ بمعنى حصول المكنة من الفعل والترك ـ ممتنعة الوجود قبل الفعل : ومعه ، وبعده . فكان القول بثبوت هذه القدرة ، محالاً .

الحجة الخامسة : ان المكنة التامة المتساوية بالنسبة إلى طرفي الفعل والترك . إذا حصلت ، فإن لم تحصل معها الداعية المرجحة ، امتنع صدور الفعل عنها ، وان حصلت الداعية المرجحة ، فتلك القدرة مع تلك الداعية المرجحة ، الخالية عن المعارض ، تكون موجبة للفعل . فعلى هذا : الحاصل على أحد التقديرين : هو الامتناع .

وعلى[١٥] التقدير الثاني الوجوب ، ولا قدرة البتة ، لا على الممتنع ، ولا على الواجب. فوجب أن لا تحصل المكنة[١٦] من الفعل البتة . وهذه الوجوه الخمسة مستفادة من البحث عن حال القدرة ، وعن كيفية تأثيرها في المقدور .

---

(١٢) حضور (ل ، ط) .

(١٣) من (ل)، (طا) .

(١٤) حصول (ل ، طا).

(١٥) في (ط، ت): تقديم وتأخير .

(١٦) ولا على الواجب إلا بحصول المكنة (ت) .

الحجة السادسة : ان العبد غير عالم بتفاصيل أفعال نفسه . لأنه إذا حرك اصبعه . فهو لا يعرف أنه كم عدد من الجواهر الفردة حركها ؟ وفي كم عدد من الأحياز ، حرك ذلك الاصبع ؟ واختصاص العدد المعين بالوقوع ، دون الزائد والناقص ، لا بد وأن يكون (بالقصد[١٧]، لكن) القصد مشروط بالعلم . فإذا لم يحصل العلم ، لم يحصل القصد أيضاً فامتنع كونه واقعاً بإيقاعه ، موجوداً بإيجاده .

الحجة السابعة : لو كانت قدرة العبد صالحة لايجاد بعض الممكنات . (لكانت صالحة لايجاد كل الممكنات[١٨] لأن المصحح للمقدورية هو الإمكان والإمكان مفهوم واحد، مشترك فيه بين كل الممكنات، لكان كون العبد قادراً على إيجاد كل الممكنات : باطل . وإلا لقدر على إيجاد نفسه ، وعلى إيجاد قدرته ، فوجب أن لا يقدر على إيجاد شيء من الممكنات .

الحجة الثامنة : ان مقدور العبد مقدور للّه تعالى (فوجب أن يقدر)[١٩] لأن مقدور العبد مثل مقدور اللّه (والمثلان يتساويان في جواز الجائزات . فكان مقدور العبد ، يصح أن يكون مقدوراً للّه[٢٠] تعالى ، وإذا ثبت القول بهذه الصحة والموجب لقادرية اللّه تعالى هو ذاته المخصوصة ، ونسبة ذلك الايجاب إلى الشيء : كنسبته إلى مثله . فلما أوجبت ذاته القادرية على أحد المثلين ـ وجب أن توجب[٢١] القادرية على المثال الثاني . فثبت : أن مقدور العبد مقدور للّه تعالى . وإذا ثبت هذا ، كان وقوعه بهما : محالاً . لأن أحد السببين لما كان مستقلاً بالاقتضاء . فلو أثر الثاني فيه ، كان ذلك إيجاداً للموجود، وهو محال . فوجب أن يكون واقعاً بأحدهما . لكن هذا محال ، لأنه لما كان كل واحد منهما سبباً مستقلاً بالاقتضاء ، فوقوعه بأحدهما ، دون

---

(١٧) من (ل)، (طا) .

(١٨) سقط (ت) .

(١٩) فوجب الا يقدر (ت ، ط) وهي ساقطة من (ل) ، (طا) . والصحيح فوجب أن يقدر لوجود المثلية .

(٢٠) من (ل)، (طا) .

(٢١) أن لا توجب (ط) .

الثاني ، يقتضي رجحان أحد طرفي الممكن (على الآخر)[٢٢] من غير مرجح . وهو محال . ولما بطل هذا ، كان وقوعه بقدرة اللّه تعالى أولى . وذلك يمنع من كون العبد موجداً[٢٣] .

الحجة التاسعة : لو صح الإيجاد من العبد . فإذا قصد العبد تحريك جسم : وقصد اللّه تعالى تسكينه ، فإما أن يحصل المرادان معاً . وهو محال . أو يمتنعا . وهو أيضاً : محال . لأن المانع لكل واحد منهما عن تحصيل مراده : هو وقوع مراد الثاني . والمعلول لا يحصل إلا عند حصول العلة ، فلو حصل الامتناعان معاً ، لحصل التأثيران معاً ، وذلك يوجب الجمع بين النقيضين ، أو يقع مراد أحدهما دون الثاني . وذلك: محال . وذلك لأن الحركة الواحدة ، والسكون الواحد : لا يقبل التجزئة (في العقل)[٢٤] . وإذا كان ذلك كذلك ، كانت القدرة عليه[٢٥] قابلة للقوة والضعف . وإذا كان كذلك ، كانت قوة كل واحد منهما في هذا الأثر الواحد ، معادلة لقوة الآخر ، فإذا امتنع الفعل على أحدهما ، وتيسر للثاني ، مع أننا بيّنا حصول الاستواء في القوة : لزم الرجحان لا لمرجح . (وهو محال)[٢٦] .

الحجة العاشرة : لو أراد اللّه تعالى الإيمان من العبد ، ثم أن العبد أراد الكفر ، فإن وقع مراده ، ولم يقع مراد اللّه تعالى ، لزم كون العبد أكمل في القدرة من اللّه تعالى . وذلك محال .

الحجة الحادية عشرة : لو أراد اللّه الايمان من العبد[٢٧] مع أنه علم منه أنه لا يؤمن ، لكان قد أراد منه الجمع بين الضدين . وهذه الارادة ممتنعة الحصول ، فوجب أن يكون القول بأن اللّه تعالى أراد الإيمان ، ممن علم أنه يكفر : محالاً .

الحجة الثانية عشرة : لو كان فعل العبد واقعاً بإيجاده ، لوقع عين ما

---

(٢٢) من (ط) .
(٢٣) العالم موجوداً (ت، ط) .
(٢٤) سقط (طا) .
(٢٥) غير قابلة (ت، ط) .
(٢٦) سقط (ت ، ل) .
(٢٧) الرجل (طا) .

أراده العبد . وكل واحد لا يريد إلا الحق والصدق والصواب . فوجب أن يحصل الصدق والحق والصواب لكل أحد ، وحيث لم يكن الأمر كذلك ، بل الأكثرون في الجهل والضلال . علمنا : أن الكل بقضاء اللّه تعالى وقدره . وذلك يوجب القول بالجبر .

واعلم : أن هذه الوجوه التسعة[٢٨] ، هي دلائل المتكلمين (من أهل الجبر)[٢٩] .

الحجة الثالثة عشرة : انه تعالى عالم بجميع الجزئيات ، وما علم اللّه تعالى وقوعه ، فهو واجب الوقوع ، وما علم عدمه فهو ممتنع الوقوع . (لأن العلم بالوقوع يناقضه عدم الوقوع)[٣٠] والجمع بين النقيضين : محال، (ولما كان العلم بالوقوع حاصلاً ، كان اللاوقوع الذي هو نقيضه ممتنع محالاً)[٣١] والممتنع المحال لا قدرة عليه .

ويمكن إيراد هذه الحجة على طريق آخر :

فيقال: اللّه تعالى ، إما أن يكون (عالماً بالجزئيات ، وإما أن لا يكون . فإن كان الأول، كان الجبر لازماً . وإذا ثبت)[٣٢] الجبر ، بطل القول بالتكليف والنبوة ـ على ما سيأتي تقريره ـ وإن لم يكن عالماً بالجزئيات ، كان القول ببطلان التكليف والنبوة الزم .

الحجة الرابعة عشرة : انه تعالى أخبر عن كفر الكفار ، فلو لم يجد ذلك الكفر ، لانقلب خبر اللّه تعالى كذباً (وهو محال)[٣٣] والمفضي إلى المحال محال . فكان (عدم صدور الكفر عنهم : محالاً ، فكان)[٣٤] . صدور الكفر عنهم واجباً ، فكان الجبر لازماً .

الحجة الخامسة عشرة : القضايا اما واجبة أو ممتنعة أو ممكنة ، اما

---

(٢٨) السبعة (ل)، (طا) .

(٢٩) من (ل)، (طا) .

(٣٠) من (ل)، (طا) .

(٣١) سقط (ت) وفي (ط) ممتنعاً لا محالة، وهي من (ل، طا).

(٣٢) سقط (ت) .

(٣٣) سقط (ل)، (طا) .

(٣٤) من (ل)، (ط) .

الـواجب والممتنع فـلا قدرة عليـه البتة ، وأمـا الممكن ، فامـا أن يعتبـر في الماضي أو في الحال أو في المستقبل . أما في الماضي وفي الحال : فـأحد الجانبين واقع : والواقع لا قدرة عليه . وأما في المستقبل فنقول : انا اذا قلنا أن المـطر سينزل غـداً ، ولا ينزل غـداً . فأحـد النقيضين لا محالـة (واقع ، واجب)[٣٥] وإلا لخلت القضية عن النفي والإثبات معـاً ، وهو محـال . وإذا ثبت هذا فنقول : اما أن يكون الحق أحـدهما بعينـه ، أو لا بعينه . والثـاني محال لأن ما لا يكون متعيناً في نفسه ، امتنع كـونه مـوجوداً (ومـا يمتنع كـونه موجوداً)[٣٦] يمتنع انصاف غيـره به ، فكـان يجب أن يكون قـولنا : ان هـذه القضية واجبة الانصاف بأحـدهما لا بعينـه : قولاً محـالاً . ولما بـطل هذا ، ثبت : أن القول بأن (الواجب)[٣٧] أحدهما لا بعينه : قول باطل ، فوجب أن يكون الواجب هو أحدهما)[٣٨] بعينه . وإذا كان كذلك ، كان نقيضه محالاً ، فكان القول بالجبر لازماً .

فثبت بهذه الوجوه الخمسة عشر : ان القول بالجبر حق . وتمام الكلام في هذا الباب سيأتي في الكتاب التاسع[٣٩] (ان شاء اللّٰه تعالى)[٤٠] .

وأما المقدمة الثانية : فهي في بيان أنه متى كان القول بالجبر حقاً ، كان

---

(٣٥) سقط (ل) ووقع سقط (طا) .
(٣٦) سقط (ت) .
(٣٧) سقط (طا) .
(٣٨) سقط (ت) .
(٣٩) رأى الإمام فخر الدين في القضاء والقدر هكذا : ـ

أ ـ لا يخرج عن المفهوم من هذا الحديث : «واعلم : ان الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء . لن ينفعوك إلا بشيء قد كتبه اللّٰه لك . وان اجتمعوا) على ان يضروك بشيء ، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه اللّٰه عليك . رفعت الأقلام وجفت الصحف» الترمذي) .

ب ـ قدرة الانسان + الداعي = وجوب حصول الفعل : عند المعتزلـة . أي أن اللّٰه منح القـدرة للإنسـان ولا يتدخـل فيها . والـداعي من هوى الإنسان أيضاً ولا يـوجـده اللّٰه فيـه . وعند الإمام فخر الدين : ان القدرة والداعي ، أو القدرة والصـارف عن الفعل يخلقهمـا اللّٰه في الإنسان حال حصول الفعل . فيكون الانسان مضطراً في صورة مختار .

جـ ـ النبي ـ أي نبي ـ لا يصرح بالجبر والقدر حتى لا يتكل الناس على ذلك ويتهاونون في الأعمال . وكذلك الدعاة إلى اللّٰه لا يصرحون بالجبر ولا يصرحون بالاختيار .

(٤٠) من (ل)، (طا) .

القول ببطلان التكليف حقاً . والدليل عليه: أن العبد ما لم يكن قادراً على الفعل والترك ، كان أمره عبثاً . لأن ما يوجب الفعل - إن حصل - فذلك الفعل حاصل (وجوباً)[٤١] ، سواء أراده العبد ، أو لم يرده (وان حصل ما يوجب الترك ، فذلك الترك حاصل ، سواء أراده العبد ، أو لم يرده)[٤٢] وإذا كان كذلك ، فنقول :

القائل له : افعل ، أو لا تفعل : يكون جارياً مجرى ، ما إذا قيل له : افعل يا من لا يفعل . وأيضاً ، فلو جاز ذلك ، لجاز أن يؤمر بطوله وقصره ولونه . ولجاز أن يؤمر بإيجاد السموات والعرش والكرسي ، مع أنه لا قدرة له على شيء منها . وأيضاً: لو جاز ذلك، لجاز إرسال الرسل إلى العميان بنقط المصاحف ، وإلى المفلوجين بأن يطيروا إلى السموات . وكل ذلك ظاهر الفساد .

فثبت : ان القول بالجبر حق . وثبت : انه متى (كان القول بالجبر حقاً ، كان القول ببطلان التكليف حقاً .

وأما المقدمة الثالثة : في بيان انه[٤٣] كان القول ببطلان التكليف حقاً ، كان القول ببطلان النبوة حقاً .

فتقريره : ان الأنبياء بصريح لسانهم ، وفصيح بيانهم : يذكرون أنه لا فائدة في بعثتهم ، ولا مقصود من إرسالهم: إلا تبليغ التكاليف، وانه لولا هذا المقصود، لم يكن في إرسال فائدة البتة. وإذا ثبت هذا ، وثبت أن القول بالتكليف باطل، كان القول بإرسالهم باطلاً .

وهذه الشبهة في نفي النبوات ، قد حكاها اللّٰه تعالى في القرآن مراراً . وهو قوله تعالى : ﴿سيقول الذين أشركوا لو شاء اللّٰه ما أشركنا ، ولا آباؤنا ، ولا حرمنا من شيء . كذلك الذين من قبلهم ، حتى ذاقوا بأسنا﴾[٤٤] (واللّٰه أعلم)[٤٥] .

---

(٤١) سقط (طا) .
(٤٢) من (ل)، (طا) .
(٤٣) من (ل)، (طا) .
(٤٤) الأنعم ١٤٨ .
(٤٥) من (ل)، (طا) .

الفصل الثالث
في
تقرير شبهات من ينكر التكليف
لا بالبناء على مسألة الجبر

اعلم : أن هذه الطائفة ذكروا الشبهات من وجوه .

الشبهة[1] الأولى : قالوا : اما أن يكون حكم العقل في التحسين والتقبيح معتبراً ، وإما أن لا يكون (على التقديرين ، فالقول بالتكليف والنبوة باطل)[2] .

اما بيان أن على تقدير إثبات تحسين العقل وتقبيحه ،(كان القول بالتكليف باطلاً)[3] .

فمن وجوه :

الحجة الأولى : قالوا : هذه التكاليف ، اما أن تكون مشتملة على فائدة ومصالحة ، وأما ألا تكون[4] . والقسمان باطلان ، فبطل القول بالتكليف . وإنما قلنا : انه لا يجوز القول بكونها مشتملة على الفائدة والمصلحة ، لأن تلك الفائدة . اما أن تكون عائدة إلى المعبود ، أو إلى العابد ، أو إلى ثالث يغايرهما .

ولا يجوز أن تكون عائدة إلى المعبود ، لوجوه :

الأول : انه ثبت بالدليل : كونه متعالياً عن النفع والضر .

---

(١) الحجة (ت، ط) .

(٢) سقط (ت) .

(٣) سقط (ط، ت) .

(٤) سقط (ت) .

والثاني : ان المحتاج لا يكون كامل القدرة . ومن كان كذلك لم يحصل الوثوق بوعده ووعيده .

والثالث : ان البشر في غاية الضعف . وهذه العبادات أفعال قليلة وحركات ضعيفة ، فلو كان الإله قد بلغ في الضعف إلى حيث ينتفع بهذه الحركات الخسيسة ، فهو في الضعف والعجز في الغاية ، وذلك محال .

وإنما قلنا : انه لا يجوز أن يقال : أن تلك الفوائد عائدة إلى العابد لوجهين :

الأول : ان جميع الفوائد محصورة في جلب المنافع ، ودفع المضار . والله تعالى قادر على تحصيلها بأسرها من غير واسطة هذه التكاليف . ولا تتفاوت حال القدرة على تحصيل هذه المطالب ، بسبب أن يأتي الانسان بحركات معدودة . فإن كانت قدرته وحكمته ، تتفاوت بسبب هذه الأفعال الخسيسة الصادرة عن الإنسان ، فهو في غاية الضعف . وإذا كان كذلك ، كان توقيت إيصال تلك المنافع ودفع تلك المضار ـ على هذه التكاليف ـ عبثاً محضاً .

الثاني : ان حاصل هذا الكلام يرجع إلى أنه تعالى ألحق الضرر والبلاء تحصل في الدنيا أو في الآخرة . والأول باطل . لأنها في الدنيا محض التعب والكلفة والمشقة . وأما في الآخرة فبعيد أيضاً . لأنه قادر[٧] على أن يدخلهم الجنة ويخلصهم من النيران : من غير هذه الوسائط .

قالت المعتزلة : «الوجه في حسن التكليف : ان التفضل بالتعظيم قبيح . فلما أراد الله تعالى تعريض العبد [لاستحقاق التعظيم ، لا جرم كلفه ليحصل له][٨] استحقاق التعظيم ، عند إتيانه بما كلف به » .

---

(٥) من (ل)، (طا) .

(٦) من (ط)، (طا) .

(٧) قادر في حسن التكليف على أن يدخلهم (ت)، (ط) .

(٨) سقط (ت) .

واعلم : ان هذا ضعيف من وجوه :

الأول : ان التعظيم عبارة عن فعل ، أو قول ، أو ترك فعل ، أو ترك قول ، يقتضي حصول سرور في القلب ، أو لذة في البدن . وقد بيّنا : أنه لا سرور ، ولا لذة ، إلا واللّه تعالى قادر على إيصاله إلى العبد من غير هذه الوسائط .

الثاني : ان استحقاق التعظيم قد يحصل بالأفعال السهلة [فان التكلم بكلمة الشهادة][9] بعد سبق المعرفة : عمل سهل . وهو يوجب الثواب العظيم. فلو كان المقصود من التكليف حصول هذا الاستحقاق ، لكان من الواجب [في الحكمة][10] أن نبالغ في تقوية أبداننا ـ حتى يسهل العمل علينا ، فنصير مستحقين للثواب بسببه ، من غير حصول الكلفة والمشقة .

الثالث : ان الحاصل بسبب هذا التكليف عند الطاعة : [حصول هذه الزيادة ، وهو هذا الاستحقاق العظيم ، وعند المعصية][11] ، حصول العقاب الشديد الدائم . والعقول السليمة : قاضية بأن الفعل الذي تكون المنفعة الحاصلة منه نفعاً زائداً [فإنه تجب الحاجة][12] إليه [والفعل الذي][13] تكون المضرة الحاصلة منه أعظم انواع الضرر ، فإنه يجب تركه والاحتراز منه بأعظم الوجوه . [واللّه أعلم][14] .

وإنما قلنا : أنه لا يجوز أن تكون تلك الفوائد عائدة إلى ثالث غير العابد وغير المعبود وذلك لوجهين :

الأول : انه لا منفعة تحصل لذلك الثالث ، إلا واللّه تعالى قادر على

---

(٩) سقط (ت) .

(١٠) سقط (ت) .

(١١) من (ل)، (طا) .

(١٢) لا حاجة اليه (ت، ط، طا) ويبدو أن قصد المؤلف: ان الفعل الذي يكون فيه نفعاً لا يحتاجه الانسان، ويحصل من ورائه ضرر أعظم من النفع: فإنه يجب تركه .

(١٣) زيادة .

(١٤) من (طا) .

تحصيلها بغير واسطة هذه التكاليف ، فيكون توسط هذه التكاليف : عبثاً .

الثاني : ان حاصل هذا الكلام يرجع إلى أنه تعالى الحق الضرر والبلاء بأحد العبدين ، لأجل ايصال النفع إلى العبد الثاني . وهـذا محض الظلم . وأيضاً : فليس إيصال الضرر إلى أحدهما ، لأجل حصول النفع للثاني ، أولى من العكس . فثبت بهذا البيان : انه لا يجوز أن يقال: التكليف إنما هو حسن لوجه حكمة ومصلحة .

وأما القسم الثاني : وهو أنه حسن ذلك من اللّه تعالى من غير فائدة ولا حكمة . فهذا أيضاً باطل لأنا في هذا القسم إنما نتكلم على تقدير أن يكـون القول بتحسين العقل وتقبيحه : معتبراً . ومعلوم أن على هذا التقدير فالحاق المضار والآلام والمتاعب بالغير من غير حكمة وفائدة : قبيح في العقول . فكان هذا القسم باطلًا. فثبت : ان على تقدير أن يكون تحسين العقل وتقبيحه معتبراً : لو حصل التكليف. لحصل ، أما لفائدة أو لا لفائدة . وثبت : فساد القسمين ، فوجب أن يكون القول بالتكليف : باطلًا ، على تقدير أن يكـون تحسين العقل وتقبيحه : معتبراً .

الحجة الثانية في بيان أنه مع القول بتحسين العقل وتقبيحه ، وجب أن يكون التكليف قبيحاً : هـو أن نقول : امـا أن يقال : ان اللّه تعـالى في هذه التكاليف فائدة ومنفعة [وأما أن يقال : انه منزه عن جميع المنافع والفوائـدة العائدة إليه ، وإنما كلفه بهذه][١٥] الأفعـال لأجل الفـوائد العـائدة إلى ذلـك العبد ، أو لأجل الفوائد العائدة إلى ذلك الثالث . أو لا لشيء من الفـوائد . والأقسام الأربعة باطلة .

أمـا القسم الأول : وهو أن يكـون المقصود من هـذه التكاليف : عـود الفوائد إلى اللّه تعالى ، فهو باطل على ما بيّناه في الوجه الأول .

وأما القسم الثاني : وهو أن يكون المقتضى لحسن هذه التكاليف عـود

---

(١٥) سقط (ت) .

المنافع والمصالح إلى العباد ، فهذا باطل ، لأن معنى إيجابها : ترتب العقاب على تركها ، فيصير المعنى كأن اللّه تعالى يقول للعبد : أيها العبد حصل لنفسك المصلحة الفلانية ، وإن لم تحصلها لنفسك ، فأنا أعذبك أبد الآباد . فيقول العبد : يا إله العالمين : هذا الحكم متناقض . لأنه إذا كان [لا مقصود لك من هذا التكليف الا حصول منافع كان مخصوصة إلي] كل المقصود رعاية أحوالي ، [فتعذيبي على تركها يناقض رعاية أحوالي][17] فكان الجمع بينهما متناقضاً . ومثاله : أن يقول السيد لعبده : اجتهد هذا اليوم في كسب درهم لنفسك ، فقصر العبد في ذلك ، فأخذ السيد ، يقرض أعضاءه بمقاريض من النار . فيقول العبد : أيها السيد : هل كنت تطمع في ذلك الدرهم لنفسك ؟ أو كنت فارغاً عن جميع المطامع العائدة إليك ، وإنما أمرتني بكسب ذلك الدرهم لمصالح نفسي فقط ؟ فإن كان الأول ، كان هذا التعذيب حسناً ، لأني سعيت في تفويت مطلوبك . وأما ان كان الحق هو الثاني ، كان هذا الفعل باطلاً ، لأن العبد يقول : أنت أمرتني بكسب ذلك الدرهم لنفسي ، ولتكون منافعه عائدة إلي ، لا إليك . فلما [قصرت في تحصيله ، فأنا ما قصرت إلا في تحصيل المنفعة لنفسي ، وتعذيب الانسان لأجل أنه][18] قصر في تحصيل مصالح نفسه ، قبيح في العقول ، لأن رعاية مصالحه ، ان لم تكن واجبة الرعاية ، كان تكليفه بتحصيل ذلك الدرهم لنفسه : غير واجب . وإن كانت واجبة الرعاية ، فأهم المهمات له : إزالة العقاب . فكان إيصال العقاب إليه ، لأجل أنه قصر في حق نفسه : فعلاً متناقضاً .

وبهذا يظهر الفرق بين الشاهد والغائب [فإن السيد إذا أمر عبده بعمل ، فقصر فيه ، فإنه يستحق الملامة والتعذيب . وذلك لأن السيد إذا أمره بذلك العمل ، ليستفيد منه نوعاً من أنواع المنافع ، فلما قصر العبد فيه ، فقد فات على السيد تلك المنافع ، فحسن منه تعذيب ذلك العبد ، أما هذا في حق اللّه

---

(١٦) (ل)، (طا) .

(١٧) من (ل)، (طا) .

(١٨) من (ل)، (طا) .

محال . فكان تعذيب العبد على ترك التكاليف والأعمال : قبيحاً فظهر الفرق بين الشاهد وبين الغائب][19] .

وأما القسم الثالث والرابع : فهما باطلان بالوجوه المذكورة في الحجة الأولى .

الحجة الثالثة : لو حسن التكليف ، لحسن اما لأجل النعم السالفة ، أو لأجل النعم اللاحقة ، وهو الثواب الذي يحصل بعد ذلك ، أو لا لواحد من هذين القسمين . والكل باطل .

أما بطلان القسم الأول : فالدليل عليه من وجوه :

الأول : وهو ان كل من أوصل نعمة قليلة إلى إنسان ضعيف ، ثم يكلف ذلك الضعيف بالأفعال الشاقة ، فإن كل أحد يذمه ، ويقول : انه اعطاه شيئاً قليلاً ثم انه يعذبه عليه ، ويكلفه بتلك التكاليف الشاقة .

ونحن في هذا القسم إنما نتكلم على تقدير أن يكون تحسين العقل وتقبيحه : معتبراً ، بل نقول : ههنا حصل في هذه الصورة شيء يوجب الزيادة في القبيح ، وذلك لأن إله العالم غني عن جميع العالمين ، فتكليف العبد بهذه الأفعال الشاقة ، مع أنه لا فائدة له في شيء منها [والعبد مضار][20] يكون في غاية القبح .

الثاني : ان كل نعمة أوصلها إلى العبد [فقد خلق في العبد][21] قبل تلك النعمة الاحتياج اليها ، والشهوة لها ، وذلك ضرر . فإذا أعطي ذلك الشيء فحينئذ يتقابل الضرر السالف ، بالنعمة الحاصلة . وذلك لا يوجب النعمة . هذا إذا أعطي كل ما أحوج إليه ، فكيف وقد حصل عنده من الحاجة بحر وقطرة من المحتاج إليه ، ومثل هذه المعاملة لا توجب الشكر .

---

(١٩) من (ل)، (طا) .

(٢٠) والعبد مضار : سقط (ت) والعبد أعظم المضار (ل) في شيء منها وللعبد (ط) .

(٢١) سقط (ت) .

الثالث : ان من أنعم على ضعيف بنعمة ، ثم يتركه مع نفسه ، ولا يكلفه عملاً شاقاً [في مقابلة تلك النعمة السالفة][٢٢] كان ذلك أدخل في المدح والثناء ، والجود والكرم ، مما إذا أتبع ذلك الانعام بالتكاليف الشاقة . وأكرم الأكرمين هو اللّه رب العالمين . فكيف يليق بجوده وكرمه ، أن يعامل العبد بالطريق الأدون الأنقص؟

وأما القسم الثاني : هو أن يقال : انه إنما كلفه لأجل المنافع المستقبلة . فنقول : هذا أيضاً ممتنع . وبيانه من وجهين[٢٣] :

الأول : وهو : انه لما علم من أحوال الكفار والفساق أنهم لا يتوصلون بهذا التكليف إلا لاستحقاق العذاب الشديد ، والآلام العظيمة ، كان القول بأنه إنما كلفهم للفوز بالمنافع : كلام متناقض .

الثاني : وهو انه لو أراد بهم ذلك ، لوجب أن يفرغهم من متاعب الدنيا وآلامها ، وأن يظهر لهم الدلائل الواضحة ، في أن الحق هو ذلك ، ولما لم يفعل بهم ذلك ، بل أحوجهم إلى الأشياء الكثيرة ، وعلم أن تلك الحاجات تحملهم على المعاصي ، ثم سلط عليهم الشهوات [والشبهات][٢٤] وسلط عليهم شياطين الإنس والجن . ومن فعل بالعبد الضعيف الذي يقل عقله ، وتضعف قدرته هذه المعاملة ، ثم يزعم : انه أراد به الخير ، والفوز بالرحمة ، كانت العقول تنادي عليه : بأنه ما قصد إلا الاساءة إليه والإيذاء . والكلام في هذه المباحث مفرع على تحسين العقل وتقبيحه . فثبت[٢٥] : ان هذين الوجهين ينافيان القول بجواز التكليف .

الحجة الرابعة : انه تعالى كان قادراً على أن يخلق الكل في الجنة ، وان يوصلهم إلى الخيرات والدرجات ، وأن يحميهم عن منازل الآفات

---

(٢٢) سقط (ت) .

(٢٣) من وجوه : الأصل .

(٢٤) سقط (طا) .

(٢٥) هذه الوجوه تنافي القبول (ت) .

والمخافات. وفلو أراد بهم خيراً لخلقهم على هذه الصفة ولما لم يفعل ذلك، بل سلط عليهم الشهوات والشبهات ، وملأ العالم من الشياطين علمنا : أنه ما أراد بهم خيراً وإذا كان الأمر كذلك ، امتنع ان يقال : انه كلفهم لأجل التعريض للمصالح .

أما الأول[٢٦] وهو أنه كلفهم لا لغرض ومصلحة. فهذا عبث ، والعبث قبيح في العقول . ونحن انما نتكلم الآن على تسليم أن يكون تحسين العقل وتقبيحه معتبراً في أفعال اللّٰه تعالى وفي أحكامه ، وجب الجزم بفساد التكليف ، وبفساد بعثة الأنبياء والرسل .

وأما القسم الثاني : وهو أن يكون الحق هو أن تحسين العقل وتقبيحه باطل ، وغير معتبر في أفعال اللّٰه تعالى : وفي أحكامه .

فنقول : فعلى هذا التقدير ، كان القول بفساد التكليف والبعثة : أظهر . لأن على هذا التقدير لا يمتنع اظهار المعجز ، على يد الكاذب ، ولا يمتنع إرسال الرسل (بالفحش والكذب وشتم اللّٰه وشتم الملائكة ، ولا يمتنع إرسال الرسل)[٢٧] إلى الجمادات ، ولا يحصل الوثوق بوعد اللّٰه تعالى ، ولا بوعيده . وكل ذلك يوجب القول بفساد التكليف (والبعثة، فثبت: انه لو صح القول بالتكليف)[٢٨] وبعثة الأنبياء والرسل ، لصح . أما على تقدير أن يكون (تحسين العقل وتقبيحه معتبراً ، واما على تقدير أن لا يكون)[٢٩] ذلك معتبراً . وثبت أنه باطل على التقديرين (فكان ذلك أيضاً باطل)[٣٠] .

---

(٢٦) القول بأنه (طا) .

(٢٧) من (ل)، (طا) .

(٢٨) سقط (ت) .

(٢٩) سقط (ت) .

(٣٠) سقط (ت) .

الفصل الرابع

فـــي

تقرير شبهـات المنكريـن للنبـوات بالبنـاء
على أن العقل كـاف في معرفة التكليـف .
وذلك يوجب سقوط القول بالبعثة والرسالة .

وتقرير كلام هذه الطائفة[1] : ان يقال : القول بصحـة البعثة . امـا أن يحصل مع القول بتحسين العقل وتقبيحه ، أو مع إبطال هذا الأصل .

القسمان باطلان . فكان القول بالبعثة : باطـلاً . أما بيـان فساد القسم الأول . فيدل عليه وجوه :

الأول : ان الأفعال على ثلاثة أقسام : قسم قضى العقـل فيه بـالحسن فكان فعله صواباً ، وحكم العقل يكون واجب القبول . وقسم ثان قضى العقل بالقبح والمنع . فكان حكمه أيضاً واجب القبول[2] .

وقسم ثـالث توقف العقـل فيه . فلم يحكم فيـه لا بحسن ولا بقبـح . فنقول : هذا القسم على قسمين، لأنه أما أن يكون تركه ممكناً أو ممتنعاً . فإن كان تركه ممكناً على سبيل السهولة واليسر ، كان تركه واجباً . لأن الانفكـاك عنـه ممكن ، ولم يعلم أنه حسن أو قبيـح ، فكان الاقـدام عليه إقـداماً على فعل ، لا حاجة إليه مع ان احتمال الضرر قائم فيه ، والعقل يقضي في مثـل هذه الصورة بوجوب الترك والاحتراز ، لأن الخوف لازم له ، فالاقدام عليه ، التـزام لضرر الخـوف من غير حـاجة (ولا ضـرورة ، والتزام الضـرر من غيـر الحاجة)[3] قبيح عند العقـل ، فكان حكم العقـل حاصـلاً في هذا القسم : بوجوب الترك .

---

(١) من عنوان الفصـل في (ل): ان العقل كاف في معرفة بطلان التكليف . . الخ . .

(٢) الرد (ت) .

(٣) سقط (ت) .

وأما القسم الثاني : وهو أن لا يكون تركه ممكناً ، فههنا حكم العقل حاصل فيه بالجواز لأن العقل علم أن إلـه العالم حكيم رحيم وأنه لا يكلف عباده فوق قدرتهم وطاقتهم ، فـإذا كان ذلك الفعل مما لا يقدر العبد على الانفكاك عنه ، فلو أمره اللّه تعالى بالانفكاك عنه ، لكان قد كلفه ما لا طاقة له به وذلك قبيح عند العقل ونحن إنما نتكلم الآن على تقدير أن يكون تحسين العقل وتقبيحه معتبراً فثبت : أن حكم العقل حاصل في هذا القسم أيضاً . فقد ظهر بهذا البحث : ان حكم العقل حاصل في جميع أقسام الأفعال . وإذا كان العقل كافياً في معرفة[٤] ما يجب وما يجوز ويحرم، لم يكن في البعثة فائدة .

فإن قالوا : لم لا يجوز أن يقال تحسن بعثة الأنبياء والرسل؟ لوجوه :

الأول : تأكيد ما في العقول .

والثاني : أنه قد يحصل في بعض الأشياء منافع ومصالح ، لا يمكن الوقوف عليها بمجرد العقول ، فتحسن بعثة الأنبياء والرسل ، ليدلوا عليها ، ويعرفوا الخلق ما فيها من المنافع والمصالح .

والثالث : ان عقول الخلق ناقصة قاصرة عن معرفة اللّه تعالى ومعرفة كيفية طاعاته . فكانت الحكمة في بعثة الأنبياء والرسل عليهم السلام إرشاد الخلق ، إلى معرفة ذات اللّه تعالى وصفاته ومعرفة كيفية طاعاته .

والرابع : إنما أمر اللّه تعالى بهذه العبادات الشرعية ، لتكون ألطافاً في[٥] الواجبات العقلية . وهذا قول المعتزلة .

قلنا :

أما الأول : [فضعيف][٦] لأنه لما كان العقل مستقلاً بمعرفة وجوه الحسن والقبح ، والمصلحة والمفسدة ، كان أصل المقصود حاصلاً ، وأما

---

(٤) في معرفة اللّه تعالى وما يجب (ت، ط) .

(٥) سقط (ل ، ط) .

مراتب التأكيد فغير مضبوطة لأنه لو حصل مع ذلك النبي وجمع من الملائكة كان التأكيد أكثر ، ولو حصل معه جمع من العساكر المعصومين ، لكان التأكيد أبلغ ولكن لما حصل المقصود الأصلي ، لم يكن إلى هذه الزوائد حاجة . فكذا ههنا . ولأن المقصود من التأكيد : السعي في دفع المفسدة ، بأقصى الوجوه . والأنبياء ـ عليهم السلام ـ يقولون : ان من أعوض عن متابعتنا ، فإنه يستحق أعظم العقاب ، وعلى هذا التقدير تصبح البعثة سبباً لأعظم أنواع المفاسد وهو استحقاق العذاب الدائم ، على تقدير مخالفتهم ، وترك متابعتهم . وهذا متناقض .

وأما الوجه الثاني : وهو قوله : «المقصود من البعثة التنبيه على ما في الأشياء من المنافع» فنقول : تلك المنافع ان كانت ضرورية التحصيل ، كانت معلومة للكل . لأن على هذا التقدير لا تحصل الحياة [إلا بها](٧) وان كانت غير ضرورية التحصيل ، فحينئذ لا يلزم من فواتها حصول ضرر أصلاً ، فوجب الاحتراز عنها على ما بيّناه في تقرير الدليل .

وأما قوله : «هذه العبادات ألطاف في فعل الواجبات العقلية» **فنقول** : هذا باطل لوجهين :

الأول : ان معنى كون فعل الأول لطفاً في فعل الثاني : هو ان فعل الأول يدعو الفاعل إلى فعل الثاني ، وهذا المعنى بتقدير حصوله ، يكون حالة وجدانية من النفس بالضرورة ، ونحن البتة لا نجد من أنفسنا : ان الاتيان بالصلاة والصوم يدعونا إلى رد الوديعة ويحملنا على ترك الظلم . فثبت : ان هذه الحالة لو كانت موجودة ، لكان العلم بحصولها : علماً ضرورياً . وثبت أن هذا العلم ضروري مفقود . فوجب أن لا يكون هذا المعنى حاصلاً .

والثاني : انه لو كان وجوب هذه العبادات الشرعية ، لأجل أن تصير ألطافاً في الواجبات العقلية ، لكان المكلف إذا رد الوديعة ، وترك الظلم ،

---

(٧) سقط (ل ، طا) .

وجب أن لا يجب عليه شيء من هذه العبادات . لأن بعد حصول المطلوب فيه ، كان إيجاد اللطف عبثاً . وذلك عندكم باطل .

الحجة الثانية : في بيان أن العقل كاف في معرفة المهمات :

هو أن نقول : المطلوب اما معرفة الأشياء الغائبة عن الحواس ، أو معرفة الأشياء[8] الحاضرة عند الحواس . أما الأول فنقول : العقول كافية في معرفة ذات اللّٰه تعالى وصفاته وأفعاله وأحكامه . والدليل عليه : أن معرفة نبوة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ متفرعة على معرفة الإلهيات ، فلو فرغنا معرفة الإلهيات على النبوات ، وقع الدور وأنه باطل .

وأما معرفة مهمات المعاش ، ومصالح الدنيا ، فإنها غير موقوفة على [بعثة][9] الأنبياء والرسل . لأنا نرى أن من لا يؤمن باللّٰه ورسوله واليوم الآخر ، يسعى في تحصيل هذه المصالح على أحسن الوجوه . فعلمنا : أن التصرف فيها لا يتوقف على بعثة الأنبياء، ولأن العقول الوقادة ، والخواطر الغواصة : وافية بتحصيل هذه المطالب . وأما كيفية العبادات . فهي أيضاً معلومة بالعقول . لأن كل عمل يكون الاخلاص للّٰه تعالى فيه أكمل وأتم ، كان إلى القبول ، أقرب ، وكل عمل يشوبه غرض [من الأغراض العاجلة][10] وأيضاً لما شهد العقل : بأن الدنيا فانية ، وبأن الآخرة باقية : حكم صريح العقل بأنه يجب السعي في تقليل حب الدنيا ، وتقوية حب الآخرة .

فهذه الأصول هي المطالب الأصلية للخلق ، والعقول وافية فيها بأسرها . فعلمنا : ان العقول وافية بمعرفة جميع مهمات الدنيا [والآخرة][11] والدين .

الحجة الثالثة : ان العلم بنبوة الأنبياء ، ووصول التكاليف من اللّٰه تعالى

---

(٨) الأشياء الغير الغائبة عن الحواس (ت، ط) .

(٩) معرفة (طا) .

(١٠) سقط (ت) .

(١١) سقط (ل، طا) .

إلى الخلق ، لا يتم إلا بعد أن يعرف بـالعقل ، ومعـرفة اللّه تعـالى بذاتـه ، وصفاته ، وأفعاله ، وأحكامه ، وإذا كـان العقل وافيـاً بهذه المـطالب العاليـة الشريفة ، كان أيضاً وافياً بمعرفة مصالح الدنيا والآخرة على ما بيّناه في الطريقة الثـانية . وكـان أيضاً : وافيـاً بكيفية العبـادات ، وإذا كان العقـل وافياً بهـذه المطالب ، كان أيضاً وافياً بمعرفة [مصالح الـدنيا ،لأن الـوافي بمعرفـة][١٢] المهمـات العاليـة الشريفـة ، أولى أن يكون وافيـاً بمعرفـة المهمات النـازلـة الخسيسة وإذا ثبت هذا ، فنقول : ظهر أن معـرفة نبـوة الأنبياء، مفـرعة على قبول حكم العقل في جميع هذه المطالب .

وعنـد هذا نقـول : حكم الأنبيـاء والـرسـل ، ان كـان على وفق حكم العقل ، ففي حكم العقل غنية . وإذا كان على خلافه ، كان الفرع معـارضاً للأصل ، وعند وقوع التعارض بين الأصل والفرع ، كان ترجيح الأصل على الفرع أولى من ضده فثبت : ان حكم العقل يجب أن يكون راجحاً على كل التقديرات . وهـذا الكلام[١٣] على تقـدير أن يكـون تحسين العقل وتقبيحـه [معتبراً في معرفة ذات اللّه تعالى وصفـاته وأفعـاله وأمـا إذا قلنا : ان تحسين العقل وتقبيحه غير معتبر ، فالقول][١٤] بفساد البعثة والنبوة : ألزم وأظهر على ما بيناه في الطريقة المتقدمة [واللّه أعلم][١٥] .

---

(١٢) سقط (ت) .

(١٣) وهذا كله (طا) .

(١٤) سقط (ت) .

(١٥) من (ل) .

الفصل الخامس

في

حكاية شبهات من يقول :
القول يخرق العادات محال

اعلم أنه قبل الخوض في تقرير هذا النوع من الشبهات ، لا بد من التنبيه على مذاهب الخلق فيه فنقول[1] :

أما «أبو الحسن الأشعري» فإنه جوز انخراق العادات من كل الوجوه . وبيانه يذكر في مسائل :

المسألة الأولى : ان عنده قبول الحياة والعلم والقدرة والشهوة والنفرة ، لا يتوقف على حصول البنية والتركيب ، فالجوهر الفرد قابل لهذه الصفات . فعلى هذا التقدير لا يمتنع كون الجوهر (موصوفاً بجملة أنواع العلوم، موصوفاً بجملة أنواع)[2] القدر ، حتى يكون ذلك الجوهر الفرد][3] أكمل العلماء وأقوى القادرين . ولا يمتنع أن يكون الانسان الموصوف بالمزاج المعتدل ، يكون ميتاً جماداً .

والمسألة الثانية : ان الجمهور يقولون : ان عند حصول الشرائط الثمانية يكون الابصار واجباً . وتلك الشرائط الثمانية هي هذه :

---

(١) قال ابن تيمية المتوفي سنة ٧٢٨هـ في كتابه النبوات : «قالت طائفة : لا تخرق العادة إلا لنبي ، وكذبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان وبكرامات الصالحين ، وهذه طريقة أكثر المعتزلة وغيرهم كأبي محمد بن حزم وغيره ، بل يحكي هذا القول عن أبي إسحاق الاسفراييني ، وأبي محمدبن أبي زيد . . . الخ» وكلام هذه الطائفة هو الحق ـ فإن أفعال السحرة والكهان وكرامات الصالحين ليست من الأمور الخارقة للعادة .

(٢) من (ل، طا) .

(٣) سقط (ت) .

فأحدها : أن تكون الحدقة سليمة من الآفات والعيوب .

وثانيها : أن يكون الشيء بحيث يصح إبصاره .

وثالثها : أن لا يكون الشيء المرئي في غاية القرب من الحدقة .

ورابعها : أن لا يكون في غاية البعد .

وخامسها : أن لا يكون في غاية اللطافة .

وسادسها : عدم الساتر والحاجب .

وسابعها : أن لا يكون في غاية الصغر .

وثامنها : أن يكون مقابلاً للرائي ، أو في حكم المقابل له فعند حصول هذه الشرائط ، أطبقت الفلاسفة والمعتزلة على أن الابصار يكون واجباً . أما عند اختلالها (أو اختلال)[٤] بعضها (فان الابصار)[٥] يكون ممتنعاً .

وأما (**أبو الحسن الأشعري**) فمذهبه : ان عند حصول هذه الأشياء يجوز أن لا يحصل الابصار ، وعند عدمها يجوز أن يحصل . فعلى هذا لا يمتنع أن يحضر عندنا جبال شاهقة ، وأصوات عالية ، ونحن لا نبصرها ، ولا نسمعها ولا يمتنع أيضاً أن يبصر الأعمى الذي يكون بالمشرق : بقة[٦] بالمغرب فهذا مذهبه .

المسألة الثالثة : ان مذهبه : أن يجوز انقلاب الجبال ذهباً ابريزاً ، ويجوز انقلاب مياه الأودية دماً وغيره ، ويجوز حدوث الإنسان من غير الأبوين . وبالجملة فينكر جميع التأثيرات والطبائع والقوى .

وأما الفلاسفة : فإنهم اطبقوا على إنكار خوارق العادات . إلا أنه يلزمهم القول بالاعتراف بها في مسائل .

المسألة الأولى : انهم جوزوا حدوث انسان[٧] بالتولد لا بالتوالد .

---

(٤) من (ل) .

(٥) من (ل)، (طا) .

(٦) بقية المغرب (ت) .

(٧) حدوث التولد ، لا بالتولد (ت) .

وقرروا ذلك بأن قالوا : البدن الإنساني إنما تولد من مقادير مخصوصة من العناصر الأربعة . فتلك المقادير اختلطت وامتزجت ، في مدة معلومة ، فحصل بسبب ذلك الامتزاج كيفية مزاجية معتدلة . وإذا تم حدوث البدن بهذا الطريق ، وجب حدوث النفس المتعلقة بتدبيره وحينئذ يتم تكوين الانسان .

قالوا إذا ثبت هذا فنقول : انه لا يمتنع حصول اجزاء مخصوصة من العناصر الأربعة ، على تلك المقادير المعلومة ، ولا يمتنع اختلاطها وعند اختلاطها ، لا بد وأن يتكون ذلك المزاج ، وعند تكونه لا بد وأن تحدث تلك النفس ، والموقوف على الممكن : ممكن ، فكان حدوث الإنسان المعين على سبيل التولد: ممكناً ، وإذا كان ذلك ممكناً ، كان انخراق العادات على قولهم جائزاً لازماً .

المسألة الثانية[٨] : ان هيولي عالم الكون والفساد: هيولي مشتركة بين الكل وإنما اختص هيولي الجسم المعين بالصورة المعينة لأن شكلاً فلكياً ، اقتضى كون تلك المادة مستعدة لقبول تلك الصورة[٩] . الخاصة[١٠] والأشكال الفلكية غير مضبوطة ، وغير معلومة . وبهذا التقدير فإنه لا نوع من انواع الخوارق إلا وهو ممكن محتمل . فهذا شرح مذاهب الفلاسفة في هذا الباب .

وأما المعتزلة: فكلامهم في هذا الباب : مضطرب جداً . فتارة يجوزون خوارق العادات ، وأخرى يمنعون منه . وليس لهم بين البابين : قانون معلوم ، وطريق مضبوط .

فهذا التنبيه على مذاهب الناس في هذا الباب .

واحتج المانعون من انخراق العادات بوجهين :

---

(٨) الرابعة (ت) .
(٩) من (ل)، (طا) .
(١٠) الخاصة للتشكلات النامية (ت) .

الأول : ان قالوا : العلوم قسمان[11] بديهية وكسبية . والكسبيات مفرعة على البديهيات ، وإذا كان كذلك ، كان كل كسبي يوجب القدح في البديهي ، كان كالفرع القادح في الأصل ، وكل ما كان كذلك ، كان فاسداً .

فعلمنا : ان العلوم الكسبية ، يمتنع كونها قادحة في العلوم البديهية ثم لما أردنا أن نبحث عن حقيقة العلوم البديهية لم نجد لها معنى ، إلا العلم الحاصل في النفس ، ابتداء على سبيل الجزم ، من غير أن يقدر الإنسان على تشكيك نفسه فيه ، وكل ما كان كذلك كان علماً بديهياً .

إذا عرفت هذه المقدمة . فنقول : أنا إذا رأينا انساناً شاباً قطعنا بأنه كان جنيناً في رحم أمه ، ثم بعد الانفصال من رحم أمه ، كان طفلاً ، ثم صار شاباً . ولو أن قائلاً قال : أنه ما كان كذلك ، بل أنه حدث الآن شاباً ، من غير هذه المقدمات ، والسوابق قطعنا : بأنه كاذب في هذا القول ، وجزمنا بأن الذي يقوله : باطل وبهتان . ولما كان هذا الجزم حاصلاً ابتداء ، من غير أن يستفاد ذلك الجزم من دليل متقدم ومن قياس سابق ، علمنا : انه جزم بديهي ، وعلم أولي وإذا ثبت هذا فنقول : لو قلنا أن حدوث إنسان شاب ، ابتداء من غير تلك المقدمات والسوابق ممكن لزم أن يحصل مع هذا التجويز ذلك القطع والجزم . لكنا بيّنا أن ذلك القطع والجزم بديهي . فثبت أن الحكم بهذا التجويز حكم نظري ، يوجب القدح في البديهي .

وقد بيّنا : ان كل ما كان كذلك ، فإنه باطل ، فيوجب ان يكون الحكم بهذا التجويز باطلاً فثبت بهذا الطريق أن القول بانخراق العادات عن مجاريها : قول باطل .

إذا عرفت هذا الأصل ، فلنذكر له أمثلة :

---

(١١) في (ط): العلوم قسمان بديهية وكسبية . والكسبيات مفرعة على البديهيات، وإذا كان كذلك، كل كسبي يوجب القدح في البديهي ، كان كالفرع على البديهيات . . الخ . . .
وفي (ت) : العلم قسمان بديهية وكسبية ، والكسبيات مفرعة على البديهيات ، وإذا كان كذلك كان فاسد، فعلمنا أن العلوم الكسبية . . الخ .

المثال الأول : لو أن انساناً جوز[١٢] أن تنقلب مياه البحار والأودية دماً غبيطاً ، وأن تنقلب الجبال ذهباً إبريزاً لقضى كل عاقل بالجنون عليه .

المثال الثاني : لو أن انساناً جوز أن ينقلب الحمار الذي في بيته إنساناً حكيماً محيطاً بدقائق المنطق والهندسة . مدرساً فيها ، وان ينقلب ما في الدار من الخنافس والديدان : اناساً، حكماء فضلاء ، وجوز أنه إذا رجع إلى بيته ، وجد حماره قائماً مقام «بطليموس» في تدريس كتاب «المجسطي» ووجد الخنافس والديدان علماء فضلاء ، يبحثون مع ذلك الحمار في دقائق الهندسة والمنطق والإلهيات ، لقضي كل عاقل عليه بأعظم أنواع الجنون .

المثال الثالث : لو أن انساناً شاهد مفازة خالية عن جميع أنواع العمارات ، ثم جوز أن يحصل فيها قصور عالية ، وأبنية رفيعة ، وأنهاراً جارية ، من غير أن يتكفل بتلك العمارات أحد من البشر ، ومن غير احضار الخشب واللبن والمسامير ، لقضي كل عاقل عليه بالجنون ، فثبت أن بدائه العقول قاضية بوجوب استمرار هذه الأحوال على مناهجها الأصلية ، ومجاريها المألوفة المعتادة ، وثبت أن تجويز انقلابها عن مجاريها يقدح في العلوم البديهية ، فوجب أن يكون القول به باطلاً .

الوجه الثاني : **في بيان أن ذلك محال** : أن نقول : اختصاص كل جسم بصفته المعينة . اما أن يكون لأجل ان اختصاصه بتلك الصفة واجب أو ان لم يكن واجباً ، لكنه أولى من غيره . أو لم يحصل هذا الوجوب ، ولا هذه الأولوية فإن حصل مع الوجوب كان محالاً ، وإن حصل مع الأولوية فتلك الأولوية إن كانت لنفس الذات ، امتنع زوالها . وان كان حصولها لصفة اخرى ، كان الكلام في الثاني كما في الأول . فيلزم أن يكون حصول أولوية كل صفة ، لأجل تقدم صفة أخرى لا إلى أول .

وذلك يوجب القول (بقدم العالم ، وهذا يبطل القول بالنبوة)[١٣] وأما

---

(١٢) اننا لو جوزنا : غير (طا) .

(١٣) سقط (ت) .

القسم الثالث : وهو أن يقال اختصاص كل جسم صفته المعينة ، لأجل أن الفاعل المختار ، خصصه بتلك الصفة من غير مرجح أصلاً . فنقول : إذا جوزتم هذا ، فجوزوا أيضاً أن يخلق تلك المعجز لا المرجح أصلاً . وذلك يقدح في قولنا : انه إنما خلق المعجز لأجل التصديق . وإذا ثبت هذا ، فحينئذ يخرج المعجز من أن يكون دليلاً على الصدق . فالحاصل : ان اختصاصي كل جسم بصفته المعينة . ان كان على سبيل الواجب ، أو على سبيل الأولوية : امتنع حصول انخراق العادات ، فتبطل المعجزات ، وإن كان لا على سبيل (الوجوب، و على سبيل)[١٤] الأولوية ، فذلك يقدح في كون المعجز دليلاً على الصدق (والله أعلم)[١٥] .

---

(١٤) من (ل)، (طا) .

(١٥) سقط (طا) .

الفصل السادس

في

شبهات القائلين بأن المعجزات لا يمكن أن يعلم أنها حدثت بفعل اللّه وبتخليقه . وبيان أنه متى تعذر العلم بذلك امتنع الاستدلال بها على صدق المدعي

اعلم[١] : ان المنكرين بينوا هذا الاحتمال (من وجوه) :

(**الاحتمال الأول**)[٢] قالوا : الانسان اما أن يكون عبارة عن هذه البنية المتولدة من هذا المزاج المخصوص ، وأما أن يكون عبارة عن جوهر مجرد متعلق بهذا البدن ، وليس المقصود من ذكر هذا الترديد . وقوع الشك في هذه المسألة ، بل بيان : ان الاعتراض قائم على جميع التقديرات .

أما إذا قلنا : الانسان عبارة عن هذا البدن المتولد من هذا المزاج المخصوص . فنقول : لا شك أن الأمزجة المختلفة (والأجسام لها بحسب أمزجتها المختلفة)[٣] ، أحوال مختلفة وصفات متباينة . ونرى أن الأجسام النباتية والمعدنية[٤] لها بحسب أمزجتها المختلفة : آثار مختلفة ، وخواص متباينة . فلما لا يجوز أن يكون الحال في الأمزجة الانسانية أيضاً كذلك ؟ .

وعلى هذا التقدير ، فإنه لا يمتنع أن يقال : انه اختص بدن هذا النبي بمزاج مخصوص ، ولأجل ذلك المزاج ، قدر على الاتيان بمثل هذه المعجزات وإذا كان هذا الاحتمال قائماً ، امتنع القطع على أن خالق هذه المعجزات هو اللّه تعالى . واما إذا قلنا : الإنسان عبارة عن جوهر النفس الناطقة المجردة . فنقول أنه لا يمتنع أن تكون النفوس الناطقة يخالف بعضها

---

(١) الفصل السادس في شبهات القائل (ط) .

(٢) سقط (ت) .

(٣) سقط (طا) .

(٤) سقط (ت) .

بعضاً بالماهية . وعلى هذا التقدير كانت نفس ذلك الرسول ، مخالفة لحقائق سائر النفوس . وتلك النفوس لحقيقتها المخصوصة ، قدرت على الاتيان بهذه الخوارق . وإذا كان هذا الاحتمال قائماً ، امتنع القطع على أن خالق هذه المعجزات هو اللّه تعالى .

واعلم أنه لا حاجة بالسائل إلى إقامة الدلالة على أن الأمزجة مختلفة ، وانها متى اتلفت اوجبت هذه الآثار . وكذلك فلا حاجة به إلى إقامة الدلالة على إثبات النفوس الناطقة : وعلى أثبات أنها (مختلفة ، وعلى أثبات انها)[5] لما كانت مختلفة ، وجب اختلاف آثارها . بل يكفي في مقام السؤال (بيان أن هذا الاحتمال)[6] قائم في أول العقل ، وأنه مع قيام هذا الاحتمال لا يمكن القطع بأن خالق هذه المعجزات هو اللّه تعالى .

ثم نقول: الذي يزيده تقريراً : هو أن الناس مختلفون في الصفات والأحوال اختلافاً عظيماً .

فمنهم من يكون عظيم الرغبة في أحوال القوة (النطقية ، عظيم النفرة عن أحوال القوة)[7] الشهوانية والعصبية ومنهم من يكون بالضد منه . والراغبون في أحوال القوة النطقية . منهم من يكون شديد الاستعداد لعلم مخصوص ، وشديد البعد عن علم آخر وقد أشرنا إلى اختلاف هذه الأحوال في باب «مراتب النفوس البشرية بحسب التعقلات» وأما الراغبون في أحوال القوة الشهوانية . فمنهم من تكون شهوته في المتناولات ، ومنهم من تكون شهوته في جمع المال، ومنهم من تكون شهوته في الجود والكرم، ومنهم من تكون شهوته في الزهد .

وأما الراغبون في المتناولات ، فشهواتهم مختلفة . فكل منهم يشتهي نوعاً آخر من الطعام ، ويبغض النوع الآخر .

---

(٥) سقط (طا) .
(٦) سقط (ت) .
(٧) سقط (ت) .

وأما الراغبـون في جمع المـال . فهم أيضاً مختلفـون فمنهم من يحب العقـارات ، ومنهم من يحب المراكب الجميلة والثيـاب الحسنة ، ومنهم من يحب أثاث البيت ، ومنهم من يحب جمع المال ودفنه في الأرض .

وأمـا الراغبـون في الجود والكـرم[٨] . فمنهم من يحب الاطعام ، ولا يحب بذل النقود ومنهم من يسهل عليه بذل النقود ، ولا يحب الاطعام .

وأما الراغبون في الزهـد . فمنهم من يكون زاهـداً في أموال النـاس ، فاجراً في الفروج ، ومنهم من يكون مقداماً على القتل[٩] والايذاء ممتنعاً عن الفواحش ، ومنهم من يكون عظيم الفحش باللسان ، إلا أنه يكون بعيداً عن القتل وإفساد المال .

واعلم ان تمام الكلام في تفاصيل أحوال الناس في الصفات محال . إلا أن التنبيه على هذه الأقسام يكفي في تنبه العقل لتمام هذه الأقسام .

وإذا ثبت هذا ، فنقول : اختلاف الناس في هذه الصفات ، لا بد وأن يكون اما لاختلاف جواهر النفوس ، أو ان كانت (النفوس متسـاوية في تمـام المـاهية ، إلا ان اختـلاف هذه الآثـار ، إنما كـان لاختـلاف)[١٠] الأمـزجـة والآلات البدنية وعلى كلا التقديرين[١١] فإنه لا يمتنع حدوث انسان مخـالف لسائر النـاس . أما في جـوهر النفس ، وامـا في الآلات البدنيـة والتركيبـات المزاجية ولأجل تلك الخصوصية ، قدر على الاتيان بما يعجز عنه غيره .

الاحتمال الثاني : انا نشاهد الأدوية مختلفة في التأثيرات على ما سيأتي في شرح هذا البـاب ـ على سبيل الاستقصـاء في باب «السحـر المرتب على قوى الأدوية» ومن جملة هذه الخواص : حجر المغناطيس . والفلاسفة أطنبوا

---

(٨) في الزهد والجود والكرم (ت) .

(٩) التعبد (ت) .

(١٠) سقط (ت) .

(١١) وعلى هذه التقديرات (ت) .

في هذا الباب وحكوا تأثيرات عجيبة غريبة وهب انا لا نعرف صدقهم فيها فيما قالوه لكنا لا نعرف أيضاً كذبهم فيما قالوا ، بل يجب علينا أن نتوقف في التصديق والتكذيب (ان نجوز الاحتمال)[١٢] في الكل . وإذا ثبت هذا الاحتمال . فلم لا يجوز أن يقال : أن مدعي الرسالة وجد دواء من استعمله في نفسه أو في غيره أفاده . الفائدة المخصوصة ؟ مع قيام هذا الاحتمال ، فسدت دلالة المعجز على صدق الرسول .

فإن قالوا : هذا مدفوع من وجوه :

الأول : انا لو جوزنا حصول دواء يصير مستعمله قادراً على قلب العصا ثعباناً ، وعلى فلق البحر ، وعلى إظلال السحاب فجوزوا وجود دواء من استعمله قدر به على تخليق السموات والأرضين . ومعلوم ان من يجوز ذلك فقد خرج عن العقل .

والثاني : ان اكثر هذه الخواص المذكورة في الكتب ، لما جربت وجدت باطلة . وهذا يدل على أنها كاذبة ، وليس لشيء منها حقيقة .

والثالث : انه لو حصل هذا الدواء ، لعرفه غيره (ولو عرفه غيره)[١٣] لقدر على أن يأتي بمثل ما أتى به الرسول عليه السلام ، ولحصلت المعارضة . ولما لم تحصل علمنا أنه من عند اللّه .

الرابع : ان الاطلاع على هذا الدواء . إن كان حاصلاً لغيره ، (وجب أن يقدر الغير[١٤] على معارضته ، وان لم يكن حاصلاً لغيره . كان اختصاصه بمعرفة خاصية ذلك الدواء ، شيئاً على خلاف العادة ، فيكون معجزة ، ويكون صاحبها صادق اللهجة .

قلنا : أما الجواب عن الأول : فأن نقول : المقرون بمعجزات

---

(١٢) سقط (ت) والاحتمال سقط (طا) .

(١٣) سقط (ل)، (طا) .

(١٤) سقط (ت) .

الأنبياء : قاطعون بأن أحداً من الأنبياء، لم يقدر على الإتيان بخلق السموات والأرضين ، على سبيل المعجزة فثبت : ان الاتفاق حاصل على جميع التقديرات بأن القدرة على الاتيان بالمعجزات ، لا توجب القدرة على خلق السموات والأرضين . وإذا كان هذا الفرق واجباً ، فلم لا يجوز مثله في الدواء ؟ وهو أن يقال لا يمتنع وجود دواء يفيد القدرة (على المعجزات ، ويمتنع وجود دواء يفيد القدرة)(١٥) على خلق السموات والأرض .

وتمام الكلام أن يحصل في كل مقام : طرفان متباينان ، وأوساط متشابهة . فحصول دواء يوجب قلع الأفلاك ، وانتثار الكواكب : مفقود . وحصول دواء يوجب زيادة في قوة النفس والبدن موجود .

وأما معجزات الأنبياء ، فلم يظهر أنها من القسم الأول ، أو من الثاني وحينئذ يبقى الشك قائماً .

وأما الجواب عن الثاني : وهو قوله «أكثر هذه الخواص أكاذيب» فنقول: كما لا يمكننا الجزم بصحة كل ما ذكرتموه ، كذلك لا يمكننا الجزم بفساده . بل الواجب الاقرار بقيام الاحتمال .

وقد صنف «أبو بكر أحمد بن وحشية» كتاباً في «التعفينات» وذكر فيه أشياء متولدة بطرق التعفينات . ويدعي حدوث آثار عجيبة منها . ولم يدل دليل ولا شبهة على كونها باطلة ، فوجب التوقف فيها .

والجواب عن الثالث : انه لعله اختص هو بمعرفة ذلك الدواء ، وهذا غير ممتنع في العقول ، أو لعله وان عرفه غيره ، إلا أن ذلك الغير ، حصل له ما يمنعه من استعمال ذلك الدواء ، أو من إظهاره .

والجواب عن الرابع : وهو قوله : «اختصاصه بمعرفة ذلك الدواء ، يوجب ان يكون معجزاً» . فنقول هذا باطل لأن حصول انسان في كل عصر

---

(١٥) من (ل)، (طا) .

يختص بمعرفة أشياء لا يعرفها غيره : أمر معتاد وإذا كان هذا معتاداً ، فقد خرج ذلك عن أن يكون معجزاً .

فهذا تمام القول في هذا السؤال .

الاحتمال الثالث : ان يقال : ان أرباب الملل والنحل أطبقوا على إثبات الجن والشياطين ، واتفقوا على أنهم يقدرون على الاتيان بما[١٦] يعجز عنه البشر وأيضاً : فهب ان أرباب الملل لم يتفقوا على هذا المعنى ، إلا أن تجويزه قائم في أول العقل. وإذا كان كذلك ، فبتقدير أن يصح ذلك لم يمتنع أن يكون الفاعل لهذه المعجزات واحداً من الجن ، أو الشياطين . ومع قيام هذا الاحتمال ، كيف يمكن الجزم بأن فاعل هذه المعجزات هو اللّه تعالى ؟ والعجب : ان الناس يجوزون دخول الجني في بدن المصروع ، ويجوزون أن يتكلم (الجني على لسان المصروع)[١٧] وأن يخبر عن الغيوب على لسان المصروع ، فلما جوزوا ذلك ، فلم لا يجوزون: ان الذئب لما تكلم مع الرسول عليه السلام ، أو الجمل (لما تكلم معه)[١٨] أو الذراع المسموم لما تكلم معه ، فذلك الكلام إنما حصل لأجل (أن الجني نفذ في بطن ذلك)[١٩] الذئب والجمل والذراع ؟ ومع قيام هذا الاحتمال : فكيف قطعوا بأنه معجز حصل بخلق اللّه تعالى ؟

ولِمَ لم يجوزوا أن يقال : ان انقلاب العصا حية ، كان من هذا الباب ؟

وأيضاً: فلم لا يجوزون أن (يقال: ان)[٢٠] فصاحة الجن ومردة الشياطين كانت وافية بمثل فصاحة القرآن ، فأتوا بهذا القرآن من عند أنفسهم ، وألقوه على الرسول ؟ (ومع هذا الاحتمال ، فكيف يمكن القطع بأنها من فعل اللّه ؟)[٢١] .

---

(١٦) بما لم يعجل (طا) .

(١٧) يتكلم على لسانه (ت) .

(١٨) من (ل)، (طا) .

(١٩) . . .

(٢٠) من (طا) .

(٢١) من (ل)، (طا) .

واعلم: ان هذا السؤال، قد ذكره اللّه تعالى في القرآن، فقال في سورة الشعراء: ﴿وانه لتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين، على قلبك لتكون من المنذرين﴾[٢٢] .

ثم قال بعده: ﴿ وما تنزلت به الشياطين وما ينبغي لهم وما يستطيعون انهم عن السمع لمعزولون﴾ والتقرير: (انه لما ادعى)[٢٣] انه تنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين على قلبه. فكأن قائلاً قال: ولِمَ لا يجوز أن يقال أنه من تنزيل الشياطين؟ فلهذا السبب قال: «﴿وما تنزلت به الشياطين﴾[٢٤] ثم أجاب عنه بقوله: ﴿هل انبئكم على من تنزل الشياطين؟ تنزل على كل أفاك أثيم. يلقون السمع وأكثرهم كاذبون﴾[٢٥] .

وسنعرف حقيقة هذا الجواب بعد ذلك.

واعلم: ان كفار قريش كانوا يؤكدون هذا السؤال بوجه آخر. فيقولون: انه من المشهورر عند جمهور العرب: ان لكل شاعر صاحباً من الجن يعينه على الشعر، ويهديه إلى دقائقه ويرشده إلى مضايقه. فقالوا لمحمد عليه السلام لما كان هذا مشهوراً في حق الشعراء، فلم لا يجوز مثله في حقك؟ فأجاب عنه في آخر هذه الآيات[٣] بقوله: ﴿ والشعراء يتبعهم الغاوون﴾[٢٦] وستعرف حقيقة هذا الجواب في الفصول الآتية، والمقصود ههنا: بيان أن هذا السؤال سؤال مشهور، مذكور من أول الأمر.

فإن قالوا: هذا مدفوع من وجوه:

الأول: ان الأنبياء عليهم السلام، إنما جاءوا بلعن الشياطين والجن والأبالسة، فكيف يعقل كون الأبالسة أعواناً لهم في تقرير المعجزات؟

---

(٢٢) الشعراء ١٩٢ وما بعدها.

(٢٣) من (ل)، (طا).

(٢٤) سقط (ت).

(٢٥) الشعراء ٢٢٠ - ٢٢٢.

(٢٦) الشعراء ٢٢٣.

والثاني : انه لو فعل الجني ذلك ، لوجب على اللّه تعالى أن ينصر إنساناً يأتي بمعاصيه ، لئلا يحصل التلبيس . وحيث لم يفعل ، علمنا أنه ليس من فعل الجن ، بل من فعل اللّه تعالى .

الثالث : ان الجن لم يبلغوا في القدرة على هذا الحد العظيم ، إذ لو قدروا عليه لوجب أن يصل منهم الشر العظيم إلى الأنبياء والعلماء الذين يشتغلون بلعنهم وسوء القول فيهم .

قلنا أما الجواب الأول فضعيف . لأنه لا يبعد أن يقال : انهم لشدة رغبتهم في إلقاء الشبهات والأباطيل ، يتحملون ذلك الطعن واللعن ، ومع ذلك فيعينون هؤلاء الدعاة على سبيل الكذب ، ليحصل (فرضهم)[٢٧] من ترويج هذه الشبهات . وأيضاً فلعل المراد بهذا اللعن : طائفة منهم ، والآتون بهذه المعجزات : أقوام آخرون .

وأما الجواب الثاني : فضعيف أيضاً لأن مع قيام هذا الاحتمال - أعني كون هذه المعجزات أفعالاً للجن - لو جزم المكلف بكونها صادرة من اللّه تعالى ، لكان التقصير من المكلف ، حيث جزم لا في موضع الجزم . وهذا كما قلنا : في إنزال الآيات المتشابهة ، فإنها وان كانت عظيمة الايهام لهذه الأباطيل ، إلا انه لم يقبح صدورها من اللّه تعالى ، لقيام الاحتمال فيها ، فكذا ههنا .

وأما الجواب الثالث فضعيف : لأن الأنبياء عليهم السلام اطبقوا على إثبات القوة العظيمة لهم فإنكار هذه القوة ، يوجب تكذيب الأنبياء . وذلك من أعظم المطاعن في نبوتهم .

الاحتمال الرابع : قالوا : أكثر أهل الدنيا أطبقوا على إثبات الملائكة . والقرآن دل على أن بعد الايمان باللّه تعالى ، لا يجب الإيمان بشيء آخر ، إلا بالملائكة : فقال : ﴿ والمؤمنون ، كل آمن باللّه وملائكته

---

(٢٧) سقط (طا) .

وكتبه ورسله﴾[٢٨] والقرآن دل أيضاً على أنهم أصحاب القدرة الظاهرة ، والقوى الغالبة ، فإن جبريل عليه السلام قلع مدائن قوم لوط من قعور الأرض ، ورفعها إلى قريب من السماء ، ثم رماها على الأرض وأيضاً : القرآن يدل على أن القرآن إنما وصل إلى محمد عليه السلام ، من قبل جبريل ، فإنه قال: ﴿قل: من كان عدواً لجبريل، فإنه نزله على قلبك﴾[٣٠] وقال : ﴿والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس، انه لقول رسول كريم﴾[٣١] (فبيّن: ان هذا القرآن إنما وصل إلى محمد عليه السلام بواسطة رسول كريم)[٣٢] وقال أيضاً : ﴿علمه شديد القوى. ذو مرة فاستوى﴾[٣٣]

إذا عرفت هذا فتقول ، انا قبل العلم بعصمة الملائكة عن القبائح والأكاذيب والأضاليل ، نجوّز أن تكون هذه المعجزات ، إنما ظهرت على الأنبياء من قبلهم وبإعانتهم وعلى هذا التقدير فلا يبقى في هذه المعجزات فائدة البتة ، ما لم نعلم كون الملائكة معصومين من الأباطيل والأكاذيب والعلم بعصمتهم لا يحصل من الدلائل العقلية بل من الدلائل النقلية ، فعلى هذا يتوقف حصول العلم)[٣٤] بصحة الدلائل النقلية؛ (والعلم بصحة الدلائل النقلية يتوقف على)[٣٥] العلم بصدق الرسل ، في ادعاء الرسالة ، والعلم بصدقهم يتوقف على عصمة الملائكة ، وذلك دور ، والدور باطل .

والذي يقرر هذا السؤال وجهان :

الأول : ان الناس اتفقوا على وجود شيء قادر قاهر مستولي على هذا العالم، وهو المسمى: «إبليس». وانه لا يدعو إلا إلى الأباطيل والكفر

---

(٢٨) البقرة ٢٨٥ .
(٢٩) البقرة - ٩٧ .
(٣٠) الشعراء ١٩٣ - ١٩٤ .
(٣١) التكوير ١٧ - ١٩ .
(٣٢) سقط (ل) .
(٣٣) النجم ٥ - ٦ .
(٣٤) سقط (ت) .
(٣٥) . . .

واتفقوا أيضاً على وجود شيء قادر قاهر يدعو إلى الخير والصلاح والدين ، فإذا ظهر على يد الرسول هذا المعجز ، فكيف يعرف أنه من إعانة الأرواح الطاهرة المطيعة ، وليس من إعانة ذلك الروح المفسد المؤذي ؟

والوجه الثاني : انا نورد هذا السؤال على عبادات الصابئة والفلاسفة : وذلك لأن الكل اتفقوا على (إثبات الأرواح الفلكية ، واتفقوا على)[٣٦] ان لكل واحد منها نوعاً آخر من التأثيرات في هذا العالم[٣٧] ، والشرائع أيضاً ناطقة بذلك ، فإنهم أثبتوا ملكاً هو ملك الجبال وملكاً آخر ، هو ملك البحار ، وملكاً ثالثاً ، هو ملك الأمطار ، ورابعاً هو ملك الأرزاق ، وخامساً هو ملك الموت ، وسادساً وهو ملك الحرب وللقتل . والهند اتفقوا على ذلك ، على ما شرحنا مذاهبهم في هذا الباب . وإذا كان الأمر كذلك : فلم لا يجوز أن تكون هذه المعجزات من أفعال هذه الأرواح ؟ بل نقول : ان هذا القول وهو القول المتفق عليه بين الصابئة والفلاسفة ، وأهل الهند وأصحاب الطلسمات . وإذا كان هذا قولاً متفقاً عليه بين هذه الفرق فما لم تذكروا في إبطاله دليلاً لم يحصل المقصود البتة .

الاحتمال الخامس : ان نقول : اتفقت الفلاسفة على أن للأجرام الفلكية ، والاتصالات الكوكبية تأثيرات مخصوصة في أحوال هذا العالم وقد اشتهر في السنة[٣٨] المنجمين : ان للكواكب الثابتة عطايا عظيمة في السعادة والنحوسة ، والذكاء والبلادة . واتفقوا ايضاً على أن للقرانات آثاراً عظيمة في هذا الباب . واتفقوا على أنه لا تختلف أحوال تلك القرانات (إلا)[٣٩] بسبب وقوع الثوابت في البيوت المناسبة لها . واتفقوا على أن لسهم السعادة تأثيراً في إعطاء السعادات ولسهم الغيب تأثيراً قوياً في إعطاء (المعارف الحقة

---

(٣٦) سقط (ل)، (طا) .

(٣٧) في هذه الحالات (ت) .

(٣٨) الألسنة (ل)، (طا) .

(٣٩) من (ل)، (طا) .

والوقوف على المغيبات)[٤٠] وعلماء الأحكام من الزمان الأقدم إلى عهدنا هذا ، مصرون على صحة هذه الدعاوي ، وجازمون بأن كل من جرب أحوال الطوالع ، علم يقيناً أن لهذه الأسباب آثاراً قوية في هذا الباب .

إذا عرفت هذا فنقول : نحن لا ندعي صحة هذه الأصول ، ولا ندعي[٤١] أنها معلومة أو مظنونة ، بل نقول : لا أقل من أن يكون الأمر على ما قالوه قائماً . وبتقدير أن تصح كل هذه الأشياء أو بعضها . فإنه لا يمتنع أن يكون اختصاص مدعي النبوة والرسالة بهذه المعجزات ، إنما كان لأجل اشتمال طالع مولده على حالة من هذه الأحوال . فلعله وقع سهم السعادة وقوعاً عجيباً ، يقتضي حصول هذه السعادات . ولعله وقع سهم الغيب في طالعه وقوعاً يقتضي قدرته على الاخبار عن الغيوب .

وأنا أقول : اني قد رأيت إنساناً لم يتفق في طالع مولده شيء من الأشياء الكاملة ، إلا أنه كانت «الشعرى اليمانية» واقعة على درجة تاسعة . فلا جرم بلغ في العلوم النقلية والعقلية مبلغاً عالياً ، من غير حاجة إلى تحمل تعب في المطالعة والتحصيل .

وإذا ثبت أن هذا الاحتمال قائم ، ظهر أنه لا سبيل البتة الى القطع بأن هذه الخوارق التي ظهرت على الأنبياء : من فعل اللّه تعالى .

وحكى «محمد بن زكرياء الرازي» في بعض كتبه أنه رأى رجلاً يهودياً ، كان يستخرج الخبيء والضمير على أحسن الوجوه ، وبقي على تلك الحالة (سنين ، ثم زالت عنه تلك الحالة)[٤٢] قال : فأخبرني جماعة من المنجمين : ان الجان تجتاز بذلك الرجل .

كأنه وقع في سهمه : قسمة توجب التكهن ، فلما زالت تلك القسمة ، زالت تلك الصفة عن ذلك الرجل .

---

(٤٠) سقط (ت) والخفية (ط) .

(٤١) ولا ادعي انتهاء الى العلم والظن ، ولا أقل من يكون احتمال الأمر . . الخ (ت) .

(٤٢) سقط (ت) .

الاحتمال السادس : اتفقت الفلاسفة والصابئة على ان الافلاك والكواكب : احياء ناطقة ، مطلعة على جميع احوال هذا العالم . وفي الناس من يدعي : ان الرجل إذا واظب على قراءة رقى مخصوصة ، (أياماً مخصوصة)[٤٣] على شرائط مخصوصة ، فإنه يتجلى له روح ذلك الكوكب ، ويعينه على مقاصده وأغراضه . وكتب أصحاب الطلسمات في دعوة الكوكب مملوءة من هذه الكلمات .

إذا عرفت هذا الكلام فنقول : انه وان لم يثبت بالدليل صحة ما ذكروه إلا أنه لا أقل من الاحتمال . ومع قيام هذا الاحتمال ، لا يمكن القطع بأن خالق المعجزات هو اللّٰه سبحانه وتعالى بل . (لا يمتنع ان)[٤٤] يكون فاعلها هو هذه الكواكب ومن نظر في كتب السحر والطلسمات ، رأى حكايات عجيبة في هذا الباب . وكتاب «تنكوشا» كتاب مشهور ، موجود في أيدي الناس ، وفيه من هذا الباب شيء كثير . وقوله من يقول : انه من باب الخرافات كلام ما به بأس إلا أنه لا يدفع السؤال . لأن السائل لا حاجة به إلى إقامة (الدليل على صحة ما ذكروه في السؤال . وإنما المجيب هو المحتاج إلى أقامة)[٤٥] الدلالة على أن ذلك الوجه محال باطل مطلقاً .

واعلم : ان الفرق بين هذا السؤال ، وبين ما قبله :

أنا في السؤال الأول : جعلنا الكواكب مؤجبة بالذات لهذه الآثار العجْيبة بحسب الشرائط المختلفة ، والأشكال الفلكية المتعاقبة .

وأما في هذا السؤال : فقد جعلنا الأفلاك والكواكب ، أحياء ناطقة ، مختارة في الفعل والترك .

الاحتمال السابع : اتفقت الفلاسفة على إثبات العقول والنفوس . فقبل إقامة الدلالة على إبطال القول بها ، كان احتمال وجودها قائماً وعلى هذا

---

(٤٣) سقط (ل) ، (طا) .

(٤٤) سقط (ت) .

(٤٥) من (ل) ، (طا) .

التقـدير ، فلم لا يجـوز أن يكون فـاعل هـذه المعجزات هـو هذه العقـول ، والنفوس والفرق بين هذا السؤال (وبين سؤال الملائكة : هو)[٤٦] أن الملائكة عند المتكلمين شيء مغاير لهذه العقـول والنفوس فـأوردنا سؤال المـلائكة . على حسب ما يعتقدون (في وجود الملائكة)[٤٧] وأوردنا هذا السؤال ههنا على حسب مذاهب الفلاسفة في العقول والنفوس .

الاحتمال الثامن : ان نقول : لا شك أن أجسام هذا العالم العنصري ، مشتـركة في الهيـولي . وتلك الهيولي قـابلة لجميـع الصـور والأمـراض على البدن[٤٨] وإذا ثبت هذا فنقول : إختصاص كل واحد من هذه الأجسام بصفته المعينة (وصورته المعينة . أما أن يكون لأجل أن ذلك الجسم كان أولى بقبول تلك الصفة والصورة من سائر)[٤٩] الأجسام أو لا يكون كذلك . والثاني باطل ولزم أن يكون اختصـاص ذلك الجسم بتلك الصفـة مع كـونه مسـاوياً لسـائر الأجسام في القبول ، وفي عدم الأولوية ، يكون رجحاناً لأحد طرفي الممكن على الآخر ، لا لمرجح ، وهو محال ولما بـطل هذا القسم ، ثبت أن القسم الأول حق : فنقول : اختصاص ذلك الجسم بذلك الاستعداد الخاص ، لا بد وأن يكـون لأجل استعـداد آخر ، إلى غيـر النهايـة . فتلك الاستعـدادات إن حصلت دفعـة واحدة ، لـزم حصول أسبـاب ومسببات لا نهـايـة لهـا ، دفعـة واحدة . وهو محال ، وإن حصلـت على سبيل التعاقب ، وهو أن يكـون كل استعداد سابق علة لحصول الاستعداد الـلاحق ، فحينئذ يكـون حصول هـذا المعجز المعين ـ الذي هو خارق للعادة ـ من لوازم الأحوال السالفة ، التي لا أول لها ، وحينئذ تخرج عن كونها دالة على الصدق .

والحاصل : انه كان ذلك الجسم، مساوياً لسائر الأجسام . وكان ذلك

---

(٤٦) من (ل)، (طا) .

(٤٧) سقط (ت) .

(٤٨) البدل (ت، طا) .

(٤٩) سقط (ت) .

(٥٠) سقط (طا) .

الوقت مساوياً لسائر الأوقات ، في قبول ذلك الحادث المعين ، فحينئذ قد ترجح الممكن لا لمرجح ، وإذا جاز هذا ، فلم فلا يجوز حدوث المعجز ، لا لغرض أصلاً ؟ وذلك يبطل القول بدلالة المعجز على[٥٢] الصدق .

وأيضاً : أما أن يتوقف حدوث ذلك الحادث على كون ذلك الجسم موصوفاً بذلك الاستعداد الخاص ، فحينئذ يكون حدوث هذا المعجز من لوازم الأحوال السالفة . وعلى هذا التقدير ، فإنه يخرج عن كونه دليلاً على صدق المدعي .

فهذا تمام الكلام في بيان أنه يحتمل أن يكون فاعل هذه المعجزات شيئاً غير اللّٰه سبحانه وتعالى .

وطريق ضبط هذه الاحتمالات : ان نقول : فاعل هذه المعجزات ، أما أن يكون هو النبي أو غيره . فإن كان هو النبي ، فيحتمل أن يكون اقتداره على خلقها لأجل مزاجه المخصوص ، وأن يكون لنفسه المخصوصة واما إن كان غيره فذلك الغير إما أن يكون جوهراً جسمانياً (أو جوهراً مجرداً . فإن كان جسماً . فهو إما أن يكون) عنصرياً ، وهو الدواء المخصوص أو جسماً فلكياً . وهو ، القرانات ، والاتصالات الحاصلة بحسب السيارات والثوابت ، أو ممزوجاً من القسمين . أو جسماً مغايراً لهذين القسمين ، وهو الذي يقال : ان الملائكة أجسام نورانية علوية قادرة على الأعمال الشاقة . وأما إن كان ذلك الغير روحانياً : فإما أن تكون هي الأرواح السفلية . وهي : الجن والشياطين ، أو الأرواح العلوية ، وهي العقول والنفوس (واللّٰه أعلم) .

---

(٥١) هذه المعجزات (ط، ت) .

(٥٢) على التصديق. واما ان. . (طا) .

الفصل السابع
في
حكاية شبهات القائلين بأن على تقدير أن يثبت أن خالق المعجزات هو اللّٰه سبحانه وتعالى، الا أن ذلك لا يدل على أنه تعالى إنما خلقها لأجل تصديق المدعي للرسالة

فالشبهة الأولى[١] : أن يقال: الفعل . اما أن يتوقف على الدواعي أو لا يتوقف . فإن توقف الفعل على الدواعي فصدور الفعل منا يتوقف على حصول الدواعي لنا . وحدوث الدواعي يكون من الأسباب العالية ، وحينئذ تكون جميع القبائح الصادرة من العباد معلولة وموجبة عن فعل اللّٰه تعالى ، وفاعل السبب : فاعل للمسبب ، فحينئذ يكون فاعل جميع القبائح هو اللّٰه تعالى وتقدس ـ وإذا ثبت هذا فحينئذ لا يمتنع من اللّٰه تعالى إظهار المعجز على يد الكاذب . وعلى هذا التقدير فإنه لا يبقى المعجز دليلاً (على الصدق)[٢] على . القسم الأول .

وأما القسم الثاني : وهو أن صدور الفعل عن القادر لا يتوقف على انضمام الدواعي إليه . فنقول : فعلى هذا التقدير لا يمتنع أن يقال : انه تعالى خلق هذا المعجز ، لا لشيء من الدواعي والأغراض أصلاً ، وإذا كان هذا الاحتمال قائماً ، امتنع القطع بأنه تعالى ما خلق هذا المعجز ، لغرض تصديق المدعي ، لأنه لما بطل أصل التعليل (المكيف بالكيفية المخصوصة)[٣] (فقد بطل[٤] التعليل) .

---

(١) عنوان الفصل في (ت) هكذا :
«على تقدير سبب أن خالق المعجزات هو اللّٰه سبحانه وتعالى ، الا ان ذلك لا يدل على أن ذلك خلقه لأجل تصديق المدعي للرسالة» وفي (ط) : الفصل السادس . . . الخ» وفي (طا) الفصل السادس ، وفي هامشها الفصل السابع .

(٢) من (ل، طا) .

(٣) سقط (ل)، (طا) .

(٤) بطل أصل (ط) .

الشبهة الثانية : انا قد ذكرنا الدلائل الكثيرة على أنه يمتنع أن تكون افعال اللّٰه تعالى وأحكامه ، معللة بالأغراض والمقاصد . وعلى هذا فيمتنع أن يقال : انه تعالى إنما خلق المعجز لأجل تصديق المدعي .

الشبهة الثالثة : هب ان أفعال اللّٰه تعالى وأحكامه قد تكون معللة بالدواعي والأغراض (إلا أنه قد تكون أيضاً غير معللة بالدواعي والأغراض)[٥] والدليل عليه : ان القول بإثبات النبوة ، فرع على إثبات حدوث العالم (وهذه القاعدة لا يمكن تقريرها ، إلا إذا قلنا : انه تعالى خصص احداث العالم)[٦] بوقت معين ، لا لمخصص ولا لمرجح البتة . وهذا يقتضي القطع بأن اللّٰه تعالى قد يفعل الفعل ، لا الغرض ولا لداع أصلاً . وإذا ثبت هذا ، فلم لا يجوز أن يكون خلق المعجزات من هذا الباب ؟ وعلى هذا التقدير ، لا يدل المعجز على التصديق .

فيفتقر ههنا إلى بيان أن تخصيص احداث العالم بالوقت المعين ، لا يمكن أن يكون معللاً بشيء من الأغراض والدواعي . والدليل عليه أن اختصاص ذلك الوقت بذلك الغرض المعين أما أن يكون لذاته أو لغيره . لا جائز أن يكون لذاته . لأنه لو جاز ان يختص ذلك الوقت بذلك الغرض المعين لذاته ، فحينئذ لم يبعد أن يختص ذلك الوقت بسائر الآثار المخصوصة ، وإذا جاز ذلك ، لم يمنع أن يقال : المقتضي لحدوث العالم في ذلك الوقت هو نفس ذلك الوقت . وعلى هذا التقدير فإنه لا يمكن الاستدلال بحدوث العالم على وجود الصانع . وأما إن كان اختصاص ذلك الوقت بتلك الخاصية ليس لذاته ، بل لأجل ان فاعل العالم ، خصص ذلك الوقت بذلك الغرض، وبتلك المصلحة ، عاد الكلام في تخصيص ذلك الوقت بذلك الغرض . ويلزم التسلسل ، وهو باطل .

---

(٥) من (ل)، (طا) .

(٦) سقط (ت) .

(٧) فلا دليل في المعجزة (ت) .

ولما بطل هذان القسمان ثبت، أن القول بحدوث العالم ، لا يتم لنا إلا إذا قلنا : ان الفاعل المختار قد يفعل الفعل لا لغرض (لا لمرجح)[٨] أصلاً . وإذا ثبت هذا فحينئذ يمتنع القطع بأنه تعالى إنما خلق هذا المعجز، في هذا الوقت لغرض التصديق .

الشبهة الرابعة : هب أنه لا بد للّه تعالى في كل فعل من غرض ، معين ، ومن حكمة معينة فما الدليل على أنه لا غرض للّه تعالى من فعل هذا المعجز الا تصديق هذا المدعي ؟ فإن في الأغراض كثرة . وأقسام حكمة اللّه تعالى في تدبير هذا العالم لا يحيط بها أحد من البشر .

ثم أنا نذكر احتمالات أخرى غير ما ذكرتم :

فالاحتمال لأول : انه لا شك ان هذه الحوادث المعتادة : منتهية إلى أول . والا لزم القول بحدوث حوادث لا أول لها . وذلك يوجب قدم العالم (وقدم العالم)[٩] يقدح في إثبات الفاعل المختار ، والقدح في الفاعل المختار يمنع من القول بصحة النبوة . فثبت : انه لا بد من الاعتراف بوجوب انتهاء هذه الحوادث المعتادة إلى أول ومبدأ . فهذا لنوع من الحوادث ابتدأ في ذلك الوقت ، ثم استمر بعده على نسق معلوم . إذا ثبت هذا فنقول : لعل هذا الذي حدث الآن : ابتداء عادة مستمرة بعد ذلك . فإن قالوا : لما شاهدنا بأن هذا لم يحدث بعد ذلك ، علمنا أنه ليس حدوثه لأجل أنه ابتداء عادة . قلنا: العادات قد تكون متكررة في أزمنة متقاربة، وقد تكون متكررة في أزمنة متباعدة مثل أن العادة جارية بحدوث الصيف في كل سنة مرة واحدة ، وبحدوث قران العلويين في كل عشرين سنة مرة واحدة . فلم يلزم من عدم حدوث مثل هذا الحادث بعد هذه المدة ، ان لا يكون حدوثه لأجل أنه ابتداء عادة ؟

الاحتمال الثاني : لعله حدث لأجل أنه تكرير عادة متباعدة . مثل ما ضربنا من الأمثلة ، ومثل أن الكواكب الثابتة تنتهي إلى أول برج الحمل في كل

---

(٨) سقط (ت) .

(٩) وهو (ت، ط) .

ستة وثلاثين ألف سنة مرة واحدة . فلعل هذا الحادث الذي حدث ، إنما حدث لأنه تكرير عادة متطاولة متباعدة .

الاحتمال الثالث : لعله إنما حدث معجزة لنبي آخر أو كرامة لولي[١٠] آخر في طرف آخر من أطراف العالم . فانفق كلام هذا الكاذب ودعواه في ذلك الوقت . فحدث هذا المعجز على وفق دعواه لهذا السبب .

الاحتمال الرابع : قد ثبت أنه تعالى قد يقوي الشبهة في بعض المواضع ، حتى أن المكلف إذا احترز عن تلك الشبهة القوية بالكد العظيم والعناء الشديد ، استوجب الثناء العظيم . فههنا إذا خلق اللّٰه تعالى هذا المعجز عقب دعوى ذلك الشخص ، أوهم حدوثه عقيب دعوه : انه إنما حدث تصديقاً له في دعواه . لكن العاقل لما علم أن ذلك ـ وإن كان موهماً ـ لكنه موجب (التصديق)[١١] لاحتمال أنه تعالى إنما أحدث ذلك المعجز ، عقيب دعواه[١٢] تشديداً على المكلف وتقوية للشبهة عليه . فإذا عرف هذا الاحتمال ، ولم يحمله على التصديق استحق به مزيد الثواب ، حيث احترز عن هذه الشبهة القوية . فيكون المقصود من إظهار المعجز ذلك . ألا ترى أن اللّٰه تعالى أنزل المتشابهات الكثيرة في كتابه ، ولا مقصود منها سوى ما ذكرناه . فكذا ههنا .

الاحتمال الخامس : لعل هذا النبي كان قد علم . أما بواسطة علم النجوم ، أو بواسطة علم الرمل[١٣] أو بواسطة تعبير الرؤيا : أن الحادث

---

(١٠) الاستاذ أبو عبد اللّٰه الحليمي من أهل السنة ، وجمهور المعتزلة ينفون الكرامات عن الأولياء : بأنه لو ظهرت الخوارق من الأولياء لالتبس النبي بغيره ، لأن الخارق إنما هو المعجزة ، وبأنها لو ظهرت على أيديهم لكثرت بكثرتهم ، وخرجت عن كونها خارقة للعادة ، (تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص ١٨٥ طبعة الأزهر) .

(١١) من (ل) .

(١٢) دعوى ذلك المدعي (ت) .

(١٣) الرمل (ت، ط) الرسل (ل طا) .

الفلاني ، الخارق للعادة ، سيحدث في اليوم الفلاني ، والناس كانوا غافلين عنه ثم أنه في ذلك اليوم : ادعى النبوة ، وأدعى حدوث ذلك الحادث المعجز ، فلما حدث على وفق دعواه ، ظن الناس أنه إنما عرفه بالهام اللّٰه تعالى وإخباره .

الاحتمال السادس : لعله تعالى إنما خلق ذلك المعجز في ذلك الوقت (لأنه تعالى إن خلق ذلك المعجز، في ذلك الوقت)[14] كان ذلك لطفاً في حق بعض المكلفين ، في الدعاء إلى فعل بعض الواجبات العقلية ، وترك بعض المقبحات العقلية .

الاحتمال السابع : ان نقول أن السائل لا يجب عليه تعديد الاحتمالات وتفصيلها ، بل يكفيه أن يقول : لم قلتم : انه لا حكمة للّٰه تعالى في خلق هذا المعجز ، عقيب دعوى هذا المدعي إلا تصديقه ؟ وعلى المستدل إقامة الدلالة على نفي سائر الاحتمالات[15] . فإذا لم يقدر عليه بطل دليله . فهنا يجب على المستدل : إقامة الدلالة على نفي سائر الاحتمالات .

فإن قالوا : هب أنه لا يتعين هذا الفرض ، لأنه ظاهر الاحتمال ، فلو خلق اللّٰه تعالى ذلك المعجز ، لغرض آخر ، مع أنه يوهم التصديق إيهاماً قوياً ، لكان ذلك القاء للشبهة (في العقول وانه قبيح) .

قلنا : (لا نسلم أن القاء الشبهة)[16] المحتملة قبيح . والذي يدل عليه وجوه :

الأول : انه تعالى انزل المتشابهات الكثيرة ، ولا شك أنها توهم الأباطيل إلا انها لما كانت محتملة ، لم تقبح فكذا ههنا .

الثاني : انه تعالى أبقى «ابليس وجنوده» وهم يسعون في الوساوس ،

---

(١٤) من (ط، طا) .
(١٥) الأقسام (ت، طا) .
(١٦) من (ل، طا) .

والقاء الأباطيل في الخواطر . وأمات الأنبياء والصلحاء، وهم يسعون في تقرير الدلائل . ولا شك أن ذلك يوهم السعي في الإضلال .

الثالث : أن الشبهات الكثيرة : موجودة في العالم . فإنا رأينا حدوث الحوادث ، عقيب أحوال الكواكب ، وعقيب امتزاجات الطبائع ، ودوران الشيء مع الشيء يوهم العلية . بدليل : ان الأطباء إنما عرفوا طبائع الأدوية بهذا الطريق فثبت : ان هذه الأحوال توهم أن تدبير العالم متعلق بأحوال هذه الكواكب . ثم أنه تعالى خلق هذا الشيء مع كونه سبباً للشبهة .

الرابع : انا نشاهد العالم مملوءاً من الآلام والأسقام ، والآفات والمخافات ثم ان المبتلي بهذه الأحوال قد يبالغ في الدعاء والتضرع إلى اللّه تعالى ، فلا يجاب ولا يلتفت إليه . وذلك يوهم الشبهات .

الخامس : أنه قد يتفق في بعض الأوقات أن يكون الرجل المواظب على الطاعات والعبادات ، يقع في أنواع من البلاء والعناء (والرجل)[١٧] المواظب على الفسق والكفر قد يحصل له في الدنيا أنواع من الراحات والطيبات ، وذلك يوجب الشبهة .

فثبت بما ذكرنا : أن مع القول بوجوب حكمة اللّه تعالى ، ومع القول بجريان تحسين العقل وتقبيحه في أحكام اللّه تعالى ، لا يجب على اللّه تعالى الاحتراز عما يوهم الباطل (وباللّه التوفيق)[١٨] .

---

(١٧) من (ل)، (طا) .

(١٨) من (ل)، (طا) .

الفصل الثامن

في
حكاية دلائل من استدل بظهور المعجز على صدق المدعي

قالوا : ان الملك العظيم ، إذا جلس في المحفل العظيم . ثم قام واحد من القوم ، وقال : يا أيها الناس : اني رسول هذا الملك اليكم . ثم قال : يا أيها الملك إن كنت صادقاً في هذا القول ، فخالف عادتك ، وقم من سرير مملكتك . فإذا رأى الناس أن ذلك الملك ، أتى بذلك الفعل الذي التمسه ذلك المدعي علموا قطعاً : انه إنما فعل ذلك تصديقاً لذلك المدعي . وإذا ثبت هذا في الشاهد وجب أن يكون الحال كذلك في الغائب . فثبت : ان خلق المعجز يدل على التصديق .

والاعتراض عليه من وجهين :

الأول : ان حصول ذلك الفعل لا يدل على التصديق[1]. وبيانه : ان القدر المعلوم هو أنه حصل ذلك الفعل ، مقارناً لذلك الطلب ، إلا أن[2] حصول الشيء مع الشيء ، لا يدل على العلية ، لا قطعاً ولا ظاهراً .

ونحن نبين هذا القول تارة بطريق الإجمال ، وتارة بطريق التفصيل .

أما طريق الاجمال ، فمن وجوه :

الأول : ان علم اللّه تعالى بالشيء المعين واجب الحصول مع حصول ذلك الشيء المعين[3] لأنه لما ثبت أنه تعالى يجب كونه عالماً بجميع

---

(١) سقط (ت) .

(٢) الطلب لأن حصول (طا) .

(٣) من (طا) .

المعلومات فعلى أي وجه يقع ذلك المعلوم يكون العلم متعلقاً به كما هو عليه في نفسه . ثم ان العلم يمتنع أن يكون علة للمعلوم ، وبالعكس . أما أن العلم يمتنع أن يكون علة للمعلوم، فلأن العلم بالشيء تابع لذلك المعلوم، فلو كان المعلوم معللاً به لزم كون المعلوم تابعاً للعلم وهو دور ، والدور محال .

وأما أن المعلوم يمتنع أن يكون علة للعلم ، فهو ظاهر . فقد ثبت أن الدوران حاصل قطعاً مع علم اللّه تعالى بجميع المعلومات ، مع أنه يمتنع كون واحد منهما علة للآخر .

الثاني : ان المعلول قد يكون مساوياً للعلة ، وقد يكون أعم منها . أما الأول فمثل قولنا : طلوع الشمس علة لوجود النهار ووجود النهار أيضاً لا يحصل إلا عند طلوع الشمس : فههنا العلة والمعلول متساويان . وأما الثاني : فمثل الحمى فإنه قد يكون لعفونة الخلط، وقد تكون لسبب آخر . وإذا ثبت هذا فنقول العلة والمعلول إذا كانا متساويين في العموم والخصوص فكل واحد منهما دائر مع الآخر وجوداً وعدماً ، والعلية والمعلولية غير مشتركة من الجانبين ، فثبت : ان الدوران لا يدل على العلية[٥] .

الثالث : ان الشيء الذي يدور مع غيره وجوداً وعدماً فإنه لا بد وأن يدور مع فصله المقوم لماهيته ، ومع خاصيته المساوية لماهيته فالدوران قدر مشترك بين العلة وبين غيرها ، فيمتنع كونه دليلاً على[٦] العلية بعينها . فهذه وجوه إجمالية ، دالة على أن الدوران لا يدل على العلية البتة .

وأما التفصيل : فبيانه : انه لا يبعد في العقل : ان ذلك الملك إنما أتى بذلك الفعل في ذلك الوقت لأغراض أخرى ، سوى تصديق ذلك الرجل وبيانه من وجوه :

---

(٤) الدور باطل (ت) .

(٥) أن الدواء لا يدل على العلة (ت) .

(٦) العلية (ل، طا) .

الأول ان ذلك (الملك)[٧] لعله وقع على ثوبه في تلك الساعة ، حية أو عقرب ، فلأجل احترازه عنه ، قام ذلك الملك ، لا لغرض تصديق المدعي .

والثاني : لعله لاح له من البعد شيء احتاج إلى معرفته ، فقام ليتمكن من رؤيته كما ينبغي .

الثالث : لعله قام غضباً على ذلك القائل ، المدعي ، أو استهزاء به ، ويكون مقصوده : انه وان فعل ما التمسه منه ذلك الطالب ، لكنه لا يلتفت إليه ، ولا يقيم له وزناً نعم لا ينكر أن صدور ذلك الفعل من ذلك الملك[٨] في ذلك الوقت على وفق دعوى المدعي يوهم إيهاماً ضعيفاً : ان الغرض هو تصديق ذلك المدعي . فأما أن يقال : انه يفيد القطع والجزم بأنه لا غرض له فيه إلا هذا التصديق : فبعيد .

والاعتراض الثاني : ان نقول : سلمنا أن في الشاهد كما ذكرتم . فلم قلتم : انه يجب أن يكون في حق اللّه تعالى كذلك ؟

والفرق من وجوه :

الأول : أنا إنما قضينا على ذلك الملك بكونه مصدقاً لذلك المدعي في دعواه : إذا عرفنا أنه يراعي مصالح ملكه ، وأنه لا يفعل فعلاً تتشوش بسببه مملكته ، اما إذا اعتقدنا في ذلك الملك: انه لا يبالي بالمصالح المفاسد البتة ، فإنه لا يحصل هذا الظن[٩] . أو أن اعتقدنا فيه أنه يراعي المصالح والمفاسد[١٠] . لكنا نعتقد فيه أنه ملك بعيد الغور ، عظيم الفكر ، كامل العقل ، قد يأتي بأفعال يظن بها أنها توجب المفاسد العظيمة ، إلا انه بعقله الكامل ، وفكره الغائص ، يعرف فيها من وجوه المصالح الخفية ما لا يقف عليه الغير البتة . فإذا اعتقدنا في الملك هذه الصفة ، لم يصر ظاهر أفعاله دليلاً على التصديق والتكذيب . ومن المعلوم : أن أقسام حكمة اللّه تعالى في

---

(٧) من (ط) .

(٨) المدعي (ت، ط) .

(٩) الطعن (ت، ط) .

(١٠) اما (طا) .

تـدبير السمـوات والأرض ، مما لا سبيـل لأحـد إلى الـوقـوف على معـاقـده وضوابطه . فكيف يمكن قياس أحد البابين على الآخر؟

الفريق الثاني : أن الملك في الشاهد ـ لو آتي بذلك المطلوب ، مع أن ذلك المدعي يكون كاذباً . لكان ذلك سعياً منـه في (إفساد مملكتـه ، وذلك بعيد . لأن سعيه في إفساد مملكة نفسـه ، سعي منه في)[١١] إلحـاق الضرر بنفسه ، وأنه بعيد ، بخلاف الحـال في هذه المسـألة ، فـإنه تعـالى لا ينفعه شيء ، ولا يضره شيء . فكيف يمكن قياس أحد البابين على الآخر .

الفرق الثالث : انا قبل ذلك المجلس شاهدنا صورته ، وعـرفنا كيفيـة تدبيره وضبطه ، فتأكد بعض تلك الإمارات بالبعض ، ويتولد من المجموع : الجزم واليقين . أما في حق اللّه تعالى فلم نشاهد منه إلا هذا الفعل الواحد، الدال على صدق هذا المدعي ، وأمـا البواقي فـأحوال عـظيمة لا تصـل إلى كيفيتها وكنهها عقول الخلق فظهر الفرق .

ثم نقول : ان هذه الفروق أنما تحتاج إلى ذكرها ، إذا عرفنا بأن قياس الغائب على الشاهد : طريقة مقبولة في المسائل العقلية، فأما[١٢] وقد بيّنا في علم المنطق بالدلائل الكثيرة انها طريقة ضعيفة لا تفيد الظن المقنع ، فكيف الجزم واليقين ؟ .

فإنه لا حاجة بنا إلى هذه الفروق ، بل ذكرها يجري مجرى الزيادة التي لا حاجة اليها . واللّه أعلم[١٣] .

---

(١١) من (ل)، (طا) .
(١٢) فأما (طا) .
(١٣) من (ل، طا) .

الفصل التاسع

في

تقرير نوع آخر من الشبهات في بيان أن ظهور الفعل الخارق للعادة، الموافق للدعوى مع عدم المعارضة، لا يدل على صدق المدعي

الشبهة الأولى : ان أقصى ما في الباب : انكم تقولون ان المعجز قائم مقام التصديق (بالقول)[1] فنقول : هب أنه كذلك ، إلا أن الرجل قال : فلان رسولي إليكم . فهذا كلام يحتمل التأويل ، ويمكن صرفه عن ظاهرة بالدليل . وإذا كان كذلك ، لم تكن دلالة هذا القول على ثبوت هذا المعنى دلالة قطعية ، بل كانت دلالة ظنية . فثبت : ان دلالة هذا اللفظ على حصول النبوة دلالة ظنية . وثبت : ان أقصى مراتب المعجزات ان تكون قائمة مقام هذا اللفظ، (على حصول النبوة)[2] فبأن تكون دلالة المعجز على التصديق دلالة ظنية كان أولى .

الشبهة الثانية : **ان كون الفعل خارقاً للعادة** ، لا يدل على الصدق البتة . والدليل عليه : ان جميع الأحوال المعتادة منتهية إلى أول ، لأن الثابت من الأزل الى ذلك الوقت الأول (هو العدم المستمر فيكون[3] حدوثه في ذلك الوقت)[4] خارقاً للعادة (مع أنه لم يدل على الصدق البتة . بقي أن يقال : انا لا ندعي أن كون الفعل خارقاً للعادة)[5] يدل على الصدق ، بل إنما ندعي حصول هذه الدلالة عند حصول شرط زائد ، وهو كون ذلك المعجز دائراً مع

---

(١) من (ل، طا).

(٢) من (ل).

(٣) فكان (ت، طا).

(٤) سقط (ل) .

(٥) سقط (ت) .

تلك الدعوى ، وجوداً وعدماً ، إلا أنا نقول : ان العقلاء أطبقوا على ان الدوران مع الشيء ، لا يفيد العلية إفادة قطعية .

واختلفوا في أنه هل يدل على حصول العلية دلالة ظنية أم لا ؟ وقد بيّنا هذا المطلوب بالوجوه الكثيرة فثبت : ان التمسك بهذا الطريق غير جائز .

الشبهة الثالثة : دلالة المعجز على الصدق . لو حصلت ، لكانت اما أن تكون مشروطة بعدم المعارضة ، أو لا تكون مشروطة به . والقسمان باطلان ، فبطل القول بدلالة المعجز على الصدق .

وإنما قلنا : انه لا يمكن أن تكون هذه الدلالة مشروطة بعدم المعارضة لوجوه :

الأول : انه أما أن يكفي في كون المعجز ، معجزاً : عدم المعارضة في الحال ، أو المعتبر عدم المعارضة أبداً [أو المعتبر عدم المعارضة في مرتبة متوسطة بين المرتبتين المذكورتين . والأقسام][٦] الثلاثة باطلة . **أما عدم المعارضة** في الحال ، فإنه لا يكفي في كون الفعل معجزاً . فكم من انسان يأتي بعمل ، فلا يقدر الحاضرون في الحال على معارضته ، مع أنه لا يكون ذلك العمل معجزاً بالاتفاق .

وأما القسم الثاني : وهو أن يكون الشرط في كونه معجزاً ، عدم المعارضة ، فهذا الشرط مجهول . فمن الذي يمكنه أن يعلم أن أحداً من الواردين بعده إلى قيام القيامة ، لا يمكنه الاتيان بهذه المعارضة ؟ وإذا صار هذا الشرط مجهولاً (صار المشروط أيضاً مجهولاً)[٧] فوجب أن تصير المعجزات بأسرها : مجهولة .

وأما القسم الثالث : وهو المرتبة المتوسطة بين المرتبتين المذكورتين .

---

(٦) سقط (ت) .

(٧) سقط (ت) .

فنقول : ان تلك المراتب المتوسطة كثيرة متفاوتة . وليس اعتبار بعضها اولى من اعتبار البواقي [فكان اشتراط واحدة منها ، والغاء البواقي][٨] محض التحكيم ، وهو باطل . (فثبت أن اشتراط عدم المعارضة ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة ، وثبت أنها بأسرها أقسام باطلة ، فكان القول باعتبار عدم المعارضة باطلاً] .

والوجه الثاني في فساد هذا القسم : ان المعتبر عدم المعارضة . أما من الحاضرين فقط ، أو من جميع أهل الدنيا أو المعتبر مرتبة متوسطة . وإبطال هذه الثلاثة بمثل الكلام الذي ذكرناه في الوجه المتقدم : معلوم .

والوجه الثالث : ان العدم نفي محض ، فيمتنع أن يكون امتيازاً عن غيره بوجه من الوجوه . وإذا لم يحصل فيه الامتياز ، امتنع كونه دليلاً ، ولا جزء دليل . لأن أقل مراتب الدليل المخصوص ، امتيازه عما سواه .

وأما القسم الثاني : وهو أن يقال : أن دلالة المعجز على الصدق غير مشروطة بعدم المعارضة . فهذا القسم ظاهر الفساد والبطلان . فثبت بما ذكرنا : فساد القسمين ، وثبت بفسادهما : ان المعجز لا [يمكن أن][١٠] يكون دالاً على الصدق .

الشبهة الرابعة : قالوا دلالة [المعجز على الصدق دلالة][١١] غير مناسبة للمطلوب فكانت باطلة . ومثاله أن الرجل إذا قال : إني عالم بالهندسة . فإذا طولب تبيان المسائل الهندسية ، فإنه لا يأتي بها ، ولا يشتغل بالشروع في شرح تلك المسائل ، بل يقول : الدليل على أني عالم بهذا العلم : اني امتنع عن الأكل والشرب [عشرين يوماً][١٢] مع أني لا أموت . فإن كل أحد يقول :

---

(٨) سقط (ت) .

(٩) من (ل، طا) .

(١٠) سقط (طا) .

(١١) سقط (ت) .

(١٢) من (طا) .

هذا الدليل لا يناسب هذا المطلوب ، بل يجب أن يبين علمه بالهندسة ، بأن يشرع في تلك المسائل ويشرحها على الوجه . فكذا ههنا الرسول هو الذي يرشد الخلق إلى معرفة المبدأ والمعاد ، ويهديهم إلى طرق اكتساب المصالح في الدنيا وفي الآخرة فوجب أن يبين هذه الدعوى بإظهار هذا المعنى . فأما أن يقول : الدليل على أني كذلك أني أقلب العصا ثعباناً ، فهذا الدليل لا يناسب هذا المطلوب فوجب أن لا يلتفت إليه .

الفصل العاشر
في
ان بتقدير ان يكون المعجز قائماً مقام ما إذا صدقه اللّه تعالى على سبيل التصريح . فهل يلزم من هذا كون المدعي صادقاً؟

قال المفكرون[1] لدلالة المعجزات : ان هذا المعنى غير واجب . ويدل عليه وجوه :

الشبهة الأولى : [ان الدلائل الدالة على][2] صحة القول بالجبر دالة على أن فاعل جميع أفعال العباد هو اللّه تعالى : وإذا ثبت هذا وجب القطع بأن خالق كل الأكاذيب ، وكل الجهالات هو اللّه تعالى ، وإذا لم يمتنع من اللّه تعالى خلق الجهل والضلالة ابتداء ، فبأن لا يمتنع منه ذكر كلام يوجب وقوع التلبيس والجهل والشبهة في قلوب العباد ، كان أولى لأن فعل ما قد يفضي إلى الجهل ، ليس بأعظم من فعل الجهل ابتداء .

الشبهة الثانية : لا شك في حصول الجهالات في قلوب الخلق . ففاعل هذا الجهل ، اما أن يكون هو العبد ، أو اللّه تعالى . والأول باطل . لأنه اما أن يقال : العبد رغب في تحصيل الجهل لنفسه ابتداء ، مع علمه بكونه جهلاً . أو يقال : العبد إنما رغب في تحصيل ذلك (الجهل، لأنه اعتقد فيه كونه علماً ، فلأجل حصول هذا الاشتباه ، رغب في تحصيل ذلك)[3] الاعتقاد لنفسه . والأول باطل من وجهين :

أحدهما : ان من المعلوم بالضرورة : ان العاقل لا يسعى في تحصيل الجهل لنفسه .

---

(١) الفصل العاشر في تقرير أن تكون . . . الخ : (ت) .

(٢) سقط (ت) .

(٣) من (ل، طا) .

والثاني : [انه متى علم كونه جهلاً ، فإنه مع هذا العلم ، يمتنع أن يصير جاهلاً بذلك الشيء . فثبت : ان هذا القسم فاسد . وأن الحق هو القسم الثاني ، وهو أن العبد إنما رغب في تحصيل ذلك الاعتقاد][4] لنفسه ، لأنه اعتقد أن ذلك الاعتقاد : علم . فعلى هذا إنما رغب في تحصيل هذا الاعتقاد لأجل الجهل السابق .

فنعيد التقسيم في ذلك الجهل السابق . فإن كان ذلك لأجل جهل آخر يتقدمه ، لزم منه التسلسل ، وهو محال . فثبت : ان هذه الجهالات تترقى عند التصاعد إلى جهل أول ، وقع في القلب (ومعلوم أن العبد لم يقصد إيقاعه ، فوجب أن يكون وقوعه في القلب)[5] لأجل أن اللّه تعالى خلقه فيه . فثبت : ان خالق كل الجهالات في القلوب هو اللّه تعالى . وإذا ثبت هذا ، فبأن يجوز كونه فاعلاً لما يوهم الجهل ، كان أولى .

الشبهة الثالثة : لا شك أن أنواعاً كثيرة من الجهالات حاصلة للعبد فهذه الجهالات . أما أن يقال : انها حصلت على وفق إرادة اللّه تعالى (أو على خلاف إرادته)[6] فإن كان الأول ، كان تعالى مريداً للجهل . وعلى هذا التقدير ، فإنه لا يمتنع منه تصديق الكاذب ، سعياً في إلقاء الجهل في القلوب . وإن كان الثاني ، لزم منه كونه ضعيفاً عاجزاً مغلوباً وكل من كان كذلك ، لم يمتنع منه الكذب . فثبت : ان على كلا التقديرين ، لم يكن تصديق الكاذب : محالاً ، من اللّه تعالى .

الشبهة الرابعة : مدار كلام القائلين بأن تصديق الكاذب ، محال على اللّه : على أن الكذب قبيح (وهو من اللّه تعالى)[7] إلا أنا بيّنا : أن هذه القاعدة : مبنية على القول بتحسين العقل وتقبيحه . وقد عرفت أنه كلام إقناعي ضعيف جداً ، فكان المبني عليه أيضاً ضعيفاً .

---

(٤) من (ل، طا) .

(٥) من (ل، طا) .

(٦) إرادة اللّه تعالى (ط) .

(٧) من (ل، طا) .

الفصل الحادي عشر

في

الطعن في التواتر

قالوا : انا ما رأينا شيئاً من هذه المعجزات ولكننا سمعنا من جماعة أنهم قالوا سمعنا من أقوام آخرين . وهكذا ، على هذا الترتيب . إلى أن اتصل هذا الخبر بأقوام ، زعموا : أنهم شاهدوا هذه المعجزات . ونحن لا نسلم أن مثل هذا الخبر : يفيد اليقين التام ، والذي يدل عليه وجوه :

الشبهة الأولى : ان خبر التواتر حاصل في صور كثيرة مع أنكم تحكمون بكونها كذباً . وذلك يقدح في كون التواتر مفيداً للعلم .

أما المقام الأول في بيان أن التواتر قد حصل في صور اتفق المسلمون بها على كونه باطلاً ، فتقريره من وجوه :

الأول : ان اليهود على كثرتهم وتفرقهم في مشارق الأرض ومغاربها ، يخبرون عن موسى عليه السلام أنه قال: «ان شريعتي باقية[1] وأنها لا تصير

---

(١) من نصوص التوراة : «فريضة ابدية» [خروج ١٢ ، ١٤] .
ومن نصوص التوراة : «بناموس أوصانا موسى ، ميراثاً لجماعة يعقوب» (تثنية ٣٣ : ٤) «احفظ واسمع جميع هذه الكلمات التي أنا اوصيك بها ، لكي يكون لك ولأولادك من بعدك خير إلى الأبد ، إذا عملت الصالح والحق في عيني الرب إلهك» [تثنية ١٢ : ٢٨] واعلم : ان لفظ «الأبد» في لغة التوارة . لا يعني زماناً بلا نهاية . وإنما يعني زماناً طويلاً إلى مدة . وعلى سبيل المثال . فإن في التوراة : ان الرجل إذا اشترى عبداً من جنس اسرائيل يعتقه في السنة السابعة من شرائه . وكذلك الجارية فإن أبى العبد أو أبت الجارية «فخذ المخرز واجعله في اذنه وفي الباب ، فيكون لك عبداً مؤبداً» [تثنية ١٥ : ١٧] وهذا التأبيد إلى سنة الخمسين ـ وتسمى سنة اليوبيل فإنها إذا جاءت ، لا بد من الاعتاق ، وان لم يرض العبد

منسوخة البتة» وأنه ـ عليه السلام ـ قال : «عليكم بالسبت ما دامت السموات والأرض»[٢] فهذا الخبر . أما أن يكون صدقاً أو كذباً . فإن كان صدقاً ، فقد بطلت شريعتكم ، وإن كان كذباً ، فقد صار هذا التواتر باطلاً .

والثاني : ان اليهود ، مع كثرتهم وتفرقهم في مشارق الأرض ومغاربها ، يخبرون : ان التوراة التي معهم ، هي عين التوراة التي أنزلها اللّٰه على موسى . والمسلمون ينازعون فيه ، ويقولون : ان هذا الكتاب محرّف ومبدّل ، وأن الذي أنزله اللّٰه على موسى ، لم يبق في أيدي اليهود منه شيء البتة . وهذا أيضاً طعن في التواتر[٤] .

والثالث : ان اليهود والنصارى على كثرتهم وشدة عداوة بعضهم لبعض، أطبقوا على صليب عيسى ـ عليه السلام ـ وقتله . والمسلمون أطبقوا

= بالحرية ، وان لم ترض الجارية بالحرية فلا بد من الاعتاق . ونص التوراة هو :
«وتقدسون السنة الخمسين وتنادون بالعتق في الأرض لجميع سكانها» (خروج ٢٥ : ١٠)
ومن هذا نعلم أن لفظ الأبد محدد بمدة . ومعنى أن شريعة التوراة إلى الأبد : أي إلى مجيء النبي المنتظر المشار إليه في الأصحاح الثامن عشر من سفر (التثنية . وهو محمد صلى اللّٰه عليه وسلم) . .

(٢) من نصوص التوراة : «فيحفظ بنو إسرائيل: السبت ، ليصنعو السبت في أجيالهم عهداً أبدياً . وهو بيني وبين بني إسرائيل علامة إلى الأبد» [تثنية ٣١ : ١٦ ـ ١٧] .

(٣) المسلمون يقولون : ان في التوراة حقاً وباطلاً .

(٤) المسلمون لا يطعنون في تواتر التوراة المتداولة ، فهم يعرفون انها من كتابة «عزرا» في مدينة «بابل» وتواترت من بعد عزرا . وإنما يستدلون من نصوص التوراة التي كتبها عزرا : على ان التوراة التي بيد اليهود والنصارى اليوم ـ وهي التي كتبها عزرا ـ كتبت من بعد موت موسى بزمان طويل . وهذا يعني أن إضافات حصلت لم يشهدها موسى . ويستدلون من مقارنة التوراة السامرية بالعبرانية: على ان الاختلاف اللفظي والمعنوي حاصل فيهما . ولو كانت التوراة المتداولة هي الأصلية لكانت واحدة من جميع فرق اليهود ، ولكانت خالية من الاختلافات . ففي آخر سفر التثنية : «فمات هناك موسى عبد الرب في أرض موآب ، حسب قول الرب ، ودفنه في الجواء في أرض موآب ، مقابل بيت فغور ، ولم يعرف انسان قبره إلى هذا اليوم» وفي التوراة السامرية في الوصايا العشر : تقديس جبل جرزيم : وليس من إشارة إلى تقديسه في التوراة العبرانيه .

على تكذيبهم فيه . وهذا أيضاً طعن في التواتر[٥] .

والرابع : ان النصارى على كثرتهم ، وتفرقهم في الشرق والغرب ينقلون عن عيسى ـ عليه السلام ـ أنه كان يقول بالأب ، والابن والروح القدس . وكان يدعو الناس إلى القول بالتثليث . والمسلمون يكذبونهم فيه . وهذا أيضاً طعن في التواتر .

والخامس : ان المجوس على كثرتهم ، واستعلاء دينهم قبل ظهور دين الإسلام ، كانوا مطبقين متفقين مدة ألف سنة على ظهور المعجزات العظيمة على يد «زردشت» ومن جملتها : أنهم ذوبوا قدراً عظيماً من النحاس ، وصبوه على رأس «زردشت» فما ضره ذلك البتة . ونقلوا أيضاً : انه انكسرت قوائم فرس «كشتاسب» ثم انها عادت صحيحة ، بدعاء «زردشت» والمسلمون يكذبونهم فيه . وهذا أيضاً طعن في التواتر .

والسادس : ان المانوية على كثرتهم ، كانوا يخبرون : ان «ماني» كان يطير إلى السماء ، ويغيب عن أعين الخلق ، ثم يعود إليهم ، وسائر الفرق يكذبونهم فيه .

والسابع : ان الكرامية صنفوا كتباً كثيرة في فضائل «ابن كرام» ونقلوا عنه أحوالاً عجيبة ، مثل : الطيران إلى السماء والانتقال من بلد إلى بلد آخر ، في زمان قليل وإظهار الطعام والشراب في المفاوز . وسائر الناس يكذبونهم في تلك الروايات . مع أن الكرامية عدد عظيم يبلغون مبلغ التواتر .

والثامن : ان الروافض ادعوا حصول التواتر[٦] في ثبوت النص الحلي

---

(٥) لم يحدث الإطباق . فإن الكتب النصرانية القديمة جاء في بعضها : ان المسيح لم يقتل ولم يصلب ، وهذا يبطل التواتر [اقرأ : انجيل برنابا ، واقرأ ما كتبه جورجي زيدان والمستشرق سيل ، في هذا الموضوع] .

(٦) مع ادعاء حصول التواتر ـ والتواتر هذا غير صحيح ـ أو عدم حصوله ، لا يصح في الدين : ان يظهر العداء بين الشيعة وأهل السنة ، فإن الخلاف الديني بين الفريقين : خلاف يسير لم يصل إلى أصول الدين . وكيف يظهر العداء . وأعداء المسلمين يتمنون التفرقة بين المسلمين ، ليعملوا على هلاكهم ؟

على إمامة «علي بن أبي طالب» رضي اللّه عنه ، وسائر الفرق يكذبونهم فيه . فقد حصل النزاع في التواتر نفياً وإثباتاً .

والتاسع : ان جماعة الصفوية من المسلمين(٧) . والنصارى على كثرتهم ، وتفرقهم في مشارق الأرض ومغاربها بها ، ينقلون ظهور الكرامات العظيمة على سلفهم وشيوخهم [وأكثر المتكلمين . ولا سيما المعتزلة](٨) مصرون على تكذيبهم فيه .

والعاشر : انك لا ترى فرقة من فرق الدنيا ، ولا طائفة من طوائف أهل العالم إلا وهم ينقلون عن شيوخهم وسلفهم](٩) أنواعاً من الفضائل ، والمناقب ، والكرامات مع أن مخاليفهم ينكرونها بأسرها ، وينقلون عنهم أنواع المثالب والمعائب والفضائح والقبائح . وكل واحد من الخصمين يدعي ظهور تلك الروايات وبلوغها مبلغ التواتر ، وذلك يوجب وقوع التعارض والتدافع في الأخبار المتواترة .

واعلم : ان المتكلمين . اجابوا عن ادعاء اليهود: حصول التواتر في أن موسى ـ عليه السلام ـ قال: «إن شريعتي لا تصير منسوخة» بأن قالوا : ان «بخت نصر» قتلهم بالكلية ، ولم يبق إلا عدد قليل ، يمكن إطباقهم على الكذب . وإذا كان الأمر كذلك فقد خرجت روايتهم عن حد التواتر(١٠) .

---

(٧) ما أساء إلى الإسلام الا المتصوفة . ويجب على العلماء تأليف الكتب الكثيرة في نقد التصوف وذمه ـ فالتبرؤ ممن يدين بالتصوف من المسلمين واجب شرعاً ـ ويجب عليهم هدم القباب والأضرحة وتطهير مساجد اللّه من البدع والخرافات . واقناع العوام من المسلمين بأن الأولياء أحياء أو أمواتا : لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم نفعاً ولا ضراً .

(٨) لو لم يكن للمعتزلة من فضل الا ذم المتصوفة ، لكان هذا الفضل كافياً في الحكم عليهم بأنهم من المصطفين الأخيار .

(٩) من (ل، طا) .

(١٠) الاجابة من التوراة على أن موسى لم يقل ان شريعتي لا تصير منسوخة : ان في التوراة نبوءات أخبر بها موسى عن مجيء نبي من بعده ناسخ لشريعته ومنها في الأصحاح الثامن عشر من سفر التثنية : «يقيم لك الرب الهك نبياً من وسطك من اخوتك مثلي له تسمعون . . . الخ» =

وأجابوا عن نقل اليهود والنصارى عن قتل عيسى - عليه السلام - وصلبه : بأن اللّه تعالى ألقى صورة عيسى عليه السلام على إنسان آخر فلهذا السبب حصلت هذه الشبهة(١١) .

(١٢) **وأجابوا عن ادعاء المجوس والمانوية ظهور المعجزات على «زردشت» و «ماني»** [بأن قالوا : النبوة متفرعة على معرفة الإله ، و«زردشت» و «ماني» أثبتا للعالم إلهين . وهذا من أعظم انواع الكفر . والكافر يمتنع ظهور المعجزات على يده .

ثم أجاب القائل عن هذه الأجوبة : فقال : أما قولكم : انه قل عدد اليهود في زمان «بخت نصر» فنقول : لما جاز هذا ، فلم لا يجوز مثله في جميع أنواع التواتر ؟ فإن قالوا : لو وقع ذلك لاشتهر : لأن الوقائع العظيمة يجب اشتهارها بدليل أنه لما حصلت هذه الواقعة في دين اليهود اشتهرت فيما بين الخلق قلنا : لا نزاع في أن هذه الوقائع العظيمة قد تشتهر . فأما دعوى أنه يجب اشتهارها فهذا غير واجب .

والدليل عليه وجوه : **الأول** : ان معجزات محمد عليه السلام مثل : انفجار الماء من بين أصابعه ، وإشباع الخلق الكثير من الطعام القليل ، وانقلاع الشجرة من أصلها ، وانشقاق القمر ، وكلام الذئب : وقائع عظيمة [متعالية جداً ، ولم يحدث](١٣) هناك مانع يمنع من نقلها ، مع أنه لم يرو هذه الوقائع إلا الواحد والاثنان . فثبت : ان قولكم أن الوقائع العظيمة يجب نقلها : ضعيف .

= فقوله : «له تسمعون» يدل على أن بني إسرائيل مكلفون بسماع كلام النبي المنتظر ، حتى ولو أمرهم بترك شريعة موسى . ويدعي النصاري : ان المشار اليه بهذه النبوءة هو عيسى ابن مريم عليه السلام . والنص يشير إليه لأنه من بني اسرائيل . ويقول المسلمون : انه محمد صلى اللّه عليه وسلم لأن التوراة نصت على بركة لآل اسماعيل» [تكوين ١٧ : ٢٠] تعني : الملك والنبوة . واسماعيل اخ لاسحاق عليهما السلام .

(١١) شبه (طا) .

(١٢) من (ط) .

(١٣) من (ل، طا) .

الثاني : ان شعائر الصلوات كانت ظاهرة بادية مدة ثلاث وعشرين سنة ، ثم انها ما نقلت ، كما ينبغي . فإنهم اختلفوا في كون الاقامة : مثناة أو فرادى ، واختلفوا في قراءة «بسم اللّه الرحمن الرحيم» واختلفوا في سائر الشرائط .

الثالث : ان وقائع ملوك الأعاجم على عظمتهم بقيت مندرسة غير مذكورة ، والوقائع التي وقعت في زمان عاد وثمود اندرست ، وبعض وقائع نوح - عليه السلام - وغيره قد بقي . فثبت أن الوقائع العظيمة قد تصير مندرسة . وقد تصير باقية ، وأن لا يجوز الجزم بأحد الحكمين (قطعاً)[١٤] .

وأما قوله : ان اللّه تعالى القى شبه عيسى عليه السلام على شخص آخر ، فنقول : هذا من أعظم القوادح في التواتر . لأنكم لما جوزتم هذا المعنى . فلعل الشخص الذي يعتقد فيه أنه محمد ما كان محمداً بل كان شخصاً آخر ، ألقى اللّه تعالى عليه صورته ومشابهته . وكذا القول في جميع احوال الخلق ، وذلك يوجب السفسطة .

وأما قوله : ان «زردشت»[١٥] كان قائلاً بأثبات الهين ، فيمتنع ظهور المعجزات عليه . فنقول : هذا الكلام يقوي ما ذكرناه من السؤال ، وذلك لأن «ايران شهر» الذي هو واسطة ممالك العالم ، وأشرف بقاع الدنيا كلهم ، كانوا على دين «زردشت» قريباً من ألف ومائتي سنة . وكلهم كانوا ينقلون عنه المعجزات القاهرة الباهرة. ثم انكم أقمتم دليلاً قطعياً، على أنهم كانوا كاذبين في تلك الروايات . فإنكم قلتم : انه كان كافراً . والكافر يمتنع ظهور المعجزات على يده ، فصار هذا برهاناً جلياً في أن تلك الأخبار المتواترة كانت كاذبة باطلة . ونحن ما سعينا إلا لبيان أن خبر التواتر [قد يكون باطلاً فاسداً . وعلى هذا التقدير ، فالاعتماد على مجرد خبر التواتر][١٦] لا يفيد العلم واليقين .

---

(١٤) من (ط) .
(١٥) أردشير (ت) .
(١٦) من (ل، طا .

فهذا تقرير هذه الشبهة من هذا الوجه .

وههنا وجوه كثيرة ، سوى ما ذكرناه في ضعف التواتر ، ذكرناها في كتاب «المحصل»[17] وفي كتاب «الأربعين في أصول الدين» فمن أراد [الوقوف عليها][18] فليرجع إلى هذه الكتب [والله أعلم بالصواب][19] .

---

(17) محصل افكار المتقدمين والمتأخرين .

(18) سقط (ت) .

(19) من (ل، طا) .

الفصل الثاني عشر
في
تقرير شبهة من يقول: ان اللّه تعالى لو أرسل رسولاً إلى الخلق لوجب أن يكون ذلك الرسول من الملائكة

ـ وهذه الشبهة قد ذكرها اللّه تعالى في القرآن مراراً وأطواراً ـ قالوا: الدليل عليه: ان كون الرسول من جملة الملائكة أفضى إلى الغرض: [والأفضى إلى الفرص][1] هو الذي يفعله الفاعل الحكيم.

فيفتقر ههنا إلى تقرير هذين المقامين:

أما المقام الأول: وهو بيان أن كون الرسول من جملة الملائكة أفضى إلى الغرض: فيدل عليه وجوه:

الأول: انه لما كان الملك في غاية القوة والقدرة والشدة. فالناس يخافونه، ويهابونه، فكان انقيادهم لطاعته أكمل، فكان أفضى إلى المقصود[2].

والثاني: انه إذا كان ملكاً، وكان لا يأكل ولا يشرب ولا يتزوج ولا يرغب في تحصيل المال والجاه، كان وثوق الناس بصدقه أقوى، وبعدهم عن الكذب والريبة أكمل، فكان هذا الطريق أفضى إلى الغرض.

والثالث: ان منصب رسالة اللّه تعالى: أعظم المناصب وأعزها وأشرفها: والحكيم إذا فوض أعظم المناصب وأجلها، إلى بعض عبيده، فإنه لا يليق به القاء ذلك العبد في الذل والهوان ونرى الرسول البشري واقعاً

---

(١) سقط (ت).

(٢) المطلوب (ط).

في الذل والهوان بسبب الجوع والفقر [والخوف من الأعداء][٣] والفرار من قرية إلى قرية أخرى : وطلب الأموال القليلة من أصحابه .

فثبت بهذه الوجوه : ان إرسال الرسول من الملائكة أفضى إلى المقصود [من إرساله من البشر][٤] .

فإن قالوا : إرسال الرسول من الملائكة يوجب انواعاً من المفاسد .

أولها : ان الأمة . أما أن يشاهدوا ذلك الملك على صورته الأصلية أو على صورة أخرى مستعارة ، والأول يوجب الخوف الشديد ، وزوال العقل . ألا ترى أن رسول اللّٰه ـ صلى اللّٰه عليه وسلم ـ لما رأى جبريل ـ عليه السلام ـ على خلقته الأصلية غشي عليه . والثاني باطل . لأنه إذا رأى الملك على صورة الانسان ، فحينئذ لا يبقى بينه وبين الانسان فرق .

وثانيها : ان الملائكة فيهم شدة عظيمة[٦] وقهر شديد . فهم لا يسامحون البشر في زلاتهم ومعاصيهم بخلاف الرسول البشري .

وثالثها: أن الجنس إلى الجنس أميل . فألف الناس برسول يأتيهم من جنسهم : اكمل من الفهم بالملك .

قلنا : أما السؤال الأول فمدفوع . فأنا نقول : خلق الخوف ، والفزع في قلوب العباد : من اللّٰه تعالى . فكان يجب أن[٧] يجعل قلوب البشر ، بحيث إذا شاهدوا الملك ، لم يفزعوا منه ، فيصير هذا المعنى معجزة على صدق ذلك الملك . ثم نقول : لم لا يجوز أن يقال : ان الناس يشاهدون ذلك الملك في صورة البشر ؟ ويكون الفرق بينه وبين سائر البشر : أن لا يحتاج إلى الأكل والسرب والملبوس والمنكوح . وهذا القدر من التفاوت لا

---

(٣) سقط (ت) .

(٤) من (ل، طا) .

(٥) الأولى (ت) .

(٦) قوة شديدة (ت) .

(٧) سقط (طا) .

يوجب الخوف الشديد ، ويحصل الامتياز بينه وبين سائر الناس ، **وأما قوله ثانياً** : «الملائكة لهم قهر شديد. فهم لا يسامحون البشر» **قلنا** : الملائكة لا يعصون اللّه فيما يأمرهم ، فإذا أمرهم بالرفق لم يفعلوا شيئاً من التشديد .

وأما قوله ثالثاً: «الجنس إلى الجنس أميل» **فنقول**: حصول الميل في القلب ، ليس إلا من اللّه تعالى ، كما قال تعالى : ﴿ولكن اللّه ألف بينهم﴾[8] .

فثبت بما ذكرنا : أن إرسال الرسول من زمرة الملائكة ، أفضى إلى المقصود . ونقول : لو كانت الرسالة جائزة ، لوجب أن يكون ذلك الرسول من الملائكة لأن [لأن الحكيم][9] إذا أراد تحصيل مطلوب ، وكان له إليه طريقان ، وكان أحد الطريقين أفضى إلى حصول ذلك المطلوب من الطريق الثاني ، فإنه يجب عليه بمقتضى حكمته ، أن يرجح الطريق الأفضل الأكمل .

الوجه الثاني في تقرير هذه الشبهة : ان كمال الإنسان في أن يعرف الحق لذاته ، والخير لأجل العمل به . ونرى نوع البشر ناقصاً في هذين الوضعين : فاحتاجوا إلى شخص يكون كاملاً فيهما ، حتى يصير ذلك الكامل مكملاً للناقصين ، وذلك المكمل يجب أن يكون مبرأ عن النقصان في هذين الوصفين ، وإلا لأفتقر إلى مكمل آخر ، ولزم التسلسل ، وكل من كان بشراً فإنه لا ينفك عن الشهوة والغضب ، وبسبب حصول هاتين القوتين[10] يكون النقصان حاصلاً فيه . أما الملائكة فهم مقدسون عن الشهوة والغضب ، والخيال والوهم ، مستغرقون في المعارف الإلهية ، مواظبون على الطاعات والعبادات . فكانت بعثتهم لأجل تكميل الناقصين أولى[11] .

---

(٨) الأنفال ٦٣ .

(٩) سقط (ت) .

(١٠) هذين الوضعين (١١).

(١١) من (ط) .

الوجه الثالث : ان الأنبياء ـ عليهم السلام ـ مقرون بأنهم إنما يستفيدون ما لهم من الكمالات من الملائكة . قال تعالى : ﴿نزل به الروح الأمين على قلبك﴾[١٢] وقال (في صفة القرآن)[١٣] : ﴿انه لقول رسول كريم﴾[١٤] وقال : ﴿علمه شديد القوى﴾[١٥] وقال: ﴿وأيدناه بروح القدس﴾[١٦] وقال : ﴿يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين﴾[١٧] وقال: ﴿فتمثل لها بشراً سوياً﴾[١٨] ولما ثبت اتفاق الأنبياء ـ عليهم السلام ـ على أنهم يستفيدون ما لهم من الكمالات ، من الملائكة السماوية ، والأرواح الفلكية ، كان إرسال الملك إلى الخلق : أولى وأكمل .

فهذا تقرير كلام هذه الطائفة [والله اعلم[١٩]] .

---

(١٢) الشعراء ١٩٣ ، ١٩٤ .

(١٣) سقط (ت) .

(١٤) التكوير ١٩ .

(١٥) النجم ٥ .

(١٦) البقرة ٨٧ .

(١٧) آل عمران ١٢٥ .

(١٨) مريم ١٧ .

(١٩) من (ل، طا) .

الفصل الثالث عشر

فـي

البحث عن الطريق الذي به يعرف الرسول كونه رسولاً من عند اللّٰه عز وجل

قال الطاعنون في المعجزات : هب أن الأمة يعرفون بواسطة المعجزات : كون الرسول إنساناً أميناً صادقاً في دعواه : أما الرسول فكيف يعرف كونه رسولاً ؟ وذلك لأن ثبوت رسالته ، أما أن يكون لأجل أن اللّٰه تعالى يرفع الوساطة من البين . ويقول أيها العبد أنت رسولي إلى الخلق ، وأما أن يكون لأجل أن اللّٰه تعالى يرسل إليه ملكاً ، ويقول له ذلك الملك : أنت رسول اللّٰه ـ تعالى ـ إلى الخلق .

أما القسم الأول : فبعيد . وأكثر الأنبياء مطبقون على أنهم إنما جاءتهم الرسالة من عند اللّٰه بواسطة الملك . فبقي القسم الثاني ، فنقول : كما أن الأمة مفتقرون في التمييز بين المدعي المحق ، وبين المدعي المبطل إلى الحجة ، فكذلك الرسول لا يمكنه التمييز بين الملك المعصوم ، وبين الشيطان المرجوم ، إلا بالمعجزة . لكن لا سبيل إلى هذا المعجز . وذلك لأن الرسول البشري لا يعرف ما يوافق العادة ، في عالم الملائكة ، وما يخالف العادة هناك . فكل معجز يأتي به الملك في تقرير أنه محق ، فإن الرسول البشري يجوز أن يكون ذلك أمراً موافقاً للعادة في علم الملائكة . وبهذا التقدير فإن ذلك الملك لا يقدر على تقرير الحجة على كونه ملكاً معصوماً .

فإن قالوا : انه إذا أتى الملك بفعل خاص ، ثبت بالدليل انه لا يقدر على إحداثه أحد إلا اللّٰه ـ سبحانه وتعالى ـ فحينئذ يعرف النبي كونه ملكاً

---

(١) سقط (ت) .

معصوماً لا شيطاناً مرجوماً ، فنقول : هذا ـ أيضاً ـ لا يطيد ، وذلك لأن الفعل وإن كان فعلاً لا يقدر أحد على إيجاده إلا اللّه تعالى ، إلا أنه لا يمتنع في العقل أنه ـ تعالى ـ أجرى العادة في عالم الملائكة بأن كل من دعا اللّه وتضرع إليه في طلب ذلك فعل ، فإنه تعالى يفعله إجابة لدعاء ذلك الداعي[٢] وإذا كان هذا المعنى محتملاً ، لم يكن ظهوره على يد هذا الملك : دليلاً على كونه صادق اللهجة في ادعاء الرسالة [فثبت : ان الملك لا يمكنه تعريف الرسول البشري كونه صادق القول في ادعاء][٣] كونه رسولاً من عند اللّه إلى ذلك الانسان ، فبقي أن يقال : أنه تعالى يخلق في ذلك الإنسان علماً بديهياً ضرورياً ، بأن ذلك الذي وصل إليه ملك صادق ، لا شيطان كاذب ، فإنه إن لم يحصل هذا المعنى ، امتنع كون الرسول البشري ، عالماً بأن ذلك الواصل ملك من عند اللّه ـ تعالى ـ وإذ وقع الشك في الأصل ، فوقوعه في الفرع أولى [واللّه أعلم بالصواب][٤] .

(٢) المدعي (طا) .

(٣) سقط (ت) .

(٤) من (ل، طا).

الفصل الرابع عشر

فـي

الشبهات المبنية على أنه ظهر على الأنبياء أعمال تقدح في صحة نبوتهم .

فالشبهة الأولى : قالوا : ثبت بالدلائل العقلية : ان كمال حال الإنسان في الدنيا والآخرة في أن يعرف الحق لذاته ، والخير لأجل العمل به ، [وأشرف المعارف معرفة اللّه تعالى][1] وأشرف الأعمال : الاعراض عن الدنيا ، والإقبال على الآخرة . فثبت : ان سعادة الخلق مربوطة بتحصيل هذين الأمرين ، وكل ما سوى هذين المطلوبين فهو عبث عديم الفائدة .

وإذا ظهرت هذه المقدمة . فنقول : انا نرى الأنبياء والرسل ينسخ بعضهم شرائع بعض المتقدمين ، وهذا النسخ والتبديل[2] أما أن يكون قد وقع في هذا الذي بيّنا أنه هو المقصود الأصلي ، والفرض الأشرف أو في أمور زائدة عليها ، مغايرة لها . والقسم الأول : باطل قطعاً . لأنا لما بيّنا : ان كمال السعادة والخير ، موقوف على تحصيل هذين المطلوبين ، فكل من جاء

---

(١) من (ت، طا).

(٢) ان النسخ ـ وهو لا يكون الا في الأوامر والنواهي ـ ما حدث إلا مع ثلاثة من الرسل . أولهم نوح عليه السلام ، والناس ظلوا على شريعته الى زمان موسى عليه السلام . وكل نبي من نوح إلى موسى كان على شريعة نوح . وظل الناس على شريعة موسى إلى زمان محمد عليه السلام وكل نبي من بعد موسى إلى محمد كان على شريعة موسى . والناس يعلمون أنه إلى زمان موسى كان الجنس البشري يصارع قوى الطبيعة ، ويكتشف أسرارها للبقاء والاستقرار ، لما صار البقاء حاصلاً ، أرسل اللّه موسى نوراً وهدى للناس لينظم لهم معايشهم ـ عن أمره تعالى ـ وفي زمان محمد صلى اللّه عليه وسلم أراد اللّه تعالى أن يخفف التشريعات على الناس . فكان القرآن ﴿تخفيف من ربكم ورحمة﴾ فالرسل الثلاثة وهم : نوح وموسى ومحمد عليهم السلام : هم رسل الشرائع ـ وجميع الأنبياء والرسل متفقون في العقائد ـ .

بتقريره وتأكيده كان محقاً وكل من جاء برفعه وازالته وابطاله ونسخه كان مبطلاً ، فلو كان النسخ والتغيير والتبديل واقعاً في هذا القسم ، كان الآتي بالنسخ مبطلاً كاذباً ، وحينئذ يلزم تكذيب الأنبياء . وذلك لا يجوز .

وأما القسم الثاني . وهو أن يقال : التفاوت في الشرائع ما وقع في هذه القواعد الشريفة ، والمهمات الأصلية . وإنما وقع في الفروع والزوائد فنقول : الاختلاف في هذه الزوائد والتوابع أما أن لا يفيد [منفعة أصلاً ، أو إن أفاد منفعة ، فإن تلك المنفعة][3] تكون قليلة جداً . ومثل هذا الاختلاف لا يليق به حمل الناس على أخذ أحد [القولين ، ومنعهم من القول الثاني . بالقتل والنهب والايلام والايذاء][4] ورأينا : ان الأنبياء يفعلون ذلك . فكان هذا قادحاً في طريقتهم .

ومثاله : ان المقصود الأصلي من الصلاة : ان يكون القلب مشتغلاً بنية العبودية ، واللسان بالذكر والثناء ، والأعضاء مزينة بأنواع الخدمة . وهذا المقصود حاصل بالصلاة التي يؤتى بها على مذهب [اليهود ، وبالصلاة التي يؤتى بها على مذهب النصارى ، وبالصلاة التي يؤتى بها على مذهب][5] المسلمين . فثبت : ان ما هو المقصود (الأصلي حاصل على كل التقديرات)[6] ثم انا نرى الأنبياء يبالغون في حمل [الناس على طريقتهم ، وفي منع الناس عن طريقة من تقدمهم][7] ويزعمون : ان العمل بالطريقة المتقدمة : كفر . يوجب حل الدم ، ويوجب العذاب الدائم ، ويوجب نهب الأموال ، وسبي الأولاد . وأيضاً : المقصود من الصوم : قهر النفس ، وذلك لا يتفاوت بأن يقع ذلك الصوم في شهر رمضان ، أو في شهر آخر . والمبالغة

---

(٣) سقط (ت) .

(٤) من (ل ، طا) .

(٥) من (ل ، طا) .

(٦) سقط (ت) وفي (ط) : كلا التقديرين .

(٧) سقط (ت) .

في تعيين هذا الشهر ، والمنع من سائر الشهور : يكون عديم الفائدة . وكذلك المقصود من القبلة : ان يكون الانسان عند اشتغاله بخدمة اللّٰه تعالى ، مستقراً ثابتاً ، حتى يتفرغ قلبه للاشتغال بخدمة اللّٰه تعالى ، وهذا المقصود لا يتفاوت بأن تكون القبلة هي الكعبة أو غيرها . وكذلك المقصود من اجتماع الخلق الكثير في الموضع الواحد ، لأجل أداء الطاعات والعبادات : أن تصير كثرة الأرواح المتوجهة إلى استنزال رحمة اللّٰه تعالى ، سبباً لقوة ذلك التأثير لتكميله . وهذا لا يتفاوت بأن تلك الجمعية حاصلة في يوم الجمعة ، أو في يوم السبت ، أو في يوم الأحد .

إذا عرفت هذا ، فنقول: ظهر بهذا البحث : ان الأشياء التي اختلفت الشرائع فيها : أمور لا فائدة فيها البتة ، بحسب المطالب الأصلية . فلم يبق إلا أن يقال : الغرض من التشديد في إظهارها : أن يصير ذكر ذلك المتقدم مندرساً ، وأن يصير ذكر هذا الثاني باقياً ، فيما بين الناس . ولا فائدة في ذلك إلا طلب الرئاسة في الدنيا [والتفوق على الخلق ، ولما شرعوا القتل والنهب والايذاء والإيلام ، لتقرير هذه المعاني ، علمنا : انه ليس بصواب . وظهر أن المقصود منه ليس][٨] إلا طلب الرئاسة في الدنيا ، فيكون باطلاً .

الشبهة الثانية للقوم : قالوا أن حكم العقل في التحسين والتقبيح ، اما أن يكون معتبراً ، وأما أن لا يكون ، وعلى التقديرين ، فالقول بالنبوة : مشكل . أما القسم الأول : وهو أن يكون التقدير : أن يكون حكم العقل في التحسين والتقبيح مقبولاً فنقول : انه متى كان الأمر كذلك كانت بداءة العقول قاضية بأن الإنسان إذا كان قلبه خالياً عن [الالتفات إلى الدنيا وشهواتها ، وكان خالياً عن][٩] الاشتغال بغير اللّٰه تعالى ، وكان غريقاً في نور معرفة اللّٰه تعالى ، وفي ذكره : فهذا الإنسان إذا مات ، وجب أن يكون من السعداء الأبرار ، لكنا نرى أن الأنبياء يقولون : ان من كان حاله على ما ذكرناه ، ثم أنه

(٨) من (ل، طا).
(٩) من (ل، طا).

غفل عن الاقرار بالنبوة والرسالة ، أو كان متوقفاً فيه ، كان كافراً من أهل العذاب الدائم والعذاب المخلد . ولما ثبت أن حكم العقل في الإنسان المذكور أن يكون من السعداء الأبرار ، وثبت أن حكم الشرع فيه أن يكون من الأشقياء الكفار ، ثبت أن حكم الشرع مخالف لحكم العقل ، ولما كان التقدير في هذا القسم أن يكون حكم العقل في التحسين والتقبيح معتبراً ، وجب أن يكون ضده : مردوداً باطلاً .

وأما القسم الثاني[10] : وهو أن يكون التقدير : هو أن يكون حكم العقل في التحسين والتقبيح مردوداً[11] باطلاً . فنقول : فهذا يبطل القول بالنبوة والرسالة ، لأن على هذا التقدير لا يصح من اللّه تعالى إظهار المعجز على يد الكاذب ، ولا يقبح منه أيضاً : أن يكذب في وعده (ووعيده)[12] وعلى هذا التقدير، فإنه يبطل القوة بالنبوة والرسالة .

الشبهة الثالثة : قالوا انا وجدنا هذه الشرائع ، مشتملة على أمور باطلة ، فكان القول بها باطلاً .

بيان الأول من وجوه :

الأول : ان القول بالتشبيه غالب على الشرائع ، وذلك يوجب الجهل باللّه ـ تعالى ـ والجاهل باللّه ـ تعالى ـ لا يمكن أن يكون رسولاً حقاً من عند اللّه ـ تعالى ـ وإنما قلنا : ان القول بالتشبيه غالب على الشرائع . لأنا نبين حصول هذا المعنى في هذه الأديان الأربعة الظاهرة : **أما دين الإسلام** : فالقول بالتشبيه ظاهر في القرآن . وأما الأحاديث فإنها مملوءة من ذلك . ولذلك فإن أكثر من شرع في رواية الأخبار : جرم بالتشبيه .

وليس لقائل أن يقول: انه إنما ذكر هذه الألفاظ على سبيل الاستعارة

---

(١٠) من آول : وأما القسم الثاني وهو أن يكون . . . الخ في موضعه في (ط) وفي (ل) وفي (طا). وهو في فصل «صفة الدعوة إلى اللّه تعالى» في (ت) .

(١١) سقط (ل) .

(١٢) سقط (طا) .

والمجاز . لأنا نقول : هذا باطل من وجهين :

الأول : ان للتعبير عن المعاني الصحيحة ، بالعبارات المشتملة على المجازات والاستعارت : حداً معيناً ، وضابطاً معلوماً . فأما هذه الآيات الكثيرة ، والأخبار الكثيرة ، فهي الفاظ صريحة في الدلالة على المعاني الموجبة للتشبيه ، حتى أنا لو أردنا أن نعبر عن تلك المعاني بألفاظ أقوى منها [وآكد دلالة على التشبيه منها][١٣] لم نجد البتة . وذلك يدل على أنه ما أريد بذكر تلك الألفاظ إلا تقوية القول بالتجسيم .

والثاني : هب أن الأمر كما ذكرتم ، ولكنهم لو كانوا معتقدين للتنزيه والتوحيد ، لكان من الواجب عليهم ، أن يذكروا الألفاظ الدالة على التنزيه : صريحة فيه ، حتى يصير التصريح بهذا الحق سبباً لتأويل تلك الألفاظ الموهمة للباطل . لكنا لم نجد البتة في الكتاب ، ولا في الأخبار مثل هذه البيانات . فظهر أن القوم كانوا مصرين على القول بالتجسيم .

وأما دين اليهود : فالتشبيه المذكور [في التوراة ، بالنسبة إلى المذكور][١٤] في القرآن ، كالبحر بالنسبة إلى القطرة ، وكالجبل بالنسبة إلى المدرة .

وأما دين النصارى : فمدار الأمر فيه على الحلول والاتحاد ، والآب ، والابن (الروح القدس)[١٥] وهذا أركّ أقوال مذاهب القائلين بالتجسيم والتشبيه .

وأما المجوس : فقولهم بوجود الإلهين ، وقولهم بوقوع المحاربة بينهما ، واستعانة الإله الخير ، بجند الملائكة ، واستعانة الإله الشرير بجند من الشياطين : مما ينفر العقل عنه وتنبو الطبائع عن سماع مثله .

---

(١٣) سقط (ل، طا).
(١٤) سقط (ت) .
(١٥) زيادة .

فثبت بهذا : أن القول بالتشبيه غالب على هذه الشرائع .

الوجه الثاني في بيان هذا المعنى : أن القرآن مملوء من الجبر ، ومن القدر . والآيات الواردة فيه أكثر من عدد الرمل والحصى . ولا شك أنها متناقضة ، وأن التوفيق بينها لا يحصل إلا بتعسف شديد ، وهذا يدل على ان صاحب هذا الكتاب كان مضطرب الرأي في الجبر والقدر ، غير جازم بأحد الطرفين .

الوجه الثالث : أنه ما ظهر من الأنبياء سعي تام في البحث عن ذات اللّه تعالى وصفاته ، وكيفية ما يجب ويجوز ويستحيل عليه ، وكيفية أفعاله . ولم يتكلموا في إثبات النفس وحدوثها وبقائها ، بل تركوا هذه الأصول بالكلية ، وأكثروا المبالغة في تقرير موضوعاتهم الجديدة ، وفي نسخ موضوعات المتقدمين .

إذا ثبت هذا ، فنقول : أطباقهم على التساهل في الأمور الغالبية العظيمة ، وعلى التشديد في الأمور الهينة[١٦] ، يدل على أن المطلوب من هذه الشرائع : تقرير مطالب الدنيا .

الوجه الرابع : ان الشرائع مشتملة على التكليف بالقتل ، وأخذ المال . وهذا على خلاف العقل . لأنا نقول : خالق هذا الكافر ، كان في أول الأمر قادراً على أن لا يخلقه ، وبعد أن خلقه فهو قادر على أن يميته . فإن كان الصلاح في [إفنائه وإعدامه فلم خلقه ؟ وإن كان الصلاح في][١٧] ابقائه وإحيائه . فلم أمر بقتله ؟ فإن قالوا : لم لا يجوز أن يحصل للقاتل بسببه [ذلك المقتول][١٨] نوع مصلحة ؟ فنقول : لكنه حصل للمقتول أعظم أنواع الضرر، وهو القتل في الدنيا ، والوصول إلى أشد العذاب في الدنيا والآخرة ، لأجل أن

---

(١٦) الأمور الإلهية السهلة (ت ، ط) .

(١٧) من (ل، طا).

(١٨) من (ل، طا).

يصل العبد الثاني إلى نوع من أنواع الخير والراحة . فإنه ليس السعي في تعذيب أحدهما ، لأجل إيصال النفع إلى الثاني . أولى من العكس .

الوجه الخامس : هو أن المعتبر: أما معرفة اللّٰه تعالى بذاته وصفاته ومعرفة اليوم الآخر . وأما تحصيل مصالح المعاش ، وكلا الأمرين غير موقوف على متابعة الرسول المعين ، لأن الذين تركوا هذه المبالغة ، قد فازوا بهذين النوعين من المصالح . فثبت : انه لا يتوقف شيء من المصالح على متابعتهم .

فهذا منتهى القول في حكاية[١٩] شبهات الطاعنين في النبوات [واللّٰه أعلم بالصواب][٢٠] .

---

(١٩) حكاية شبهة القائلين الطاعنين (ت) .

(٢٠) من (طا) .

الفصل الخامس عشر

في
الاشارة إلى أجوبة هذه الشبهات

اعلم[1]: انا وان بالغنا في حكاية هذه الشبهات . إلا أن العاقل إذا أحكم معرفة أصول ثلاثة ، ووقف على قوتها ، زالت عنه هذه الشبهات بأسرها ، وذلك من كمال نعم اللّه تعالى على العباد ، حيث هداهم الى هذه الأصول الثلاثة ، ليتوسلوا إلى دفع[2] هذه الشبهات .

فالأصل الأول : أن نقول : لا شك أن القول بإثبات النبوات ، فرع على إثبات القول بالفاعل المختار. فمن نازع في ذلك الأصل، فإنه لا يجوز له الخوض في إثبات النبوات البتة . بل يجب عليه الشروع في تلك المسألة .

وأما من سلم أن إله العالم فاعل مختار ، فنقول : انا ندعي أنه لا مؤثر البتة لاخراج شيء من العدم إلى الوجود ، إلا ذلك الواحد . وإذا ثبت هذا ، فقد بطل القول بوجود مؤثر آخر سواه سواء قيل : انه كوكب ، أو فلك ، أو عقل ، أو نفس. أو روح علوى ، أو روح سفلى .

والذي يدل على صحة هذا الأصل وجوه :

الأول : انه لما ثبت أنه تعالى قادر على بعض المقدورات ، وجب أن يكون ذلك الشيء ، إنما صار بحيث يصح أن يكون مقدوراً له لامكانه . لأنا لو رفعنا الامكان ، ليبقى : اما الوجوب واما الامتناع ، وهما يحيلان المقدورية ، وما يوجب امتناع كونه مقدوراً [يمتنع ان يقتضي صحة كونه

---

(١) في (ت): الفصل الخامس في معرفة اجوبة هذه الشبهات .

(٢) دفع هذا العالم من الشبهات (ل، طا).

مقدوراً][3] فثبت : ان المعنى الذي لأجله صار بعض الأشياء بحيث يصح أن يكون مقدوراً للّه تعالى هو [هي الإمكان وبديهة العقل حاكمة بأن المفهوم من الإمكان مفهوم واحد][4] في جميع الممكنات ، فوجب القطع بأن [ما لأجله صار بعض الممكنات بحيث يصح أن يكون مقدوراً للّه تعالى فهو قائم في][5] جميع الممكنات . وإذا حصل الاشتراك في المقتضى ، وجب حصول الاشتراك في الأثر ، فوجب القطع بأن [جميع الممكنات بحيث يصح أن يكون مقدورة للّه تعالى . وإذا ثبت هذا ، وجب أن يكون اللّه تعالى][6] قادراً عليها بأسرها ، لأن كونه تعالى قادراً ، صفة من صفات ذاته ، وتلك الصفة : نسبة مخصوصة ، بين ذاته المخصوصة ، وبين المقدورات ، وهو كونه بحيث يصح منه ايجادها ، وهذه الصحة ليست ذاتاً قائمة بنفسها بل هي من باب النسب والاضافات ، فتكون ممكنة لذاتها ، فلا بد لها من مؤثر ، وذلك المؤثر هو ذات اللّه تعالى ، سواء قلنا : ان تأثير تلك الذات في هذه الصحة ابتداء ، أو بواسطة . وعلى التقديرين فنسبة اقتضاء ذاته إلى حصول القدرة على بعض الممكنات كنسبة ذلك الاقتضاء إلى البواقي . لأنا بينا : ان كل الممكنات متساوية [في صحة المقدورية. وإذا كانت النسبة متساوية، فلو اقتضت تلك الذات المخصوصة ، حصول الاقتدار على بعضها دون البعض . مع أنا بيّنا : ان النسب متساوية][8] فحينئذ يلزم رجحان أحد طرفي الجائز على الآخر لا لمرجح ، وهو محال .

ولما بطل هذا القسم ، بقي قسمان :

أحدهما : أن لا يقدر على شيء أصلاً ، إلا أن هذا باطل . لأنّا بيّنا: أن القول بالنبوات، فرع على إثبات كونه تعالى قادراً .

---

(٣) سقط (ل، طا).
(٤) سقط (ت) .
(٥) سقط (ت) .
(٦) سقط (ت) .
(٧) الصفة (ط) .
(٨) من (ل، طا).

والثاني : أن يكون قادراً على الكل . وذلك هو الحق ، لأنه لما بطل ما عداه من الأقسام ، وجب أن يكون هذا القسم هو الحق ، فثبت أنه تعالى قادر على جميع الممكنات .

فنقول: وجب(٩) ان لا يحصل في الوجود مؤثر ولا موجد ، إلا اللّٰه سبحانه وتعالى .

والدليل عليه : هو أنا لو فرضنا شيئاً آخر سواه ، يكون له صلاحية التأثير والايجاد ، فعلى هذا التقدير ، قد اجتمع على ذلك الأثر : مؤثران مستقلان باقتضاء الوجود والتأثير . فأما أن يقع ذلك الأثر بهما معاً ، أو لا بواحد منهما ، أو بأحدهما دون الثاني ، والأقسام الثلاثة باطلة .

أما القسم الأول وهو وقوعه بهما . فنقول : هذا محال . وذلك لأن الأثر المعبى مع المؤثر التام المستقل ، يكون واجب الوجود لذاته ، وما يكون واجب الوجود لذاته ، يمتنع أن يكون واجب الوجود لغيره ، فعلى هذا ، ذلك الأثر لكونه مع هذا المؤثر (يمتنع استناده) إلى ذلك المؤثر، ولكونه مع ذلك المؤثر ، يمتنع استناده إلى هذا المؤثر)(١٠) فإذا كان حاصلاً معهما معاً ، يلزم (أن يكون استناده إلى كل واحد منهما بعينه ، استغناء ، عن كل واحد منهما فيلزم)(١١) أن يكون(١٢) ذلك الأثر ، مستنداً إليهما [معاً وغنياً عنهما] معاً، وهو محال. فثبت: أن هذا القسم باطل .

وأما القسم الثاني : وهو امتناع وقوعه بواحد منهم . [فنقول : هذا باطل من وجهين :

الأول : انه لما امتنع وقوعه بواحد منهما](١٣) لزم أن يقال: انه لا يقع

---

(٩) انه لم يحصل . . . الخ (غير: ل، طا).

(١٠) سقط (ت) .

(١١) من (ل، طا).

(١٢) أن يكون (ت) .

(١٣) من (ل، طا).

البتة ، أو ان وقع فقد وقع من غير مؤثر. وذلك محال. لأنه يلزم أن لا يدخل شيء من الممكنات في الوجود ، أو ان دخل في الوجود ، الا أنه يحدث من غير مؤثر أصلاً ، وكلاهما باطلان .

والثاني : ان من المعلوم أن كل واحد من هذين السببين المستقلين ، لو انفرد ، لكان مستقلاً بالتكوين والتأثير ، الا أن حضور الآخر منعه من التأثير . فنقول : المانع لهذا المؤثر ، ليس هو ذات المؤثر الثاني ، ولا شيء من صفاته ، بل كون هذا الأثر صادراً من هذا ، يمنع صدوره من ذلك ، وكذلك بالضد . ومعلوم : ان المعلول لا يحصل إلا عند حصول العلة . فإذا كان المانع من صدور [ذلك الأثر عن هذا ، ليس إلا صدوره عن ذلك ، والمانع من صدوره][14] من ذلك ليس إلا صدوره من هذا ، وثبت أن المعلول لا يوجد إلا عند وجود العلة ، فلو امتنع الطرفان ، لزم القول بحصول الطرفين، حتى يكون كل واحد منهما مانعاً من الثاني ، فيلزم من امتناع استناده إليهما معاً حصول استناده اليهما معاً [وكنا قد ذكرنا في القسم الأول : انه يلزم من حصول استناده إليهما معاً ، امتناع استناده إليهما معاً][15] وكل ذلك محال .

وأما القسم الثالث : وهو أن يقع بأحدهما دون الثاني : فنقول : هذا باطل لوجهين :

الأول : ان الفعل يقتضي أن يندفع الأضعف بالأقوى ، ولا شك ان ممكن الوجود أضعف واجب الوجود وعلى هذا التقدير ، فلا موجد ولا مؤثر[16] إلا الله .

الثاني : أن كل شيء يخرج من العدم إلى الوجود . فهو نفسه ، أما شيء واحد ، واما مركب من أشياء ، يكون كل واحد منها في نفسه شيئاً واحداً ،

---

(١٤) من (ل، طا).
(١٥) من (ل، طا).
(١٦) الا سبحانه وتعالى (ت، ط).

والشيء الواحد في نفسه لا يقبل التفاوت أصلاً . وإذا كان هو في نفسه غير قابل للتفاوت [كانت القدرة على إيجاده غير قابلة للتفاوت أصلاً ، وإذا كان كذلك][١٧] امتنع أن يقال : ان احد المؤثرين أقوى وأكمل في التأثير بالنسبة إلى ذلك الشيء الواحد بل قد يعقل كون أحدهما قادراً على أشياء سوى ذلك الواحد ، لكن المطلوب ههنا بيان أن القدرة والقوة بالنسبة إلى ذلك الشيء الواحد لا تقبل التفاوت . وإذا[١٨] ثبت حصول الاستواء بين هذين المؤثرين ، كان [القول بأن][١٩] أحدهما أولى بالتأثير موجباً [رجحان][٢٠] أحد طرفي الممكن على الآخر ، لا لمرجح ، وهو محال .

فثبت بما ذكرنا : ان جميع الممكنات مقدورة للّه تعالى ، وثبت أنه متى كان الأمر كذلك ، كان القول بإثبات مؤثر غير اللّه تعالى ، يفضي إلى هذه الاقسام الباطلة ، فكان القول به محالاً . فثبت بهذا البرهان القوي الكامل : أنه لا مؤثر في الوجود إلا اللّه أصلاً .

الحجة الثانية : ان الإمكان علة للحاجة إلى المؤثر . فإما أن يكون علة للحاجة الى مؤثر بعينه أو لا بعينه ، والثاني باطل . لأن كل ما كان موجوداً في نفس الأمر ، فهو متعين في نفسه ، فما لا يكون متعيناً في نفسه [امتنع كونه موجوداً في نفسه][٢١] وما كان ممتنع الوجود ، امتنع أن يكون علة لوجود غيره ، ولما بطل هذا القسم ، بقي [القسم الأول وهو ان الإمكان علة للحاجة إلى شيء بعينه ، فوجب أن يكون كل][٢٢] ممكن محتاجاً في وجوده إليه ، وإذا كان كذلك ، فلا مؤثر إلا الواحد .

---

(١٧) من (ل، طا).
(١٨) وإذا حصل الاستواء (ت) وإذا حصل حصول الاستواء (طا) .
(١٩) سقط (ت) .
(٢٠) سقط (ط) .
(٢١) سقط (ت) .
(٢٢) سقط (ت) .

فهذا هو أحد الأصول الثلاثة التي لا بد من معرفتها في هذا الباب .

الأصل الثاني من الأصول التي عليها مدار إثبات النبوات : أنه لا يمتنع أن يكون الشيء معلوم الجواز والإمكان ، ومع ذلك فإن يكون الجزم والقطع حاصلاً بأنه لم يوجد ، ولم يحصل .

وبيانه : إني إذا رأيت زيداً ، ثم غمضت العين ، ثم اني نظرت إليه في المرة الثانية فإني أعلم بالضرورة أن هذا الذي أراه ثانياً ، عين الذي رأيته أولاً ، مع أن التجويز القطعي قائم بكونه مغايراً لذلك الأول[٢٣]. وبيانه : ان الحادث أما أن لا يفتقر إلى المؤثر أو يفتقر إليه ، والقسم الثاني فمؤثر العالم أما أن يكون موجباً ، أو مختاراً . وظاهر أنه ليس وراء هذه الأقسام الثلاثة قسم البتة . .

أما القسم الأول : وهو أن يقال : لا مؤثر لهذه الحوادث . فعلى هذا التقدير يكون الوجود بعد العدم ، والعدم بعد الوجود : حاصلاً بمحض الاتفاق من غير سبب أصلاً . وإذا جاز ذلك ، جاز أيضاً أن يقال : [اتفق أن ذلك الشخص][٢٤] الأول قد عدم في تلك اللحظة اللطيفة ، وحصل الشخص الثاني على سبيل الاتفاق . لأن القول بالاتفاق ، لما كان واقعاً في بعض الصور ، كان احتماله قائماً في كل الصور .

وأما القسم الثاني : وهو أن يقال : مؤثر العالم موجب بالذات ، فذلك الاحتمال أيضاً قائم ، لأن فيضان الآثار الحادثة عن ذلك المبدأ القديم ، لا بد وان يكون موقوفاً على حصول شكل فلكي خاص . وإذا ثبت هذا فنقول : لم لا يجوز أن يقال: انه حصل شكل فلكي عجيب غريب: اقتضى فناء ذلك الشخص الأول في تلك اللحظة اللطيفة ، وحصول شخص آخر يماثله دفعة .

وأما القسم الثالث: وهو أن يقال : مؤثر العالم فاعل مختار . فعلى هذا

---

(٢٣) الأول (ت، ط).

(٢٤) من (ل، طا).

التقدير : القول بأن أفني الشخص الأول في تلك اللحظة اللطيفة ، وأوجد شخصاً آخر يماثله من كل الوجوه : محتمل .

فثبت بهذا البرهان القاطع : ان تجويز هذا المعنى قائم على جميع التقديرات . ثم انا مع علمنا بهذا التجويز ، نعلم بالضرورة أن هذا الشخص الذي [أراه في هذه اللحظة هو عين الشخص الذي][٢٥] رأيته قبل ذلك بلحظة أو بيوم أو بشهر .

واعلم : انك إذا عرفت حقيقة الحال في هذا المثال ، أمكنك معرفة أمثلة ، خارجة عن الحد والاحصاء ، موافقة لهذا المطلوب .

وأما الأصل الثالث : فهو أن تعلم : أن تحسين العقل وتقبيحه باطل ، لا عبرة به ، ولا التفاوت إليه ، في أفعال اللّٰه تعالى ، وفي أحكامه .

وإذا عرفت هذه الأصول الثلاثة ، فحينئذ يظهر القول بصحة النبوات ، ظهوراً ، ولا يبقي فيه شك ولا شبهة . وتقريره : أن نقول : فاعل جميع هذه المعجزات هو اللّٰه تعالى [لأنا بينا في الأصل الأول أنه لا مؤثر ولا موجد ولا مكون إلا اللّٰه تعالى][٢٦] ثم نقول : وانه تعالى إنما خلقها لأجل تصديق هذا المدعي . **فأما قولهم** : « انه يجوز أن يكون قد خلقها لأغراض أخرى» فنقول : ذلك التجويز قائم في الجملة . لأنا نقول : قد بيّنا أن قيام تجويز الوجوه الكثير قد لا يمنع من حصول القطع والجزم بواحد منها كما ذكرناه في المثال في القسم الثالث[٢٧] فندعي : ان الأمر في هذه المسألة كذلك . والدليل عليه : ان موسى ـ عليه السلام ـ لما أمر القوم ببعض التكاليف ، وأبوا ، وأصروا . طلب من اللّٰه ـ تعالى ـ أن يوقف الجبل فوق رؤوسهم . ثم أنهم كانوا يشاهدون انهم كلما قصدوا الطاعة والامتثال ، فذلك الجبل ، يتباعد عن رؤوسهم ، وكلما قصدوا العود إلى العتو والاصرار والكفر ، فذلك

---

(٢٥) سقط (ت) .

(٢٦) سقط (ت) .

(٢٧) في المثال (ط) من الثالث (ل، طا).

الجبل يقرب منهم ، بحيث خافوا من وقوعه عليهم . ومن المعلوم أن حصول هذه الحالة على هذا الوجه ، يفيد العلم الضروري بأن تعالى إنما أوقف الجبل فوق رؤوسهم ، لأجل أن يتبادروا إلى الطاعة والامتثال . وتجويز ان يكون الغرض من إظلال ذلك الجبل شيئاً آخر سوى هذا المقصود . لا يقدح في حصول العلم الضروري ، بأنه لا مقصور منه سوى ذلك . فإنا قد بيّنا أنه قد يحصل القطع والجزم مع قيام مثل هذا التجويز فثبت بالأصل الأول[٢٨]: أن خالق كل المعجزات هو اللّه تعالى . وثبت بالأصل الثاني : انه لا حكمة للّه - تعالى - من خلق تلك المعجزات ، إلا التصديق . وهذا يفيد العلم اليقيني بأن اللّه تعالى إنما خلق هذه المعجزات لأجل تصديق الأنبياء والرسل . والعلم الضروري ، حاصل بأن الكذب على اللّه - تعالى - محال . لأنه صفة نقص ، وشهادة الفطرة دالة على أن صفة النقص محال على اللّه - تعالى - وعند هذا يحصل الجزم واليقين بأن ظهور المعجزات يدل على صدق الأنبياء عليهم السلام .

وأما قولهم بعد ذلك : ما الفائدة في النسخ ؟ وما الفائدة في التوجه إلى الكعبة ، دون بيت المقدس ؟ **فجوابه** : أن نقول : أحكام اللّه - تعالى - غير موقوفة على تحسين العقل وتقبيحه ، فيفعل اللّه ما يشاء ، ويحكم ما يريد .

فقد ظهر بما ذكرناه: إن بالوقوف على معرفة هذه الأصول الثلاثة ، يحصل الخلاص عن بحار تلك الشبهات [والحمد للّه الذي هدانا إلى الدين القويم ، والصراط المستقيم . واللّه أعلم][٢٩] .

---

(٢٨) فثبت بهذه الأصول (ت ، ط) .

(٢٩) من (ل ، طا) .

القسم الثاني

من كتاب النبوّات

في تقرير القول بالنبوّة على طريق آخر
وَهوَ قدرة النبيِّ على تكميل الناقصين

الفصل الأول
في تمييز هذا الطريق عن الطريق المتقدم

اعلم[1]: ان القائلين بالنبوات فريقان : **أحدهما** : الذين يقولون : ان ظهور المعجزات على يده، يدل على صدقه. ثم أنا نستدل بقوله على تحقيق الحق، وإبطال الباطل . وهذا القول هو الطريق الأول ، وعليه عامة أرباب الملل والنحل[2] .

والقول الثاني : أن نقول : ان نعرف أولاً أن الحق والصدق في الاعتقادات ما هو؟ وأن الصواب في الأعمال ما هو؟ فإذا عرفنا ذلك ، ثم رأينا إنساناً يدعو الخلق إلى الدين الحق ، ورأينا أن لقوله أثراً قوياً في صرف الخلق من الباطل إلى الحق ، عرفنا انه نبي صادق ، واجب الاتباع . وهذا الطريق أقرب إلى العقل ، والشبهات فيه أقل . وتقريره لا بد وأن يكون مسبوقاً بمقدمات :

المقدمة الأولى : اعلم أن كمال حال الإنسان في أن يعرف الحق

---

(١) عبارة النسخ : «القسم الثاني من كتاب النبوات في تقرير القول بالنبوة على طريقٍ آخر ، وفيه فصول . الفصل الأول في تمييز . . . الخ» .

(٢) وهو الصحيح لأن الناس لما كانوا يكرهون من يتميز عليهم ، يطلبون من الذي يقول لهم : إني نبي ، يطلبون منه شيئاً خارقاً للعادة ، وهو المعجزة . واللّه تعالى يظهر المعجزة دلالة على أنه صادق ، وهذا واضح من معجزات صالح وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام . أما الطريق الثاني وهو كون النبي كاملاً، ويقدر على تكميل الناقصين، فقول يقول به من الفلاسفة من ينكر خرق العادات، وينكر الملائكة. وهو قول باطل، لأن القرآن أشار المعجزات في إثبات النبوة

لذاته ، والخير لأجل العمل به ، والمـراد منه : ان كمـال حالـه محصور في أمرين :

أحدهما : ان تصير قوته النظرية كاملة بحيث يتجلى فيها صور الأشيـاء وحقائقها ، تجلياً كاملاً تاماً ، مبرأ عن الخطأ والزلل .

والثاني : ان تصير قوته العملية كاملة بحيث يحصـل لصاحبهـا ملكة ، يقدر بها على الاتيان بالأعمـال الصالحـة . والمراد من الأعمـال الصالحـة : الأحوال التي توجب النفرة عن السعادات البـدنية ، وتـوجب الرغبـة في عالم الآخرة ، وفي الروحانيات . فقد ظهر بهذا : انه لا سعادة للإنسان إلا بالوصول إلى هاتين الحالتين . وهذه المقدمة مقدمـة أطبق الأنبياء على صحتهـا واتفق الحكماء الإلهيون على صحتها أيضاً . ولا يرى في الدنيا عاقلاً كامل العقل ، الا ويساعد عليها .

المقدمة الثانية : ان الناس ينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

أحدهما : الذين يكونون ناقصين في هذه المعارف، وفي هذه الأعمال، وهم عامة الخلق ، وجمهورهم .

وثـانيهما : الـذين يكونـون كـاملين في هـذين المقـامين ، إلا أنهم لا يقدرون على علاج الناقصين [وهم الأولياء .

وثالثها : الذين يكونـون كاملين في هـذين المقامين ، ويقـدرون أيضاً على معـالجة النـاقصين][3] ويمكنهم السعي في نقل النـاقصين من حضيض النقصان ، إلى أوجه الكمال . وهؤلاء هم الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ فهذا تقسيم معلوم مضبوط .

المقدمة الثالثة : أن درجات النقصان والكمال في القوة النظرية ، وفي القوة العملية ، كـأنها غيـر متناهيـة بحسب الشدة والضعف والقلة والكثـرة . وذلك أيضاً معلوم بالضرورة .

---

(٣) سقط (ت) .

المقدمة الرابعة : ان النقصان وإن كان شاملاً للخلق ، عاماً فيهم . إلا أنه لا بد وأن يوجد فيهم شخص كامل بعيد عن النقصان . والدليل عليه وجوه :

الأول : انا بيّنا : ان الكمال والنقصان واقع في الخلق على مراتب مختلفة ، ودرجات متفاوتة . ثم انا كما نشاهد أشخاصاً بلغوا في جانب النقصان وقلة الفهم والادراك إلى حيث قربوا من البهائم والسباع ، فكذلك في جانب الكمال ، لا بد وان توجد أشخاص كاملة فاضلة ، ولا بد وان يوجد فيما بينهم شخص يكون أكملهم وأفضلهم ، وهو يكون في آخر مراتب الانسانية ، وأول مراتب الملكية .

الثاني : ان الاستقراء يدل على ما ذكرناه . وذلك لأن الجسم العنصري جنس تحته ثلاثة أنواع : المعدن ، والنبات ، والحيوان ، وصريح العقل يشهد بأن أشرف هؤلاء الثلاثة ، الحيوان ، وأوسطها النبات ، وأدونها المعادن . ثم نقول : صريح العقل يشهد بأن الحيوان جنس تحته أنواع كثيرة [وأشرفها هو الإنسان ، وأيضاً : فالإنسان تحته أصناف كثيرة](٤) مثل : الزنج والهند والعرب والروم والافرنج والترك . ولا شك أن أفضل أصناف الانسان وأقربهم إلى الكمال : سكان وسط المعمورة ، وهم سكان الموضع المسمى بابرانشهر. ثم أن هذا الصنف من الناس مختلفون أيضاً في الكمال والنقصان ، ولا شك أنه يحصل فيهم شخص واحد ، هو أفضلهم وأكملهم (فعلى هذا قد ثبت أنه لا بد وان يحصل في كل دور شخص واحد هو أفضلهم وأكملهم)(٥) في القوة النظرية والعملية . ثم ان الصوفية يسمونه بقطب العالم . ولقد صدقوا فيه(٦) ، فإنه لما كان الجزء الأشرف من سكان هذا العالم الأسفل هو الانسان . الذي حصلت له القوة النظرية التي بها يستفيد الأنوار القدسية من عالم الملائكة ، وحصلت له القوة العملية التي يقدر بها على تدبير هذا العالم

---

(٤) من (ل، طا).

(٥) من (ل، طا).

(٦) كان يجب أن يقول: ولقد كذبوا فيه .

الجسماني على الطريق الأصلح ، والسبيل الأكمل . ثم أن ذلك الانسان الواحد هو أكمل الأشخاص الموجودين في ذلك الدور ، كان المقصود الأصلي من كل هذا العالم العنصري ، هو وجود ذلك الشخص . ولا شك أن المقصود بالذات هو الكامل . وأما الناقص فإنه يكون مقصوداً بالعرض [فثبت : ان ذلك الشخص هو الكامل . وثبت : ان ذلك الشخص][7] هو القطب لهذا العالم العنصري ، وما سواه فكالتبع له . وجماعة الشيعة الإمامية ، يسمونه بالإمام المعصوم . وقد يسمونه بصاحب الزمان ، ويقولون : بأنه غائب[8] . ولقد صدقوا في الوصفين أيضاً ، لأنه لما كان خالياً عن النقائص، التي هي حاصلة في غيره ، كان معصوماً من تلك النقائص.

وهو أيضاً صاحب الزمان ، لأنا بيّنا : ان ذلك الشخص هو المقصود بالذات في ذلك الزمان ، وما سواه فالكل أتباعه ، وهو أيضاً غائب عن الخلق لأن الخلق لا يعلمون أن ذلك الشخص هو أفضل هذا الدور (وأكملهم. وأقول: ولعله لا يعرف ذلك الشخص أيضاً: انه أفضل أهل الدور)[9] ، لأنه وإن كان يعرف حال نفسه إلا أنه لا يمكنه أن يعرف حال غيره ، فذلك الشخص لا يعرف غيره ، وهو أيضاً لا يعرف نفسه . فهو كما جاء في الأخبار الإلهية أنه قال تعالى : ﴿أوليائي تحت قبابي ، لا يعرفهم غيري﴾ .

فثبت بهذا : أن كل دور لا بد وأن يحصل فيه شخص موصوف بصفات الكمال . ثم انه لا بد وان يحصل في هذه الأدوار المتلاحقة: دور يحصل فيه شخص واحد يكون هو أفضل من كل أولئك الذين كل واحد منهم صاحب

---

(٧) بالعرض فثبت أن ذلك الشخص هو القطب. . . الخ (طا) .

(٨) المهدي المنتظر عن الشيعة هو الامام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري ، وهم يزعمون أنه قد اختفى في سن السادسة من عمره في سرادب بمدينة سامراء في سنة مائتين وستين من الهجرة ويزعمون أنه سيعود مرة أخرى عندما تملأ الدنيا جوراً وظلماً ليملأها عدلاً ونوراً . والباب عند الشيعة هو الشخص الذي يكون واسطة بين الشيعة الإمامية والامام المهدي . ونحن لا نؤمن بعقيدة المهدي المنتظر لأن القرآن لم ينص عليها .

(٩) من (ل، طا).

دوره ، وفريد عصره ، وذلك الدور المشتمل على مثل ذلك الشخص إنما لا يوجد في ألف سنة ، أو أكثر ، أو أقل ، إلا مرة واحدة . فيكون ذلك الشخص هو الرسول المعظم ، والنبي المكرّم ، وواضع الشرائع ، والهادي الى الحقائق . وتكون نسبته إلى (سائر أصحاب الأدوار كنسبة الشمس إلى سائر الكواكب . ثم لا بد وأن يحصل في أصحاب الأدوار انسان ، هو أقربهم إلى)[10] صاحب الدور، في صفات الفضيلة. فيكون ذلك الشخص بالنسبة إليه كالقمر بالنسبة إلى الشمس ، وهو الإمام القائم مقامه ، المقرر شريعته . وأما الباقون فنسبة كل واحد منهم إلى صاحب الدور الأعظم ، كنسبة كوكب من الكواكب السيارة إلى الشمس . وأما عوام الخلق فهم بالنسبة إلى أصحاب الأدوار ، مثل حوادث هذا العالم ، بالنسبة إلى الشمس والقمر وسائر الكواكب ، ولا شك أن (عقول الناقصين تكمل بأنوار)[11] عقول أصحاب الأدوار ، وتقوى بقوتها .

فهذا كلام معقول مرتب على هذا الاستقراء ، الذي يفيد القطع واليقين . .

المقدمة الخامسة : ان ذلك الانسان الذي هو أكمل الكاملين ، وأفضل الفضلاء، والعلماء ، يكون في آخر الأفق الأعلى من الانسانية . وقد علمت أن آخر كل نوع : متصل بأول النوع الذي هو أشرف منه ، والأشرف من النوع البشري هم الملائكة ، فيكون آخر البشرية متصلاً بأول الملكية . ولما بيّنا أن ذلك الإنسان موجود في أعلى مراتب البشرية ، وجب أن يكون متصلاً بعالم الملائكة ومختلطاً بهم ، ولما كان من خواص عالم الملائكة البراءة عن العلائق الجسمانية ، والاستيلاء على عالم الأجسام ، والاستغناء في أفعالها عن الآلات الجسمانية ، كان هذا الانسان موصوفاً بما يناسب هذه الصفات [فيكون قليل الالتفات إلى الجسمانيات ، قوي التصرف فيها ، شديد

---

(١٠) سقط (ت) واعلم أن كلام الإمام فخر الدين منقوض بأن محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين .

(١١) سقط (ت) .

الانجذاب إلى عالم الروحانيات][12] ، فتكون قوته النظرية مستكملة بأنواع الجلايا القدسية ، والمعارف الإلهية ، وتكون قوته العملية مؤثرة في أجسام هذا العالم بأنواع التصرفات . وذلك هو المراد من المعجزات .

ثم بعد الفراغ من هذين المقامين تكون قوته الروحانية ، مؤثرة في تكميل أرواح الناقصين في قوتي النظر والعمل .

ولما عرفت أن النفوس الناطقة مختلفة بالماهيات ، فقد تكون بعض النفوس قوية كاملة في القوة النظرية ، وضعيفة في القوة العملية ، وقد تكون بالضد منه ، فتكون قوية في التصرف في أجسام العالم العنصري . ضعيفة في المعارف النظرية الإلهية ، وقد تكون كاملة قاهرة فيهما [جميعاً ، وذلك في غاية الندرة ، وقد تكون ناقصة فيهما][13] جميعاً ، وذلك هو الغالب في أكثر الخلق .

إذا عرفت هذه المقدمات . فنقول : مرض النفوس الناطقة شيئان : الاعراض عن الحق ، والاقبال على الخلق (وصحتها شيئان ، الاقبال على الحق ، والاعراض عن الخلق)[14] فكل من دعا الخلق إلى الاقبال على الحق [والاعراض عن الخلق][15] فهو النبي الصادق . وقد ذكرنا : ان مراتب هذا النوع من الناس ، مختلفة بالقوة والضعف ، والكمال والنقصان ؛ فكل من كانت قدرته على إفادة هذه الصحة أكمل ، كان أعلى في درجة النبوة ، وكل من كانت درجته في هذا الباب أضعف ، كان أنقص في درجة النبوة [فهذا ما أردنا شرحه وبيانه من حال النبوة . والله أعلم][16] .

---

(١٢) سقط (ت) .

(١٣) سقط (ت) .

(١٤) من (ل، طا).

(١٥) سقط (ت) .

(١٦) من (ل، طا).

الفصل الثاني

في

أن القرآن العظيم يدل على أن هذا الطريق هو الطريق الأكمل والأفضل في إثبات النبوة

اعلم : انا سنذكر سوراً من القرآن ونفسرها ، ليظهر من ذلك التفسير : صحة هذا الطريق الذي ذكرناه . فمنها : سورة ﴿سبّح اسم ربك الأعلى﴾[1] ، فنقول :

قد علمت أن الأصل هو الإلهيات ، والفرع هو النبوات، فلا جرم جرت العادة في القرآن : ان يقع الابتداء بتقرير الإلهيات ، ثم يقع[2] الشروع في تقرير النبوات بعدها . ففي هذه السورة بدأ بالإلهيات ، فقال: ﴿سبّح اسم ربك الأعلى﴾ ومعناه : أنه أعلى من مناسبة جميع الممكنات ، ومشابهة كل المحدثات[3] لأنها مركبة من المادة والصورة باعتبار ، ومن الجنس والفصل باعتبار ثاني ، ومن قبول التغير والفناء ، أما في الذات ، وأما في الصفات [وهو سبحانه أعلى من كل الأشياء في كل هذه الصفات][4] وفيه لطيفة أخرى لا يمكن ذكرها .

واعلم أن : أكثر الدلائل المذكورة في القرآن على إثبات الإله تعالى ، محصورة في قاعدة واحدة ، وهي حدوث الصفات ، وهي أما في الحيوانات ، وأما في النبات ، والحيوان كذلك له بدن ونفس فقوله: ﴿خلق فسوى﴾ :

---

(١) أول سورة الأعلى .

(٢) إلى هنا: في (ت) في الفصل الثاني في أن القرآن العظيم يدل. . . الخ .

(٣) من هنا مذكور في (ت) في فصل تقرير طريقة الفلاسفة .

(٤) من (ل، طا).

إشارة إلى ما في أبدانها من العجائب . وقوله : ﴿والذي قدر فهدى﴾ إشارة إلى ما في نفوسها من الغرائب . فنبه بهذين الضابطين على ما لا نهاية له من العجائب والغرائب ، ثم اتبعه بذكر الدلائل المأخوذة من النبات ، وهو قوله : ﴿والذي أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى﴾ .

ولما قرز أمر الإلهيات ، أتبعه بتقرير أمر النبوات . وقد علمت أن كمال حال الأنبياء ـ عليهم السلام ـ في حصول أمور أربعة : **أولها** : كمال القوة النظرية[٥] . وثانيها : كمال القوة العملية . **وثالثها** : قدرته على تكميل القوة النظرية لغيره . **ورابعها** : قدرته على تكميل القوة العملية التي لغيره][٦] ، ولا شك أن كمال حاله في القوتين [مقدم على قدرته على تكميل غيره في هاتين القوتين][٧] ، ولا شك أن القوة النظرية ، أشرف من القوة العملية . فهذا البيان يقتضي أن يقع الابتداء **أولاً** : بشرح قوته النظرية . **وثانياً** : بشرح قوته العملية . **وثالثاً** : بكيفية حاله في القدرة على تكميل القوة النظرية . التي للناقصين [**ورابعها** : كيفية حاله في القدرة على تكميل القوة العملية التي للناقصين][٨] ، فإذا ظهر كماله في هذه المقامات الأربعة ، فحينئذ يظهر أنه بلغ في صفة النبوة والرسالة إلى الغاية القصوى .

إذا عرفت هذا فنقول : انه تعالى لما ذكر أصول الإلهيات ، وأراد الشروع في صفات النبوة ، بدأ أولاً بكمال حاله في القوة النظرية ، فقال : ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾ يعني : ان نفسك نفس قدسية آمنة من الغلط والنسيان ﴿إلا ما شاء اللَّه﴾ أن يحصل بمقتضى الجبلة الانسانية ، والطينة البشرية . ثم أتبعه كمال حاله في القوة العملية فقال : ﴿ونيسرك لليسرى﴾ ومعناه : انا نقوي دواعيك في الأعمال التي تفيد اليسر والسعادة في الدنيا والآخرة . ثم لما بين كمال حاله في هذين المقامين ، أتبعه بأن أمره بأن يشتغل بتكميل الناقصين ،

---

(٥) العملية (ت).

(٦) سقط (ت) .

(٧) سقط (ت) .

(٨) من (ل، طا).

وإرشاد المحتاجين ، فقال: ﴿فذكر إن نفعت الذكرى﴾ فقوله : «فذكر» أمر له بإرشاد الناقصين ، وقوله : ﴿ان نفعت الذكرى﴾ [تنبيه على أنه ليس كل من سمع ذلك التذكير انتفع به][9] فإن النفوس الناطقة : مختلفة ، فبعضها ينتفع بذلك التذكير ، وبعضها لا ينتفع به ، وبعضها يضره سماع ذلك التذكير ، لأن سماعه يثير في قلبه دواعي الحسد والغيظ والغضب والاصرار على الجهل . ثم لما نبه تعالى على أن المستمع لذلك التذكير قد ينتفع به ، وقد لا ينتفع به ، اتبعه ببيان خاصية كل واحد من هذين القسمين ، فبين أن صفة من ينتفع بهذا التذكير ، هو أن يكون الخوف غالباً على قلبه ، والخشية مستولية على روحه . ولأجل ذلك الخوف: يطلب زاد المعاد ، فلا جرم أنه ينتفع بإرشاد هذا المحق .

وأما الذي لا ينتفع بهذا التذكير ويتباعد عنه ، ويجتنب من القرب منه ، فهو النفس الموصوفة بكونها أشقى النفوس ، فإنها تبقى في عناء هذا العالم ، وبعد الموت تقع في نيران الحسرة والوحشة . ولما بين هذا ، زاد في صفته ، فقال: ﴿ثم لا يموت فيها ولا يحيى﴾ وإنما قال: ﴿ثم لا يموت فيها﴾ لما ثبت أن النفس لا تموت بموت البدن ، وإنما قال : ﴿ ولا يحيى ﴾ لأنها وإن بقيت حية ، لكنها بقيت في العذاب . والموت خير من هذه الحياة ، فلهذا قال: ﴿ثم يموت فيها ولا يحيى﴾ .

ولما بين وعبد من لا ينتفع بذلك التذكير ، بيّن كمال حال من ينتفع به، فقال: ﴿قد أفلح من تزكى﴾ وذلك لأن المقصود من تعليم الأنبياء ، وتذكيرهم وإرشادهم : أمران : **أحدهما** : إزالة **الأخلاق الذميمة الجسمانية**[10] عن النفس . **والثاني** : تحصيل الصفات الحميدة الروحانية في النفس ، ولما كانت إزالة ما لا ينبغي مقدمة على تحصيل ما ينبغي ، لا جرم ابتدأ بقوله تعالى : ﴿قد أفلح من تزكى﴾ والمراد منه: تزكية النفس وتطهيرها عن الصفات

---

(9) سقط (ت) .
(10) الروحانية (ل، طا).

المـذمومـة، ولما ذكـر ذلك، أتبعـه بتحصيل مـا ينبغي، وذلك أمـا في القوة النظرية، أو في القوة العملية .

ورئيس المعارف النظرية : ذكر اللّه تعـالى ومعرفتـه ، ورئيس الأعمال الفاضلة : خدمة اللّه تعالى . فلهذا قال : ﴿وذكر اسم ربه﴾ وهـو إشارة إلى استعـداد الانسان في تكميـل [قـواتـه النـظريـة بـإرشـاد الأنبيـاء . وقـولـه : ﴿فصلى﴾ : إشـارة إلى استعداده في تكميـل][11] قوتـه العملية بـإرشـادهم وهدايتهم . ثم عاد إلى بيان أحوال المعرضين عن الانتفاع بـإرشاد الأنبيـاء ـ عليهم السلام ـ وهدايتهم . وبيّن أن ذلك الأعراض إنما تولد عن حب الدنيا وقوة الرغبة فيها ، [فقال: ﴿بل تؤثرون الحياة الدنيا﴾][12] ثم بيّن أن الـرغبة في الروحانية التي تحصل في عالم الآخرة راجحة على لذات هذه الدنيـا من وجهين :

أحدهما : انها خير من اللذات الجسمانية . وقد سبق تقريره في كتاب «النفس»[13] .

والثانية : انها أبقى من هذه الجسمانيات . وذلك معلوم بالضرورة .

واعلم : انه ظهر بهذه الآيات أمور اربعة : **فأولها** : أحوال الإلهيات . **وثانيها** : صفات النبي[14] والرسول . **وثالثها** : انقسام المستمعين ، إلى من ينتفع بإرشاد الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وإلى من لا ينتفع به ، وبيان أحوال كل واحد من هذين القسمين . **ورابعهـا** : التنبيه على أن خيـرات الآخرة أفضـل وأبقى من خيرات هذه الحياة الدنيـا ، والأفضل الأبقى ، أولى بـالتحصيل . وعند هذا قد تم كل ما يحتاج الإنسان إليه في معرفة المبدأ ، ومعرفة صفات الأنبياء ـ عليهم السلام ـ ومعرفة أحوال النفس ، ومعرفة الآخرة .

ثم ختم السورة بقوله : ﴿ان هذا لفي الصحف الأولى، صحف ابراهيم ومـوسى﴾ والمعنى : ان كـل من جـاء من الأنبيـاء وأنـزل اللّه عليـه كتـابـاً

---

(١١) من (ل، طا).

(١٢) سقط (ت) .

(١٣) التفسير (ط، طا).

(١٤) اللّه والرسول (ط) .

وصحيفة ، فلا مقصود منه إلا هذه المراتب الأربعة المذكورة ، ومن وقف على أسرار هذه السورة على الوجه الذي لخصناه ، علم أن حقيقة القول في النبوة : ليس إلا ما ذكرناه .

ومن جملة السور اللائقة بهذا المعنى : سورة العصر . فبدأ بقوله : ﴿ان الانسان لفي خسر﴾ وذلك لأنا بيّنا أنه حصل في بدنه تسعة عشر نوعاً من أنواع القوة، وكلها تجره إلى الدنيا وطيباتها ولذاتها . وهي : الحواس الخمس الظاهرة ، والخمس الباطنة ، والشهوة والغضب ، والسبعة النباتية . فمجموعها تسعة عشر ، وهي الزبانية الواقفة على باب جهنم : الجسد .

وأما العقل ، فإنه مصباح ضعيف . إنما حصل بعد استيلاء تلك التسعة عشر على مملكة البدن . وإذا كان كذلك ، فالظاهر أن حب الدنيا يستولي على النفوس والأرواح . فإذا مات البدن ، بقيت النفس في الخسران والحرمان . فلهذا قال: ﴿ان الانسان لفي خسر﴾ ثم ان استثني من هذا الخسران ، إنساناً يتناول ترياق الأربعة ، وهو ترياق روحاني مركب من أخلاط أربعة روحانية . **أولها** : كمال القوة النظرية ، وهو قوله : ﴿إلا الذين آمنوا﴾ **وثانيهما** : كمال القوة العملية [وهو قوله : ﴿ وعملوا الصالحات ﴾] **وثالثها** : السعي في تكميل القوة [النظرية للغير ، وهو قوله : ﴿وتواصوا بالحق﴾ **ورابعها** : السعي في تكميل القوة العملية][15] للغير ، وهو قوله : ﴿وتواصوا بالصبر﴾ وإنما عين الصبر ، لأن البلاء الأكبر في دعاء الشهوة إلى الفساد ، والغضب إلى الايذاء ، وسفك الدماء . كما أخبر عن الملائكة أنهم قالوا : ﴿أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء﴾[16] ؟ ، فإذا قدر الإنسان على الصبر ، عن إجابة الشهوة والغضب ، فقد فاز بكل الخيرات في القوة العملية .

ومن جملة الآيات الدالة على صحة ما ذكرناه : انه تعالى لما حكي عن الكفار أنهم طلبوا منه المعجزات القاهرة في قوله : ﴿وقالوا : لن نؤمن لك

(١٥) سقط (ت) .
(١٦) البقرة ٣٠.

حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً﴾[17] .

قال له[18] : ﴿قل : سبحان ربي . هل كنت إلا بشراً رسولاً ﴾ ؟ يعني : كون الشخص إنساناً موصوفاً بالرسالة ، معناه : كونه كاملاً في قوته النظرية والعملية ، وقادراً على معالجة الناقصين في هاتين القوتين . وليس من شرط حصول هذه الصفة ، كونه قادراً على الأحوال التي طلبتموها مني .

ومن جملة الآيات الدالة على ما ذكرناه أيضاً : أنه تعالى لما قال في سورة الشعراء[19] : ﴿وأنه لتنزيل رب العالمين﴾ أورد عليه سؤالاً ، وهو انه : لم لا يجوز أن يكون هذا من تنزيل الشياطين ؟ فقال جواباً عنه : ﴿وما تنزلت به الشياطين﴾ ثم بيّن الجواب ، فقال : ﴿هل أنبئكم على من تنزل الشياطين؟ تنزل على كل أفاك أثيم﴾ والمعنى : انه إن كانت الدعوة الى طلب الدنيا ، وطلب اللذات والشهوات ، كان ذلك الداعي أفاكاً أثيماً ، والذين يعينونه عليه هم الشياطين . وأما أنا فأدعوا إلى اللّه ، وإلى الاعراض عن الدنيا ، والاقبال على الآخرة ، ولا يكون هذا [بإعانة الشياطين][20] بل بإعانة اللّه تعالى . فاستدل بكون دعوته إلى اللّه تعالى وإلى الحق ، على كونه نبياً صادقاً ، لا ساحراً خبيثاً ، ولما أورد عليه سؤالاً آخر، وهو: أن لكل واحد من الشعراء شيطاناً . يعينه على شعره ، فلم لا يجوز أن يكون حالك كذلك ؟ أجاب عنه بقوله : ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون وألم تر أنهم في كل واد يهيمون﴾ والمعنى أن الشاعر إنما يدعو إلى الطمع في الدنيا ، وإلى الترغيب في اللذات البدنية ، وأما أنا فأدعوا إلى اللّه تعالى وإلى الدار الآخرة . فامتنع أن يكون الناصر والمعين في هذه الطريقة : هو الشيطان . فظهر الفرق .

وقد ظهر بهذه الآيات : ان الطريق الذي ذكرناه في إثبات النبوة هو الطريق الأكمل الأفضل [واللّه أعلم][21] .

---

(١٧) الإسراء ٩٠ .

(١٨) ثم انه تعالى قال له [الأصل] .

(١٩) الشعراء ١٩٢ وما بعدها .

(٢٠) سقط (ت) .

(٢١) من (ل ، طا) .

الفصل الثالث

في
صفة هذه الدعوة إلى الله تعالى

اعلم : ان حرفة النبوة والرسالة عبارة عن دعوة الخلق من الاشتغال بالخلق ، إلى خدمة الحق . ومن الاقبال على الدنيا ، إلى الاقبال على الآخرة. فهذا هو المقصود الأصلي .

إلا أن الناس لما كانوا حاضرين في الدنيا ، ومحتاجين إلى مصالحها ، وجب أن يكون له خوض في هذا الباب أيضاً ، بقدر الحاجة .

فنقول : خوض الرسول ـ عليه السلام ـ أما أن يكون فيما يتعلق بالدين ، أو فيما يتعلق بالدنيا . أما القسم الأول . وهو فيما يتعلق بالدين ، فيجب عليه البحث في أمور ثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل .

أما [القسم الأول من المباحث المتعلقة بالأديان : وهو ما يتعلق][1] **بالماضي**: فهو أن يرشدهم إلى أن هذا العالم محدث ، وله إله ، كان موجوداً في الأزل ، وسيبقى في الأبد ، وانه منزه عن مماثلة الممكنات [وأنه موصوف بالصفات المعتبرة في الإلهية والكمال ، وهي القدرة النافذة في جميع الممكنات][2] والعلم الساري في جميع المعلومات والوحدانية المطلقة بمعنى : كونه منزهاً عن لأجزاء والأبعاض والفردانية المطلقة ، بمعنى كونه منزهاً عن الضد والند ، والصاحبة والولد . ثم يجب عليه أن يبين لهم][3] أن

---

(١) زيادة .

(٢) سقط (ت) .

(٣) آخر النقل من (ط، ث، طا) وفي (ت) بعد هذا الوضع : «وأما القسم الثاني ، وهو أن يكون =

كل ما يدخل في الوجود ، فهو بقضاء اللّه تعالى وبقدره ، وأنه منزه عن الظلم والعبث والباطل . كما قال بعضهم :

الحمد للّه ذي الآلاء والنعم   والطول والفضل والاحسان والكرم
منزه الفعل عن عيب وعن عبث   فقدس الملك عن طزل وعن عدم

واعلم : أن هذا الذي ذكرناه يتفرع عليه نوعين من البحث :

النوع الأول :

لا يليق بصاحب الدعوة إيراد هذه المطالب ، كما يورده أهل الجدل والاستدلال . لأن ذلك الطريق يحمل السامعين على الاعتراض عليه ، وعلى إيراد الأسئلة عليه . فإذا اشتغل بالجواب عنها ، فربما أوردوا على تلك الأجوبة : أسئلة أخرى ، ويحصل فتح باب المشاغبات والمجادلات ، ولا يحصل المقصود البتة . بل الواجب : إيراد البيانات البرهانية مخلوطة بطريقة الخطابة من الترغيب والترهيب ، فإن بسبب ما فيه من [قوة المقدمات البرهانية يبقى مستعظماً في العقول . وبسبب ما فيه من][4] طريقة الخطاية يكون تأثيره في القلوب أكمل ، ويكون بعد السامعين عن سوى الأدب ـ الذي يحصل بسبب المشاغبات ـ أتم .

النوع الثاني :

أنه لا يجوز أن يصرح بالتزيد المحصن ، لأن قلوب أكثر الخلق ، تنفر عن قبول مثل هذا الكلام ، فإذا وقع التصريح به ، صار ذلك سبباً لنفرة أكثر

= التقدير أن يكون حكم العقل في التحسين والتقبيح مردوداً باطلاً . . . الخ . وهذا قد سبق في فصل «الشبهات المبينة على أنه ظهر على الأنبياء أعمال تقدح في صحة نبوتهم» ومن أول «وفيه لطيفة أخرى لا يمكن ذكرها» إلى هنا : مذكور في (ت): في فصل «تقرير طريقة الفلاسفة» .

(٤) من (ل، طا).

الخلق عن متابعته . بل الواجب عليه أن يبين أنه ـ سبحانه وتعالى ـ منزه عن مشابهة المحدثات ، ومناسبة الممكنات ، كما قال تعالى : ﴿ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير﴾[٥] ثم بعد ذلك يقول : ﴿وهو القادر فوق عباده﴾[٦] ـ ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾[٧] ـ ﴿الرحمن على العرش استوى﴾[٨] . .

ويمنعهم عن البحث في هذه المضائق (والخوض في هذه الدقائق)[٩] ، إلا إذا كان من الأذكياء المحققين والعقلاء المفلقين فإنه بعقله الوافر يقف على حقائق الأشياء وأيضاً يبين لهم : كون العبد صانعاً فاعلاً قادراً على الفعل والترك والخير والشر . ويبالغ فيه فإنه إن القى إليهم الجبر المحض تركوه ، ولم يلتفتوا إليه ويبين لهم أيضاً : انه ، وإن كان الأمر كذلك ، إلا أن الكل بقضاء اللّه ـ تعالى ـ وقدره ، فلا يغرب عن علمه وحكمه : مثقال ذرة في السموات والأرض ، ثم يمنعهم بأقصى الوجوه عن الخوض في هذه الدقائق : فإن طباع أكثر الخلق بعيدة عن هذه الأشياء .

وبالجملة : فأحسن الطرق في دعوة الخلق إلى عبودية الحق . هو الطريق الذي جاء به سيد الأنبياء : محمد عليه الصلاة والسلام . وذلك لأنه يبالغ في تعظيم اللّه تعالى من جميع الوجوه على سبيل الإجمال ، ويمنعهم من الخوض في التفصيل فيذكر في إثبات التنزيه قوله: ﴿واللّه الغني وأنتم الفقراء﴾[١٠] وإذا كان غنياً على الإطلاق ، امتنع كونه مؤلفاً من الأجزاء ، وإذا كان كذلك، امتنع أن يكون متحيزاً . وإذا كان كذلك ، امتنع أن يكون حاصلاً في الأمكنة والأحياز .

---

(٥) الشورى ١١ .

(٦) الأنعام ٦١ .

(٧) فاطر ١٠ .

(٨) طه ٥ .

(٩) سقط (ل، طا).

(١٠) محمد ٣٨ .

وذكر أيضاً قوله : ﴿ليس كمثله شيء﴾[١١] ولو كان جسماً لكان ذاته مثلاً لسائر الأجسام ، بناء على قولنا: ان الأجسام بأسرها متماثلة . ثم أنه ذكر في جانب الإثبات : ألفاظاً كثيرة ، وبالغ فيها . وهذا هو الواجب لأنه لو لم يذكر هذه الألفاظ ، لما تقرر عند الأكثريين : موجوداً . وأيضاً : بالغ في تقرير كونه عالماً بجميع المعلومات ، فقال : ﴿وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو﴾[١٢]) وقال : ﴿الله يعلم ما تحمل كل انثى ، وما تغيض الأرحام﴾[١٣] ثم لم يقع (له خوض)[١٤] في بيان انه عالم لذاته ، أو بالعلم .

وأيضاً بين كون العبد فاعلاً وعاقلاً وصانعاً وخالقاً ومحدثاً في آيات كثيرة . ثم بين في سائر الآيات : ان الخير والشر كله من الله تعالى ، ولم يبين أنه كيف يجمع بين هذين القولين ، بل أوجب الايمان بهما على سبيل الاجمال ، وايضاً : بين أنه لا يعزب شيء عن مشيئة الله تعالى وارادته وقضائه وتقديره شيء البتة ثم بين انه لا يريد الظلم والعبث والباطل ، ولا يفعله .

فالحاصل : أن طريقة نبينا في الدعوة هي تعظيم الله تعالى من جميع الجهات المعقولة ، والمنع من الخوض في بيان أن تلك الجهات هل تتناقض أم لا ؟ فإنا ان قلنا القبائح من أفعال العباد ، وحصلت بتخليق الله تعالى ، فقد عظمناه بحسب القدرة ، لكن ما عظمناه في الحكمة . وان قلنا انها ليست من الله تعالى ، فقد عظمناه بحسب الحكمة ، ولكن ما عظمناه بحسب القدرة . (وأما القرآن فإنه يدل على تعظيم الله تعالى بحسب القدرة[١٥] وبحسب الحكمة معاً ، فقال (في الأول[١٦]) : ﴿ قل كل من عند الله[١٧] ﴾ وقال في

(١١) الشورى ١١ .

(١٢) الأنعام ٥٩ .

(١٣) الرعد ٨ .

(١٤) من (طا) .

(١٥) سقط (ل) .

(١٦) سقط (ط) .

(١٧) النساء ٧٨ .

الثاني : ﴿ ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾[18] ثم منع الناس من أن يخوضوا في تقرير هذا التعارض وفي ازالته ، بل الواجب على العوام : الايمان المطلق بتعظيم الله تعالى في القدرة وفي الحكمة . وفي الحقيقة . فالذي قاله هو الصواب . فإن الدعوة العامة لا تنظم الا بهذا الطريق .

وأما القسم الثاني من المباحث المتعلقة بالأديان : ما يتعلق باليوم الحاضر . وذلك هو أن يكون العبد مشتغل الزمان بخدمة المعبود ، وتلك الخدمة ، أما أن تعتبر في القلب ، وهو بالمعارف والعلوم . وأما بالبدن ، وهو الاتيان بالطاعات البدنية . واما بالمال ، وهو الزكوات والصدقات . ولما كان جمهور الخلق محتاجين الى مرشدين يرشدونهم الى هذه المعارف ، وهم الأنبياء ، لا جرم وجب على الأنبياء أن يوجبوا عليهم الايمان بالأنبياء والرسل .

والقسم الثالث من المباحث المتعلقة بالأديان : ما يتعلق باليوم المستقبل ، وهو معرفة الآخرة ، وأحوال ما بعد الموت .

فهذه الأقسام الثلاثة : أهم المهمات للأنبياء والرسل في أن يشتغلوا بتعريف أحوالها ، وتفصيل آثارها .

واعلم : أن المهمات على قسمين :

أحدهما : ازالة ما لا ينبغي .

والثاني : تحصيل ما ينبغي .

والأول متقدم على الثاني . لأن اللوح اذا حصل فيه نقوش فاسدة ، فالواجب ازالتها اولاً ، حتى يمكن تحصيل النقوش الصحيحة فيه ثانياً : فثبت : أن ازالة ما لا ينبغي متقدمة على تحصيل ما ينبغي .

---

(١٨) النساء ٧٩ .

فلهذا السبب اول ما ذكر الله تعالى في القرآن : **هذه المراتب** . وهي سبعة :

المرتبة الأولى : ازالة ما لا ينبغي ، وهو المراد بالتقى ، فلهذا بدأ الله بذكره ، فقال : ﴿هدى للمتقين﴾[19] وأما سائر المراتب بعد ذلك فهي اشارة الى تحصيل ما ينبغي ، وأشرف ما يتعلق بالانسان هو النفس ، وأوسط المراتب : هو البدن ، وأدونها المال . ولهذا ذكر بعد قوله «هدى للمتقين» : قوله تعالى : ﴿ يؤمنون بالغيب ﴾ فإن محل الايمان هو القلب ، وبعده قوله : ﴿ ويقيمون الصلاة ﴾ لأنها تتعلق بالبدن ، وآخره قوله : ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ لأنه يتعلق بالمال .

ولما ذكر هذه الأحوال الأربعة المتعلقة بالالهيات ، أردفها بذكر مرتبتين متعلقتين بالنبوات . فقال : ﴿ والذين يؤمنون بما أنزل اليك ﴾ وهذا إشارة إلى وجوب الايمان بالرسول الحاضر ، ثم قال بعده : ﴿ وما أنزل من قبلك ﴾ وهو اشارة الى وجوب الايمان بسائر الأنبياء المتقدمين ، وعند هذا ثم ما يحتاج اليه في باب النبوات . ثم قال : **في المرتبة السابعة** ﴿ وبالآخرة هم يوقنون ﴾ وهو الاشارة الى الايمان بالبعث والقيامة . ثم لما ذكر هذه المراتب السبعة ، وهي الأحوال المتعلقة بالأمس واليوم والغد ، فقد تمت المطالب ، وكملت المصالح فلهذا قال . بعده : ﴿أولئك على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون ﴾ وذلك لأن الانسان ما دام يكون في الدنيا ، فهو في الطريق . وأحسن أحوال المسافر (الى المقصد)[20] أن يكون على هدى من معرفة الطريق ، واذا مات فقد وصل المسافر الى المقصد . وأحسن أحواله أن يكون قد أفلح في ذلك السفر ، وفاز بالخيرات فثبت بما ذكرنا : أن هذا الطريق في الدعوة : أحسن الطرق .

ولو اشتغلنا ببيان ما في هذه الشريعة من أنواع الأسراء القدسية ، والأنوار العلوية ، لطال الكلام (فاكتفينا بما سبق من الكلام والله أعلم)[21] .

---

(١٩) البقرة ٢ .

(٢٠) سقط (طا) .

(٢١) سقط (ت) .

الفصل الرابع

في

بيان أن محمداً عليه الصلاة والسلام أفضل من جميع الأنبياء والرسل

اعلم[١] : بيّنا : ان الرسول هو الذي يعالج الأرواح البشرية ، وينقلها من الاشتغال بغير اللّه تعالى ، إلى الاشتغال بعبادة اللّه تعالى ولما كان المراد من الرسالة والنبوة : هو هذا المعنى ، فكل من كان صدور هذه الفوائد عنه أكثر وأكمل ، وجب القطع بأن رسالته أعظم وأكمل ، وإذا عرفت هذا ، فنقول : ان تأثير دعوة موسى عليه السلام كانت مقصورة على بني إسرائيل فقط[٢] . وأما دعوة عيسى عليه السلام فكأنه لم يظهر لها تأثير إلا في القليل القليل .

وذلك لأنا نقطع بأنه عليه السلام ما دعا إلى الدين الذي يقول به هؤلاء النصارى ، لأن القول بالأب ، والابن (وروح القدس : قول بالتثليث)[٣] ، والتثليث : أقبح أنواع الكفر ، وأفحش أقسام الجهل ، ومثل هذا لا يليق بأجهل الناس ، فضلاً عن الرسول المعظم المعصوم . فعلمنا : انه ما كانت

---

(١) في (ت) : الفصل الرابع عشر .

(٢) علماء المسلمين اختلفوا في دعوة موسى عليه السلام . فبعضهم قال: كانت عالمية بدليل أن فرعون وقومه دعاهم موسى إلى الايمان وبدليل أن ملكة سبأ أسلمت مع سليمان ـ وقد كان سليمان على شريعة موسى ـ وبأدلة أخرى . وبعضهم قال : كانت خاصة . وذكر الإمام النسفي في أول سورة آل عمران بأن كلمة «الناس» قد تفيد العموم وقد تفيد الخصوص. وسواء كانت دعوة موسى عامة أو خاصة ـ ولقد كانت عامة ـ فإن المسلمين لا يهتمون بالجري بهذا ، وإنما يهتمون بإثبات أن القرآن قد نسخ التوراة . لأن إثبات النسخ هو القضية الحاضرة . أما الخصوص أو العموم لموسى ، فإن زمانه قد مضى .

(٣) زيادة .

دعوته البتة ، إلى هذا الدين الخبيث ، وإنما كانت دعوته إلى التوحيد والتنزيه[٤] .

ثم ان تلك الدعوة ما ظهرت البتة ، بل بقيت مطوية غير مروية فثبت : انه لم يظهر لدعوته إلى الحق أثر البتة .

وأما دعوة محمد عليه السلام إلى التوحيد والتنزيه ، فقد وصلت إلى أكثر بلاد المعمورة ، والناس قبل مجيئه كانوا على الأديان الباطلة . فعبدة الأصنام كانوا مشتغلين بعبادة الحجر والخشب . واليهود كانوا في دين (التشبيه ، وصنعة التزوير ، وترويج الأكاذيب والمجوس كانوا في عبادة الإلهين)[٥] ونكاح الأمهات والبنات . والنصارى كانوا في التثليث ، تثليث الأب ، والابن وروح القدس . والصابئة كانوا في عبادة الكواكب ، فكان أهل العالم كانوا معرضين عن الدين الحق : والمذهب الصدق ، فلما أرسله اللّٰه تعالى إلى هذا العالم ، بطلت الأديان الباطلة ، وزالت المقالات الفاسدة ، وطلعت شموس التوحيد ، وأقمار التنزيه من قلب كل أحد ، وانتشرت تلك الأنوار في بلاد العالم . فثبت : ان تأثير دعوة محمد عليه السلام في علاج القلوب المريضة والنفوس الظلمانية ، كان أتم وأكمل من تأثير دعوة سائر الأنبياء فوجب القطع بأنه أفضل من جميع الأنبياء والرسل ، في كل ما يتعلق بالنبوة والرسالة . وهذا برهان ظاهر من باب برهان العلم . فإنا بحثنا عن حقيقة النبوة والرسالة . ثم بيّنّا : ان كمال تلك الماهية ، ما حصلت لأحد من الأنبياء ، كما حصل لمحمد عليه الصلاة والسلام .

---

(٤) في الفصل الرابع بعد المئة من انجيل برنابا وما بعده: «قال متى: يا معلم انك لقد اعترفت أمام اليهودية كلها بأن ليس للّٰه من شبه كالبشر . وقلت الآن : ان الانسان ينال من يد اللّٰه . فإذا كان للّٰه يدان ، فله أذن : شبه بالبشر ؟ أجاب يسوع : انك لفي ضلال يا متى . ولقد ضل كثيرون هكذا ، إذ لم يفقهوا معنى الكلام ، لأنه لا يجب على الانسان أن يلاحظ ظاهر الكلام ، بل معناه : ان الكلام البشري بمثابة ترجمان بيننا وبين اللّٰه . ألا تعلم أنه لما أراد أن يكلم آباءنا على جبل سيناء ، صرخ آباؤنا ، كلمنا أنت يا موسى . ولا يكلمنا اللّٰه لئلا نموت ؟ وماذا قال اللّٰه على لسان اشعياء النبي : أليس كما بعدت السموات عن الأرض ، هكذا بعدت طرق اللّٰه عن طرق الناس ، وأفكار اللّٰه عن أفكار الناس ؟ إن اللّٰه لا يدركه قياس ، إلى حد إني ارتجف من وصفه . . . الخ » .

(٥) سقط (ت) .

الفصل الخامس

في

بيان أن أثبات النبوة بهذا الطريق أقوى وأكمل من إثباتها بالمعجزات

اعلم[١]: ان التمسك بطريق المعجزات من باب برهان الآن . وهو الاستدلال بالأثر على المؤثر على سبيل الاجمال[٢] . فإنا نعرف بظهور المعجز عليه ـ عليه السلام ـ كونه مشرفاً عند اللّه على سبيل الاجمال ، من غير أن نعرف كيفية ذلك الشرف . وأما هذا الطريق الثاني فهو من باب برهان العلم وذلك لأنا بيّنا : ان الأمراض الروحانية غالبة على أكثر النفوس (فلا بد لهم من طبيب ، ونشاهد : ان هذا الرجل معالج . ويؤثر علاجه ، ويفيد الصحة بقدر)[٣] الإمكان. فهذا يدل على كونه طبيباً حاذقاً في هذا الباب . وحينئذ يظهر: ان هذا الانسان لا حاجة به في معرفته ، إلى أن يكون عالماً بدقائق (المنطق والهندسة والحساب . بل كونه عالماً بها ، مشتغلاً باستنباط دقائقها)[٤] مما يضره في كونه مستغرقاً في معرفة اللّه تعالى . وعند هذا تزول جملة الشبهات المذكورة في باب نفي النبوات .

فإنه دلت المشاهدة على أن محمداً ـ عليه السلام ـ كان طبيباً حاذقاً في علاج هذه الأمراض كما بيناه ، بل كان روحه قدرت على قلب طبائع أهل الدنيا ، فنقلهم من الباطل إلى الحق ، ومن الكذب إلى الصدق ، ومن الأديان الفاسدة إلى العقائد الصحيحة بقدر الإمكان .

---

(١) الخامس عشر في بيان اثبات النبوة . كما حصلت لمحمد عليه الصلاة والسلام : (ت) .

(٢) الاجمال (ت، ط) الاحتمال (طا ، ول) .

(٣) سقط (ت) .

(٤) من (ل، طا) .

وأما قولهم: «ان النسخ كلام لا فائده فيه» . فنقول: قد ذكرنا أن الشرائع على قسمين :

عقلية لا تقبل النسخ . وحاصلها يرجع إلى ما ذكرناه في قوله عليه السلام : «التعظيم لأمر اللّه ،والشفقة على خلق اللّه» ولما كان طريان النسخ عليها محالاً ، لا جرم قال : ﴿قل: يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم: الا نعبد إلا اللّه ، ولا نشرك به شيئاً﴾[٥] .

وأما القسم الثاني وهو الشرائع الوضعية ـ وهي الأحوال القابلة للنسخ . فالفائدة في النسخ : ان الانسان إذا واظب على أمر من الأمور مدة مفيدة ، صار ذلك كالمألوف المعتاد ، فيأتي بتلك الأعمال للألف والعادة ، لا للإخلاص والعبادة . فيحسن ابدالها بغيرها ، إزالة لهذه الحالة التي ذكرناها[٦] .

وقوله: «انه شرع النهب[٧] والتقل لتقرير هذا المقصود» : بعيد، لأنا نقول له: ان طبه وعلاجه في الأصول المهمة : إنما يؤثر فيهم ، لو كان مقبول القول ، فوجب عليه تقرير هذا الطريق في الجزئيات الصغيرة ، ليبغي النفع في الكليات القوية .

وأما قولهم: «الألفاظ الموجبة للتشبيه وردت في القرآن» فنقول : قد بيّنا أن مخاطبة الجمهور بالتنزيه المحصن (متعذر)[٨] فوجب المصير إلى طريقة

---

(٥) آل عمران ٦٤ .

(٦) الواضح من القرآن الكريم في هذا الشأن : ان شريعة بني اسرائيل كانت ثقيلة وصعبة على الناس . واللّه أراد أن يخفف على الناس بشريعة محمد صلى اللّه عليه وسلم بدليل: «ويضع عنهم اصرهم والأغلال التي كانت عليهم» .

(٧) في سفر الخروج: «وان حصلت اذية تعطي نفساً بنفس ، وعيناً بعين ، وسناً بسن ، ويداً بيد ، ورجلاً برجل، وكيا بكي وجرحاً بجرح ، ورضاً برض . . الخ» (خر٢١ : ٢٣).

(٨) سقط (طا) .

متوسطة بين التصريح بالتشبيه ، وبين التصريح بالتنزيه المحض ، ليكون قوله مقبولاً عند الجمهور(٩) .

---

(٩) القول بالتنزيه هو للراسخين في العلم ، يعرفونه ويحسنون التلفظ به . وما يوهم التشبيه فإن قلوب العوام تصرفه عن ظاهره ، ولو لم يحسنوا التلفظ به وان المتشابه يعرف تأويله الراسخون في العلم لا العامة ، ويحسنون التلفظ به فقوله تعالى: ﴿نسوا اللّه فنسيهم﴾ هل يصح ان يحمل على الظاهر ؟ لا يصح . وهل العامة تعتقد ان اللّه ينسى شيئاً؟ لا يعتقدون؟ وهل يصح ان نقول: للّه نسيان ، بدون تمثيل ولا تشبيه ؟ لا يصح .

الفصل السادس

في

تقرير طريقة الفلاسفة في كيفية ظهور المعجزات على الأنبياء عليهم السلام

اعلم[1]: انا بيّنّا: ان الانسان له قوتان : قوة نظرية ، ترتسم فيها صور المعقولات من عالم المفارقات . وقوة عملية ، يقدر بها على التصرف في عالم الجسمانيات .

فالمعجزة الصادرة من القوة العاقلة الشاعرة : كونه آتياً بالاخبار عن المغيبات . والمعجزة الصادرة من القوة العملية : كونه آتياً بالأفعال الغريبة الخارقة للعادة .

أما النوع الأول : فطريق الفلاسفة في تقريره: (ان قالوا : قد عرفنا: ان الحس المشترك على وجهين :

أحدهما : ان الحواس الظاهرة)[2] إذا أخذت صور المحسوسات الموجودة في الخارج ، وأدتها إلى الحس المشترك ، فحينئذ تنطبع تلك الصور في الحس المشترك ، وتصير مشاهدة له .

والثاني : ان القوة المتخيلة التي من شأنها تركيب الصور بعضها بالبعض ، إذا ركبت صورة ، فإن تلك الصورة قد تنطبع في الحس المشترك ، ومتى حصل الانطباع . وجب ان تصير مشاهدة ، وذلك لأن القسم الأول ، إنما صارت تلك الصورة مشاهدة لأجل أن تلك الصورة انطبعت في الحس المشترك ، لا لأجل أنها وردت عليه من الخارج ، وإذا كان كذلك ، وجب

---

(١) الفصل السادس عشر في (ت) .

(٢) سقط (ت) .

أيضاً في الصور المنحدرة عليه من جانب المتخيلة أن تصير مشاهدة . ومثال الحس المشترك : المرآة فإن كل صورة تنطبع فيها من أي جانب كان : صارت مشاهدة ، فكذلك الصور المنطبعة في الحس المشترك ، إذا انطبعت فيه من أي جانب كان ، وجب أن تصير محسوسة .

وإذا عرفت هذا فنقول : الصور التي يشاهدها الأبرار ، والكهنة ، والنائمون ، والممرودون ، ليست موجودة في الخارج ، فإنها لو كانت موجودة في الخارج ، لوجب أن يراها كل من كان سليم الحس ، بناء على أنه متى كانت الحاسة سليمة ، وكان الشيء الحاضر بحيث تصح رؤيته ، ولم يحصل القرب القريب ، والبعد البعيد ، واللطافة ، والصغر ، وحصلت المقابلة ، فعند حصول هذه الشرائط يكون الادراك والابصار واجباً . إذ لو جاز أن لا يحصل الادراك عند حصول هذه الشرائط ، لجاز أن يصير عندنا جبال عظيمة ، وأصوات هائلة ، ولا نراها ولا نسمعها . ومعلوم أن تجويزه يوجب الجهالات العظيمة فثبت بهذا : ان تلك الصور غير موجودة في الخارج فيجب الجزم بأن ورودها على الحس المشترك ، إنما كان من الداخل ، وهو أن القوة المتخيلة ركبت تلك الصور ، فانحدرت إلى الحس المشترك ، فصارت مرئية .

وقد كان الواجب أن تحصل هذه الحالة أبداً ، إلا أن العائق عنه أمران :

الأول : ان الحس المشترك إذا حصلت فيه الصور المأخوذة من الخارج ، لم يتسع للصور التي تركبها المتخيلة ، فحينئذ تصير الصور ، التي تركبها المتخيلة ، بحيث لا يمكن انطباعها في الحس المشترك .

والثاني : ان القوة العاقلة تكون مسلطة على القوة المتخيلة ، فتمنعها عن تركيب تلك الصور .

إذا عرفت هذا ، فنقول : انه إذا انتفى(٣) الشاغلان معاً ، أو أحدهما ،

---

(٣) انتهى (ل) بقي (ت، ط) .

فإنه يحصل ذلك التلويح ، وذلك التشبيح . أما في وقت النوم فقد زال أحد الشاغلين ، وهو الحس الظاهر ، فلا ينتقل من الحواس الظاهرة إلى الحس المشترك شيء من الصور ، فيبقى لوح الحس المشترك خالياً عن النقوش الخارجية (فيستعد لقبول الصور التي تركبها المتخيلة) فتنحدر تلك الصور (من المتخيلة)[٤] إلى لوح الحس المشترك ، فتصير محسوسة . وأما في وقت المرض ، فإن النفس تصير مشغولة بتدبير البدن ، فلا تتفرغ لمنع القوة المتخيلة من تركيب تلك الصور ، فحينئذ تقوى المتخيلة على عملها . وإذا قويت على هذا العمل ، عصت الحس المشترك عن قبول الصور (الخارجية ، فوردت عليه هذه الصور)[٥] فتصير مشاهدة محسوسة (والصور الهائلة التي تصير مشاهدة)[٦] في حالة الخوف هي من هذا الباب ، فإن الخوف المستولي على النفس يصدرها عن تأديب المتخيلة[٧] . فلا جرم تقدر المتخيلة على رسم صورها[٨] في الحس المشترك كصورة الغول وغيرها . وكذلك قد تستولي على النفوس الضعيفة العقل : قوى أخرى ، كشهوة شيء ، فتشتد تلك الشهوة ، حتى تغلب العقل . فالمتخيلة تركب صورة ذلك المشتهي ، فتنطبع تلك الصورة من لوح الحس المشترك ، فتصير محسوسة .

إذا عرفت هذا ، فنقول : انه يتفرع عليه المباحث الكثيرة :

الفرع الأول : في سبب المنامات الصادقة والكاذبة :

اعلم : ان الصور التي تركبها المتخيلة قد تكون كاذبة ، وقد تكون صادقة . أما الكاذبة فوقوعها ثلاثة أوجه :

الأول : إن الانسان إذا أحس بشيء وبقيت صورة ذلك المحسوس في

---

(٤) سقط (ت) ومن أول القوس إلى الصور : سقط (طا) .

(٥) سقط (ت) .

(٦) سقط (ت) .

(٧) يصدرها عن المتخيلة (ت) .

(٨) على تصورها (ت) .

خزانة الخيال ، فعند النوم ، ترتسم تلك الصورة في الحس المشترك، فتصير مشاهدة محسوسة .

والثاني : ان القوة الفكرية إذا ألفت صورة ، ارتسمت تلك الصورة في الخيال ، ثم في وقت النوم تنتقل تلك الصورة إلى الحس المشترك ، فتصير محسوسة . كما أن الانسان إذا تفكر في الانتقال من بلد إلى بلد ، أو حصل خاطره رجاء شيء ، أو خوف من شيء ، فإنه يرى تلك الأحوال في النوم

والثالث : ان مزاج الروح الحامل للقوة المفكرة ، إذا تغير ، فإنه تتغير أفعال القوة المفكرة . ولهذا السبب فإن الذي يميل مزاجه إلى الحرارة يرى في النوم : النيران والحريق والدخان ، ومن مال مزاجه إلى الرطوبة يرى (الثلوج . ومن مال مزاجه إلى الرطوبة يرى)[٩] الأمطار . ومن مال مزاجه إلى اليبوسة يرى التراب والألوان المظلمة . فهذه الأنواع الثلاثة ، لا عبرة بها البتة ، بل هي من قبيل أضغاث الأحلام .

أما الرؤيا الصادقة : فالكلام في ذكر سببها ، يتفرع على مقدمتين :

احداهما : ان جميع الأمور الكائنة في هذا العالم الأسفل مما كان ، ومما سيكون ومما هو كائن : موجود في علم الباري تعالى ، وعلم الملائكة العقلية ، والنفوس السماوية .

(**والثانية** : ان)[١٠] النفس الناطقة من شأنها[١١] : أن تتصل بتلك المباديء ، وتنتقش فيها الصور المنتقشة في تلك المباديء . وعدم حصول هذا المعنى ، ليس[١٢] لأجل البخل من تلك المباديء ، أو لأجل ان النفس

---

(٩) من (ل، طا) .

(١٠) من (ل، طا) .

(١١) ومن شأن النفوس الناطقة أن تتصل (ت) .

(١٢) عبارة (ت) هكذا : وعدم حصول ليس هو لأجل تلك المباديء ، أو لأجل المنع من تلك المباديء ، وينتقش فيها منها الصور المنقشة في تلك المباديء ، لأجل أن النفس الناطقة غير قابلة لتلك الصور ، بل لأجل أن استغراق. . . الخ .

الناطقة غير قابلة لتلك الصور . بل لأجل أن استغراق النفس في تدبير البدن ، صار مانعاً لها ذلك الاتصال التام .

إذا عرفت هذا فنقول : النفس إذا حصل لها أدنى فراغ من تدبير البدن ، اتصلت بطباعها بتلك المبادىء ، فتنطبع فيها بعض تلك الصور الحاضرة عند تلك المبادىء ، وهي الصور التي هي أليق بتلك النفس . ومعلوم أن أليق الأحوال بها ، ما يتعلق بأحوال ذلك الإنسان وبأصحابه وبأهل بلده وأقليمه . وأما ان كان ذلك الانسان منجذب الهمة إلى تحصيل علوم المعقولات ، لاحت له منها أشياء . ومن كانت همته مصالح الناس رآها ، ثم إذا انطبعت تلك الصور في جوهر النفس الناطقة ، أخذت المتخيلة التي من طباعها محاكاة الأمور : في حكاية . تلك الصور المنطبعة في النفس ، وصورة جزئية تناسبها ، ثم ان تلك الصور تنطبع في الحس المشترك فتصير في مشاهدة . فهذا هو سبب الرؤيا في المنام .

ثم ان تلك الصور التي ركبتها القوة المتخيلة لأجل تلك المعاني قد تكون شديدة المناسبة لتلك المعاني ، فتكون هذه الرؤيا غنية عن التعبير .

(وقد لا تكون كذلك[١٣] ، إلا أنها أيضاً مناسبة لتلك المعاني من بعض الوجوه ، وههنا تحتاج هذه المنامات إلى التعبير ، وفائدة التعبير : التحليل بالعكس ، يعني : ان يرجع المعبر من هذه الصور الحاضرة في الخيال إلى تلك المعاني) .

(وأما القسم الثالث وهو أن تكون هذه الصور مناسبة لتلك المعاني)[١٤] البتة . وذلك يكون لأحد وجهين :

---

(١٣) فتكون هذه الرؤية غنية : آخر نسخة (ت) ، في هذا الفصل . وفي فصل : ان القرآن العظيم يدل على أن هذا الطريق هو الأكمل والأفضل في إثبات النبوة : تجد التكملة التي في (ت) وهي ليست في محلها . والصحيح ما في (ط، ل، طا) أي أنه من أول «وقد لا تكون كذلك» في (ت) في فصل تقرير طريقة الفلاسفة .

(١٤) سقط (ت) .

احدهما : ان يكون حدوث هذا الخيال الغريب ، إنما كان لوجه واحد من الوجوه الثلاثة المذكورة في أسباب أضغاث الأحلام .

والثاني : أن يكون ذلك لأجل أن القوة المتخيلة ركبت لأجل (ذلك المعنى : صورة ثم ركبت لأجل)[١٥] تلك الصورة صورة ثانية ، وللثانية : ثالثة ، وامعنت في هذه الانتقالات ، فانتهت بالآخرة إلى صورة لا تناسب المعنى الذي أدركته النفس أولاً البتة ، وحينئذ يصير هذا القسم أيضاً من باب أضغاث الاحلام ، ولهذا السبب قيل : أنه لا اعتماد على رؤية الكاذب والشاعر . لأن القوة المتخيلة منهما قد تعودت الانتقالات الكاذبة الباطلة والله أعلم .

الفرع الثاني : في كيفية الاخبار عن الغيب :

اعلم ان النفس (الناطقة)[١٦] إذا كانت كاملة القوة ، وافية بالوصول : إلى الجوانب العالية والسافلة ، وتكون في القوة بحيث لا يضير اشتغالها بتدبير البدن عائقاً لها عن الاتصال بالمباديء المفارقة ، ثم اتفق أن كانت (قوتها الفكرية)[١٧] قوية الفكر قادرة على انتزاع لوح الحس المشترك عن الحواس الظاهرة ، فحينئذ لا يبعد أن يقع لمثل هذه النفس في حالة اليقظة ، مثل ما يقع للنائمين من الاتصال بالمباديء المفارقة . فحينئذ ترتسم من بعض تلك المفارقات صور تدل على وقائع هذا العالم في جوهر النفس الناطقة . ثم أن القوة المتخيلة لأجل قوتها تركب صوراً مناسبة لها ، ثم تنحدر تلك الصورة إلى لوح الحس المشترك ، فتصير مشاهدة . وعند هذه الحالة فقد يسمع ذلك الانسان كلاماً منظوماً من هاتف ، وقد يشاهد منظراً في أكمل أبهة وأجل صورة وتخاطبه تلك الصورة بما يهمه من أحواله ، وأحوال من يتصل به . ثم إن كانت هذه الصورة المحسوسة منطبقة على تلك المعاني التي أدركتها النفس

---

(١٥) من (ل، طا) .
(١٦) سقط (طا) .
(١٧) من (ل، طا) .

الناطقة ، كان ذلك وحياً صريحاً ، وان كانت الصورة الخيالية مخالفة لذلك المعنى العقلي من بعض الوجوه ، كان ذلك وحياً محتاجاً إلى التأويل .

والصارف للقوة المتخيلة عن هذا التغيير والتبديل أمران :

الأول : ان الصورة المنطبعة في النفس الناطقة الفائضة من جانب المباديء العالية . إذا فاضت على نعت الجلاء والوضوح (صارت تلك القوة مانعة للخيال عن التصرف فيها ، كما أن الصور المحسوسة المأخوذة من الخارج ، إذا كانت في غاية الجلاء والظهور)[١٨] فحينئذ تعجز القوة المتخيلة عن التصرف فيها .

والثاني : ان جوهر النفس الناطقة ، إذا كان في غاية القوة ، فحينئذ يقوى على منع القوة المتخيلة من التصرف في تلك الصور بالتغيير والتبديل .

الفرع الثالث : ان النفوس التي ليس لها من القوة ما تقوى على الاتصال بعالم الغيب في حال اليقظة ربما استعانت في حال اليقظة بما يدهش الحس ، ويحير الخيال . كما يستعين بعضهم بشد حثيث ، وبعضهم يتأمل شيء شفاف ، أو براق لامع ، يورث البصر ارتعاشاً . فإن كل ذلك مما يدهش الخيال . فتبتعد النفس بسبب خيرتها وانقطاعها في تلك اللحظة عن تدبير البدن ، لانتهاز فرصة ادراك الغيب . والشرط في هذا : ان يكون ذلك الانسان ضعيف العقل ، مصدقاً لكل ما يحكى له عن مسيس الجن مثل الصبيان والنسوان ، والبلة . فهؤلاء إذا ضعفت حواسهم وكانت أوهامهم شديدة الانجذاب إلى مطلوب معين ، فحينئذ يقع لنفوسهم التفات في تلك اللحظة إلى عالم الغيب ويتلقى إلى ذلك المطلوب . فتارة يسمع خطاباً ويظن أنه من جني وتارة يترائى له صورة مشاهدة ، فيظن انه من أعوان الجن ، فيلقى اليه من الغيب ما ينطق به في أثناء ذلك الغشي ، فيأخذه السامعون ويبنون عليه تدابيرهم في مهماتهم .

---

(١٨) من (ل، طا) .

فهذا منتهى ما قرره الشيخ الرئيسي في هذا الباب[١٩] .

واعلم : ان الأصل في جملة هذه التفاريع أصلان :

الأصل الأول : ان يقال : ان هذه الصور التي يشاهدها الأنبياء والأولياء وغيرهم ، ليست موجودة في الخارج لأنها لو كانت موجودة في الخارج ، لوجب أن يدركها كل من كان سليم الحس ، إذ لو جوزنا أن لا يحصل الادراك مع حصول هذه الشرائط ، لجاز أن يكون بحضرتنا جبال ورعود ونحن لا نراها ولا نسمعها ، وذلك يوجب الجهالات (فيقال لهم : هذه الجهالات)[٢٠] التي التزمتموها على هذا القول : هي على قولكم الزم .

وذلك لأنا لو جوزنا أن يرى الانسان صوراً ، ويشاهدها ، ويتكلم معها ، ويسمع أصواتها ، ويرى أشكالها . ثم لا تكون موجودة البتة في الخارج ، جاز أيضاً في كل هذه الأشياء التي نراها ونسمعها من صور الناس والجبال والبحار وأصوات الرعود ، ان لا يكون لشيء منها وجود في الخارج ، بل يكون محض الخيال ومحض الصور المرتسمة في الحس المشترك . ومعلوم أن القول به مخض السفسطة . بل نقول : هذا في البعد عن الحق ، والخوض في الجهالة . أشد من الأول لأن على القول الذي نحن به جازمون بأن كل ما رأيناه فهو موجود حق ، إلا أنه يلزمنا تجويز أن يكون قد حضر عندنا اشياء ، ونحن ما رأيناها . وتجويز هذا لا يوجب الشك في وجود كل ما رأيناه وسمعناه . أما على القول الذي يقولونه، فإنه يلزم وقوع الشك في وجود كل صورة رأيناها وكل صوت سمعناه ، وذلك هو الجهالة التامة ، والسفسطة الكاملة . فثبت : ان القول الذي اخترتموه في غاية الفساد .

فإن قالوا : ان حصول هذه الحالة مشروط بحصول احوال : منها : ان يكون الانسان نائماً . ومنها : ان يكون ضعيف العقل ، كما في حق المجانين .

---

(١٩) قرره الشيخ بن سينا في كتاب الاشارات والتنبيهات في الجزء الثالث ـ تحقيق سليمان دنيا .

(٢٠) من (ل، طا) .

ومنها: ان يكون كامل النفس، قوي العقل. كما في حق الأنبياء والأولياء. فإذا لم (يحصل شيء من هذه الأحوال. وكان الانسان باقياً على مقتضى المزاج المعتدل، فحينئذ)[٢١] يحصل القطع بوجود هذه الأشياء في الخارج.

فنقول في الجواب: ان بالطريق الذي ذكرتم. ظهر انه لا يمتنع ان يحس الانسان بوجود صور، مع انها لا تكون موجودة أصلاً. وإذا ظهر جواز هذا المعنى فنحن إنما يمكننا انتفاء هذه الحالة، إذا دللنا على أن الأسباب الموجبة لحصول هذه الحالة. محصورة في كذا وكذا، ونقيم على هذا الحصر برهاناً يقينياً. ثم نبين في المقام الثاني: انها بأسرها منقضية زائلة بالبرهان اليقيني. ثم نبين في المقام الثالث: ان الحكم حال بقائه لا يستغني عن السبب. فإن بتقدير (أن يكون الأمر كذلك، لم يلزم من زوال تلك الأسباب زوال هذه الحالة. ثم على تقدير)[٢٢] إقامة البراهين القاطعة الجازمة على صحة هذه المقدمات، يصير جزمنا بحصول هذه الأشياء المحسوسات في الخارج موقوفاً على أثبات هذه المقدمات النظرية الغامضة، والموقوف على النظري الغامض، أولى أن يكون نظرياً غامضاً. وحينئذ تبطل هذه العلوم المستفادة من الحس بطلاناً كلياً. فثبت: ان القول الذي ذكروه: قول باطل فاسد: يوجب التزام السفسطة.

(واعلم: ان الذي حمل هؤلاء الفلاسفة)[٢٣] على ذكر هذه العلل والأسباب: اطباقهم على إنكار الملائكة، وعلى إنكار الجن (قد بيّنّا في كتاب «الأرواح»: انه ليس لهم فيه شبهة، ولا حال يدل على نفي هذه الأشياء. وإذا كان أصل هذه الأقوال نفي الملائكة والجن)[٢٤] وقد عرفت أنه

---

(٢١) المعتدل لم يحصل شيء من هذه الأحوال فحينئذ (ل، طا) وما بين القوسين: سقط (ت).
(٢٢) من (ل، طا).
(٢٣) سقط (ت).
(٢٤) سقط (ت).

ليس لهم فيه دليل . وفرعه مما يوجب القول بالسفسطة ، كان هذا القول في غاية الفساد والبطلان .

فهذا تمام الكلام في هذا الأصل .

وأما الأصل الثاني : فهو أن هذه الكلمات مفرعة على إثبات الحواس الباطنة . ونحن قد بينا بالبرهان القاطع القاهر : ان المدرك لجميع المدركات بجميع الادراكات (هو النفس الناطقة ، وان القول بتوزيع هذه الادراكات)[٢٥] على قوى متفرقة ، قول باطل ، وكلام فاسد .

فثبت بهذه البيانات : ان كلامهم في غاية الضعف والفساد .

والحق : أن هذا الباب يحتمل وجوهاً كثيرة :

فأحدها : أنا قد بيّنا : ان النفوس الناطقة أنواع كثيرة ، وطوائف مختلفة ، ولكل طائفة منها روح فلكي ، هو العلة لوجودها (وهو المتكفل بإصلاح احوالها . وذلك الروح الفلكي كالأصل والمعدن)[٢٦] والينبوع بالنسبة إليها ، وسميناه بالطباع التام ، فلا يمتنع أن يكون الذي يريها في المنامات تارة ، وفي اليقظة أخرى، وعلى سبيل الالهامات ثالثاً : هو ذلك الطباع التام . ولا يمتنع كون ذلك الطباع التام قادراً على أن يتشكل بأشكال مختلفة ، بحسب جسم مخصوص ، هو آلته في جميع أعماله .

وثانيها : ان نثبت طوائف الملائكة وطوائف الجن ، وتحكم بكونها قادرة على أن تأتي بأعمال مخصوصة ، عندما يظهرون للبشر ، وعلى أعمال أخرى ، عندما يحتجبون عن البشر ، والقول بهذا أولى من القول بالتزام السفسطة .

فهذا ما نقوله في هذا الباب .

---

(٢٥) سقط (ت) .

(٢٦) سقط (ت) .

الفصل السابع

في

حكاية قول الفلاسفة في السبب الذي لأجله يقدر الأنبياء والأولياء على الاتيان بالمعجزات والكرامات

حاصل كلامهم فيه : انا بينا في كتاب «النفس»[1] أن القوة الوهمية التي للإنسان ، قد تكون قادرة على التأثير في الأجسام . وذكرنا الوجوه الكثيرة في تقرير هذا الباب .

وعند هذا قالوا : لا يمتنع وجود إنسان تكون نفسه كاملة في هذه القوة ، فلا جرم يقدر على التصرف في هيولي هذا العالم كيف شاء وأراد . ومما يقوي ذلك : ان النفوس الضعيفة اذا اجتمعت ، فقد يحصل لها نوع من القوة المؤثرة ، مثل الجمع العظيم إذا اجتمعوا على توجيه الفكر إلى شيء معين ، ومثل ما يشاهد في صلاة الاستسقاء وغيرها . وإذا كان هذا محسوساً لم يمتنع كون النفس القوية قادرة على الاتيان بهذه الغرائب والبدائع .

واعلم : ان حاصل هذا الكلام : ان تلك النفس موصوفة بخاصية . لأجلها قدرت على الاتيان بهذه المعجزات والكرامات . وكما أن هذا محتمل ، فكذلك سائر الوجوه محتملة . مثل إسناد هذه الأحوال إلى الملائكة أو الجن ، أو الاتصالات الفلكية أو افعال الكواكب التي هي أحياء ناطقة أو العقول والنفوس وإذا كان الكل محتملاً ، كان جزمهم بإسناد هذه المعجزات الى النفسانية فقط . ترجيحاً من غير مرجح .

وهذا آخر الكلام في هذا الباب . ويتلوه الكلام في السحر ، ليحصل الفرق بين المعجزة ، والسحر ، والنبي ، والساحر (والله أعلم)[1] .

---

(١) هو الجزء السابع من المطالب العالية في الأرواح العالية والسافلة . (٢) من (ت) .

القسم الثالث

من هذا الكتاب في الكلام

في السحر وأقسامه



تمهيد

اعلم : انا ما رأينا إنساناً عنده من هذا العلم شيء معتبر وما رأينا كتـاباً مشتملاً على أصول معتبرة في هذا الباب . إلا أنا لما تأملنا كثيراً ، حصلنا فيه أصولاً وجملاً . فمن جاء بعدنا ، وفاز بالفوائد والزوائد في هذا الباب ، فليكن شاكراً لنا حيث رتبنا له هذه الأصول المضبوطة والقواعد المعلومة .

والكلام فيه مرتب على مقدمة ومقالة[1] .

---

(١) ومقالات (الأصل) .

واعلم : ان هذا القسم يكثر فيه التصحيف والسقط ، والتقديم والتأخير ، وكثرة مخطوطاته أعانت بحمد اللّه على ضبطه ، وقد ضبطناه على طريقة سليمان دنيا . في تحقيق «الاشارات والتنبيهات» لابن سينا .



في
بيان أنواع السحر

وهي عشـــرة :

النوع الأول : وهو أعظمها قوة ، وأشدها تأثيراً ، على ما يقال : السحر المبني على مقتضيات أحكام النجوم .

وتقرير الكلام فيه : أنه ثبت بالـدلائل الفلسفيـة : ان مباديء حـدوث الحوادث في هذا العالم : هو الإشكال الفلكية ، والاتصالات الكوكبية . ثم ان التجارب المعتبرة في علم الأحكام ، انضافت إلى تلك الدلائل ، فقويت تلك المقدمة جداً . ثم ان التجارب النجومية دلت على اختصاص كل واحد من هذه الكواكب السيارة بأشياء معينة من هذا العالم الأسفـل ، فلكل واحـد منها طعوم مخصوصة ، وروائـح مخصوصـة (وأشكال مخصـوصة)[1] ، ومن المعادن كذا ، ومن النبات كذا ، ومن الحيوان كذا .

فإذا طلب من الكواكب حالة مخصوصة ، مناسبة لعمـل مخصوص ثم جمع بين الأشياء الفعلية[2] المناسبة لذلك الكوكب ، ولذلك الأمر ، فحينئذ قد حصل الفاعل القـوي على ذلك الفعـل ، وحصلت المواد القـابلة لذلـك الأثر ، المناسبة له . وعند الجمع بين الفاعل وبين القابل ، لا بد وأن يظهـر الأثر . فهذا شرح هذا النوع من السحر .

---

(١) سقط (ت) .

(٢) الفعلية (ط) السفلية (ت، طا) الفلسفية (ل) .

النوع الثاني من أنواع السحر : السحر المبني على قوة الوهم وتصفية النفس :

وتقريره : أنه ثبت في علم النفس : ان النفوس الناطقة من جنس الأرواح الفلكية ، ومولدة منها. وكأنها قطرات من تلك البحار ، وشموع من تلك الشموس . يكون لها أثر ما وقوة ما ، فإذا أعرضت النفس القاطعة عن التوجه إلى سائر الجوانب ، وبقيت متوجهة إلى غرض واحد ، ومطلوب معين : قويت حينئذ قوتها ، واشتد تأثيرها ، فقدرت على احداث أحوال غريبة في هذا العالم .

وفيه سبب آخر : وهو انها في حالة الصفاء والرياضة ، تنجذب إلى الروح الفلكي : الذي هو طباعها التام ، وأبوها الأصلي ، فيسري من تلك الطباع التام ، قوة إلى جوهر النفس فيعلم لهذا السبب شأنها ويقوي تأثيرها .

النوع الثالث : السحر المبني على خواص الأدوية المعدنية والنباتية ، والحيوانية : ويدخل في هذا الباب خواص الأحجار المختلفة ، ويدخل فيه خواص الحيوانات التي يسعى في توليدها بطريق التعفينات ، ويكون لكل جزء من أجزاء تلك الحيوانات آثار خاصة ، ورأيت كتاباً في هذا الباب من مصنفات «أبي بكر بن وحشية» (ويدخل في هذا الباب: السحر المبني على خواص اعداد الوفق)[3] .

(النوع الرابع[4]: السحر (المبني على العزائم والرقي)[5] ويدخل في هذا الباب : السحر)[6] المرتب على الاستعانة بالأرواح السفلية ، المسماة بالجن والشياطين . والكلام في إثبات هذا الجنس من الأرواح ونفيه قد سبق

---

(٣) من (ل، طا) .

(٤) في (ت): النوع الثالث .

(٥) النوع الرابع: السحر المبني على العزائم والرقي: سقط (ط) .

(٦) (المبني على العزائم والرقي ويدخل في هذا الباب السحر): سقط (ل، طا) .

على الاستقصاء . وجمهور من يخوض في علم التعزيمات إنما يتمسكون بما في هذا الباب .

النوع الخامس من السحر : السحر المبني على الاستعانة بالأرواح الفلكية :

فانا قد بيّنّا : ان أكثر فرق أهل العالم مطبقون على إثبات هذه الأرواح ، وعلى أن لها آثاراً عظيمة في هذا العالم . وعند هذا قال بعضهم أنه يمكن الاستعانة بها بطرق مخصوصة ، وإذا حصل ذلك الاتصال فقد حصلت القدرة على خوارق العادات .

النوع السادس من السحر : ما يكون مبيناً أعمال خفة اليد ، وطرق الشعوذة ، والسعي في إراءة ما لا وجود له في الخارج ، ومنه نوع يقال له : الأخذ بالعيون . وسيأتي ان شاء اللّه تعالى تفسيره .

النوع السابع من السحر : ما يكون مبيناً على أعمال خفة اليد ، وطرق جر الأثقال العظيمة بالآلات القليلة ، ومن جملتها : الأعمال العجيبة الغريبة ، المبنية على ضرورة الخلاء .

النوع الثامن : السحر المبني على الفأل والزجر وهذا النوع أيضاً أقسام :

فأحدها : ـ وهو أجودها ـ : علم الفراسة ، وهو قسمان :
فراسة روحانية ، وفراسة جسمانية .
وثانيها : علم الرمل .
وثالثها : علم اختلاج الاعضاء .
ورابعها : علم النظر في الأكتاف .
وخامسها : علم ضرب الأحجار ، على ما هو عادة بعض النسوان .
وسادسها : **علم النظر** في الغضون ، والأسرة الموجودة في كف اليدين ، واخمص القدمين ، وكذا علم النظر في الخيلان الموجودة على ظاهر البدن .

وسابعها : **العلم المأخوذ من كيفية طيران الطيور عند أوكارها ،** واعتبار السانح والبارح منها ، وكيفية أصواتها عند (التوجه إلى الإنسان ، وعند)[7] الانصراف عنه .

وثامنها : علم التفاؤل بجميع أنواع الحوادث في معرفة العسر واليسر[8] .

النوع التاسع : من السحر : المبني على إطعام الطعام ، الذي يوجب قلة العقل ، وضعف الرأي وبلادة الطبع . ثم إذا صار الإنسان كذلك ، فحينئذ يسهل تصريفه وتحريكه كيف أريد .

النوع العاشر : السحر المبني على ترويج الأكاذيب ، وأنواع المكر والخداع .

وفيه : الطرق التي توجب تسليط الخوف على القلوب ، وعند استيلاء الخوف ، يسهل ترويج أي شيء أريد.

فهذه الأقسام العشرة معلومة في الجملة . فأما الذي يقال : ان الساحر يأتي بأعمال ، يمكنه أن تطير ، وأن يتشكل بأشكال مختلفة في شكله وصورته ، وأن يقفز من بلد إلى بلد في أقل زمان ، فهو في غاية البعد (الا إذا حمل ذلك على الاستعانة بالجن ، أو بسائر الأرواح ، وهو في غاية البعد)[8] .

واعلم : ان شيئاً من هذه الأقسام لا يتم ولا يكمل إلا عند الاستعانة بالسحر المبني على النجوم ، ولو قدر الساحر على أن يجمع أنواعاً كثيرة منها ، كان أقوى وأكمل فيما يروه (واللّه أعلم)[10] .

---

(٧) سقط (ت) .

(٨) من (ل، طا) .

(٩) من (ل، طا) .

(١٠) سقط (ط) فيما يروم : سقط (طا) .

المَقالة في تقرير الأصول الكليّة المعتبرة في السِّحر المبْني على طريقة النجوم

وفيها فصول :

الفصل الأول في الطلاسم

قالت[١] الفلاسفة والصابئة : الطلسم عبارة عن تمزيج القوى الفعالة السماوية ، بالقوى المنفعلة الأرضية ، لاحداث ما يخلف العادة ، أو للمنع مما يوافق العادة . قالوا : وهذا بناء على إثبات القوى السماوية الفعالة . قالوا : ويدل عليه وجهان :

أحدهما : حجة عقلية صرفة .

ثانيهما : حجة اقناعية قوية .

أما الحجة العقلية الصرفة : فتقريرها : ان نقول لا شك في وجود حوادث تحدث في هذا العالم ، وكل حادث فله سبب (فهذه الحوادث لها سبب)[٢] ، وذلك السبب اما أن يكون حادثاً ، وأما يكون قديماً .

أما القسم الأول : وهو أن القول : **بأن أسباب هذه الحوادث شيء حادث** :

(١) عبارة (ت): المقالة الأولى في تقرير الأصول الكلية في السحر المبني على طريقة النجوم ، وفيها فصول الفصل الأول قالت الفلاسفة . . . الخ .

(٢) سقط (ت) .

فنقول : الكلام في ذلك الحادث ، كما في الأول : وذلك يوجب التسلسل . إلا أن التسلسل على قسمين :

أحدهما : أن تحصل جميع الأسباب ، والمسببات دفعة واحدة ، وقد بيّنا في برهان إثبات واجب الوجود لذاته : امتناعه .

والثاني : ان يكون كل واحد منها مسبوقاً بغيره ، لا إلى أول ، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه .

ثم نقول : هذه الاحوال تحتمل قسمين :

أحدهما : أن يحصل في الوجود ، موجود روحاني ، ويكون دائماً منتقلاً من معقول إلى معقول ، ومن إدراك إلى إدراك ، وبحسب تلك الادراكات المتعاقبة ، والتصورات المتلاحقة ، تحدث الحوادث في هذا العالم . ويجب أن يكون ذلك الموجود الروحاني أزلياً أبدياً سرمدياً ، ويجب أن يكون شيئاً غير اللّه تعالى . لما ثبت أن واجب الوجود لذاته : واجب الوجود من جميع جهاته ، فيكون التغيير عليه محالاً فصاحب هذه الادراكات المتغيرة : شيء غير اللّه تعالى .

ثبت أن القول بوجود أرواح عالية هي المدبرة لأحوال هذا العالم ـ لا بد منه وبهذا الطريق فلا يتم السعي في إحداث شيء غريب في هذا العالم إلا بالاستعانة بتلك الأرواح .

وأما القسم الثاني : وهو أن تحصل حركة جسمانية سرمدية دائمة ، مبرأة عن المبدأ والمقطع . فنقول : تلك الحركة أما أن (تكون مستقيمة أي مستديرة : والأول باطل لأن تلك الحركة اما أن)[3] تمتد إلى غير النهاية . فيلزم وجود إبعاد لا نهاية لها وهو محال ، وأما أن ترجع ، وحينئذ يحصل بين نهاية[4] الذهاب ، وبداية الرجوع سكون لما ثبت أنه لا بد أن يكون بين كل حركتين من سكون ، وحينئذ لا تكون هذه الحركة دائمة ، مبرأة عن

---

(٣) سقط (ت) .
(٤) بداية (ت) .

الانقطاع . فثبت[٥] : أن كل حركة على الاستقامة ، فانها تنقطع . فوجب : ان تكون كل حركة مستديرة . وذلك يدل على أن المبدأ الأول الغريب لحدوث الحوادث في هذا العالم : هو الحركة المستديرة الحاصلة للأجرام الفلكية ثم قالت فلاسفة : الأولى أن يجمع بين القسم الأول والثاني . حتى يكون جوهر الفلك[٦] : كالبدن ، وجوهر ذلك الروح كالنفس، والتعقلات المثقلة الدائمة لذلك الجوهر الروحاني ، توجب الحركات لهذه الكرات[٧] الجسمانية ، ويكون مجموعها أسباباً لحدوث الحوادث في هذا العالم .

وأما القسم الثاني : وهو أن يقال : السبب المقتضي لحدوث هذه الحوادث : (موجود قديم أزلي :

فنقول : تأثير ذلك الأزلي في حدوث الحوادث)[٨] ان كان غير موقوف على شرط حادث (فهو محال ، والا لزم كون هذا الحادث قديماً ، وإن كان موقوفاً على شرط حادث)[٩] عاد الكلام في كيفية حدوث ذلك الشرط الحادث ، ويلزم التسلسل ، ويعود جملة ما ذكرناه في القسم الأول .

فثبت بهذا بيان : ان حدوث الحوادث في هذا العالم ، منوطة ومربوطة بالحركة المستديرة الفلكية ، المبرأة عن الانقطاع والتغير.

ثم نقول : الاجرام الفلكية بسائط، والأجزاء[١٠] المفترضة في الكرة البسيطة . متشابهة بالطبع والماهية (والأسباب المتماثلة في الطبع والماهية)[١١] لا تفيد إلا معلومات متماثلة . فكان يجب أن تكون حوادث هذا العالم متساوية ، وذلك باطل، ولما بطل هذا ، وجب أن يحصل في الأجرام الفلكية، أجسام[١٢] مختلفة في الطبيعة والماهية . ولا بد وأن تكون تلك

---

(٥) فثبت: ان تلك الحركة لا يمكن أن تكون مستديرة (ط) فثبت: ان تلك الحركة لا يمكن أن تكون الا مستديرة وذلك . . الخ (ل، طا) .

(٦) كالقلب (ت) .

(٧) الحركات (ت) .

(٨) من (ل، طا) .

(٩) من (ل، طا) .

(١٠) والأجرام (ت) وفي الكرة: سقط (ط) .

(١١) سقط (ت) .

(١٢) أجرام (ت) .

الأشياء متحركة . ويحصل لها بسبب حركاتها المختلفة : نسب مختلفة ، وتكون تلك النسب المختلفة : مبادىء لحدوث (الحوادث المختلفة في الكون والفساد ، ومعلوم أن تلك الأجسام المختلفة المركوزة)[١٣] في جواهر الأفلاكُ ليست (الا)[١٤] الكواكب . فثبت بما ذكرناه . أن مبادىء الحوادث الحادثة في هذا العالم ليست الا الاتصالات الكوكبية . فهذا هو البرهان الذي عليه تعويل الفلاسفة ، في إثبات هذا المطلوب .

وأما الحجة الثانية - وهي الحجة الاقناعية - فهي انهم قالوا : انا قد ذكرنا وجوهاً كثيرة دالة على أن احوال هذا العالم مرتبطة بأحوال الشمس في كيفية حركاتها ، تحت منطقة البروج ، فإن بهذا السبب تصير الشمس تارة شمالية ، وتارة جنوبية ، ولأجل هذا الاختلاف ، تحصل الفصول الأربعة ، وبسببها تختلف أحوال هذا العالم (وأيضاً بسبب طلوع الشمس وغروبها في اليوم تختلف أحوال هذا العالم)[١٥] ، وهذا استقراء قوي ، وبيان تام في استناد أحوال هذا العالم بحركات الكواكب .

ثم تأكد هذا البيان بنوع آخر من البيان ، وهو : ان الناس منذ كانوا في قديم الدهر كانوا مستمسكين بعلم النجوم ، ومعولين عليها . فإنك ترى لكل علم : أولاً ، وإنساناً هو أول الناس خوضاً فيه . إلا العلم الإلهي ، وعلم النجوم . فإنك لا تصل إلى تاريخ ، إلا وترى أن هذين العلمين كانا موجودين قبله ، ولو كان هذا العلم باطلاً ، لامتنع إطباق أهل الدنيا من الدهر الداهر ، إلى هذا اليوم ، على التمسك به ، والرجوع اليه . ؟؟؟

فهذه الوجوه : بيانات ظاهرة في صحة هذا العلم (واللّه أعلم)[١٦] .

---

(١٣) من (ل، طا) وعبارة (ت، ط): النسبة المختلفة مبادىء ولحدوث حادث ، والحوادث المكورة في جواهر الأفلاك . . . الخ .

(١٤) ليست الا الكواكب (ل، طا) ليست للكواكب (ت) .

(١٥) سقط (ت) .

(١٦) من (ل، طا) .

الفصل الثاني
فـــي
بيان أن الوقوف على أصول هذا العلم عسر جداً

اعلم[1] : ان صعوبة هذا العلم تظهر من أصول ثلاثة :

الأصـــل الأول
أنه يعسر علينا معرفة جميع النيرات الفلكية

وبيانه من وجوه :

الأول : ان الاستقراء يدل على أن رؤيـة الصغير من المسـافة البعيـدة ممتنعة . وإذا ثبت هذا ، فنقول : ان أصغر كوكب من الكواكب الثابتة ـ وهو الذي تمتحن برؤيته القوة الباصرة ـ : مثل الأرض بضع عشرة مرة : فلو قدرنا أن هذه الكواكب حصلت في الفلك الأعـظم ، لصارت المسـافة[2] أعـظم ، فحينئذ كان يمتنـع إبصاره لا محـالة . وإذا ثبت هـذا فنقول : انـه يقال: ان «عطارد» جزء من ثلاثين ألف جزء من كرة «الأرض» وهو في غاية . فلو قدرنا حصول كواكب مساوية لعطارد في الجرم على الفلك الأعظم . (أعني الجرم الأول)[3] لكانت رؤيتها ممتنعة قطعـاً ، فثبت : ان عدم ابصـارنا لأمثـال هذه الكواكب ، لا يدل البتة على عدمها . فإن قالوا : لـو حصلت هذه الكـواكب الصغيرة ، لم تكن لها قـوة وتأثيـر أصلاً لأجـل أن صغرهـا يوجب ضعفهـا .

---

(١) الفصـل الثاني في بيـان هذا العلم عسيـر جداً : ان صعـوبة العلم تـظهـر من وجـوه ثـلاثـة الأول . . . الخ (ت) .

(٢) المسافة أبعد ،وكان يمتنع (ت) .

(٣) سقط (طا) .

فنقول : هذا باطل لأن عطارد مع غاية صغره ، تقاربه سائر السيارات مع عظم اجرامها . بل نقول : الرأس والذنب نقطتان ، وأصحاب الأحكام أثبتوا لهما آثاراً عظيمة . بل نقول : سهم السعادة ، وسهم الغيب نقطتان وهميتان ، والاحكاميون اثبتوا لهما آثاراً قوية . وأيضاً النقط التي تنتهي اليها تسييرات درجة الطالع فقط: وهمية ، والقوم اثبتوا لهما آثاراً قوية .

الوجه الثاني في بيان أن عدد النيرات الفلكية غير معلوم : أنه ثبت بالدليل أن المجرة ، ليست إلا أجراماً كوكبية صغيرة الحجم ، مرتكزة في فلك الثوابت ، إلا انها لصغرها لا يتميز بعضها عن البعض ، فنشاهد جملتها على صورة لطخة سحابية . وهذا يدل على أن الوقوف التام على معرفة اعداد الكواكب : ممتنع الحصول .

الثالث : ان المحققين ذهبوا إلى ان المحو المحسوس في وجه القمر ، إنما حصل بسبب أن كواكب صغيرة ارتكزت في وجه القمر . وقال آخرون : انه حصل في وجه الشمس فوق النقطة التي هي كالمركز لقرص الشمس : نقطة سوداء ، كالخال في وجه الشمس . إلا انها لا تظهر لأجل قوة نور الشمس . وقد تعرض عوارض مخصوصة ، تصير تلك النقطة السوداء كالمشاهدة . وكل هذه الاعتبارات تدل على ان العقول البشرية ، قاصرة عن الاحاطة بعدد نيرات الأفلاك .

الرابع : ان أصحاب الأحكام أثبتوا شيئاً ، يسمون بالكبد ، وأثبتوا خطأ من التأثير له . وإذا جاز ثبوته ، فلم لا يجوز ثبوت غيره .

الوجه الخامس في بيان أن الأمر كما ذكرناه : ان الفلاسفة أطبقوا على أن الفلك جوهر بسيط . وإذا ثبت هذا ، فنقول يجب أن تكون طبائع البروج متساوية في تمام الماهية ، وإلا ألزم التركيب ، وإذا ثبت هذا فتأثير الكوكب

---

(٤) إلى كلمة حظاً في (ط) وما بعدها ساقط إلى الشرط التاسع ، في الفصل السادس ، في التنبيه على أصول أخرى .

حال كونه في برج ، يجب أن يكون مساوية لتأثيره حال كونه في سائر البروج ، لما ثبت في المعقولات أن حكم الشيء حكم مثله . ومعلوم أن ذلك على خلاف علم النجوم .

فأما أن يقال أن طبائع البروج مختلفة بحسب الماهيات ـ وذلك قول مردود عند الفلاسفة ـ أو يقال : انه حصل في كل برج كوكب صغير لا نراها ولا نشاهدها . ولأجل حصول تلك الكواكب في تلك البروج صارت طبائع البروج مختلفة في التأثيرات . ذلك هو المطلوب .

الوجه السادس : ان الدلائل النجومية قد تختل وتفسد في كثير من الأوقات . وما ذلك إلا بسبب ما ذكرناه : انه حصلت هناك كواكب لا نعرفها ، ولأجلها تختلف أحوال هذه الآثار . والله أعلم .

الأصل الثاني

من الأصول الموجبة لصعوبة هذا العلم

ان نقول: انه يعسر الوقوف على معرفة مواضعها من الفلك

وذلك من وجهين :

الأول : ان الشيخ «أبا علي بن الهيثم» : صنف رسالة في أنواع الخلل الواقع في آلات الأبصار[٥] وعد منها قريباً من ثلاثين وجهاً من الوجوه التي لا يمكن الاحتراز عنها .

الثاني : ان الأرصاد إذا تطاولت مدتها ، اختلت الأعمال المبنية عليها ، لأن صاحب الرصد ، وقع في حساباته : المسامحات بالروابع والخوامس ، وما بعدها من الأجزاء ، فإذا طالت المدة ، اجتمعت تلك الكسور وكثرت ، وحصل التفاوت العظيم بسببها ، كما في هذا الزمان الذي نحن فيه ، وهو أوائل الستمائة من الهجرة .

---

(٥) الرصد (طا) .

الثالث : ان الدقيقة الواحـدة من الفلك تكون مثـل كلية الأرض مـراراً خـارجة عن الضبط والتعـديد . ويقـال : ان الفـرض الجـواد ، عنـد العـدو الشديد ، إذا رفع يده ثم وضعها (فأن في مثل ذلـك الزمـان القليل واللحـظة اللطيفة)[٦] يتحرك الفلك الأعظم ثلاثة آلاف ميل ، ولا شك أن تلك الحركة تكون في غاية السرعة . إذا عرفت هذا فنقول : إنه حدث حادث . فالمنجم لا بد وأن يأخذ الاضطرلاب ، ويعرف موضع الكوكب . وهذه الأعمال إنما تتم في زمان ، له قدر معين ، والفلك قد تحرك في ذلك الوقت مسافة لا حصر لها ولا حد . وعلى هذا التقدير تعتبـر معرفـة طوالـع الحوادث الحـادثة في هـذا كالأمور الميئوس منها .

الأصـــل الثالـــث
من الأصول الموجبة لصعوبة هذا العلم
أن الوقوف على طبيعة كل كوكب بحسب تأثيره صعب عسير

وتقريره : ان نقول : لا شك أن الكـواكب إما ثـابتة وامـا سيارة . أمـا الكـواكب الثابتـة فإن تـأثيراتهـا أقوى من تـأثيـرات السيـارات . ويـدل عليـه وجهان[٧] :

الأول : انا بيّنّا : ان الفلاسفة اتفقوا على أن الاجسام مرتبة على ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : التي لا تتأثر . وهما الكرتـان العاليتـان ـ أعني الفلك الأعظم، وتلك الثوابت وهذه المرتبة أشرف المراتب وأعلاها .

والمرتبة الأخيـرة : هي مرتبـة الجسم ، الذي لا يتـأثر ولا يؤثـر وهما الكرتان السافلتان :

---

(٦) سقط (ت) .

(٧) وجوه : الأصل .

احداهما : كرة اللطيف ـ أعني الهواء والنار ـ .

والثانية : كرة الكثيف ـ أعني الماء والأرض ـ فهاتان الكرتان : تقبلان (الآثار من الكرات العالية ، وليس لها تأثير في شيء آخر . وأما المرتبة المتوسطة فهي التي تقبل)[8] الآثار من الكرتين العاليتين وتؤديها إلى الكرتين السافلتين ، وهي الكرات السبعة التي حصلت فيها السيارات السبعة . وهذا الرأي متفق عليه بين الفلاسفة ، والاستقصاء فيه مذكور في باب صفات الكواكب . وهذه الاعتبارات تدل على سبيل الاجمال : على أن الثوابت أقوى وأكمل من السيارات .

والوجه الثاني : في بيان أن الثوابت أقوى من السيارات : هو : انها أكمل من السيارات في أمور ثلاثة :

أولها : انها أقرب في درجة المعلولية والعبودية إلى المبدأ الأول من هذه السيارات ، وذلك القرب هو المتبع لكل الكمالات[10] .

وثانيها : انها كثيرة في العدد جداً ، والكثرة مظنة للقوة ، وأيضاً ، فالثوابت التي في العظم الأول : اعظم قدراً من كل السيارات إلا الشمس[11] ، والعظم في الجرمية ، يفيد العظم في القوة .

وثالثها : انها ابطأ حركة . فيكون بقاؤها في الدرجة الواحدة أدوم .

وقد علمت في الطبيعيات : ان دوام المسامتة ، يوجب كمال القدرة . فثبت بهذه البيانات : الكواكب الثابتة أقوى قوة ، وأعمل تأثيراً من السيارات وأيضاً: الاحكاميون اتفقوا على أنه إذا وقع منها على موضع معين من الطوالع أعطت عطايا قوية . أما في السعادة ، في النحوسة . وإذا ثبت هذا ، فنقول :

---

(٨) من (طا) .

(٩) من (طا) .

(١٠) سقط (طا) .

(١١) بما فيها الشمس (ل) .

ان الأحكاميين اتفقوا على أنهم لم يعرفوا من طبائعها إلا القليل . وإذا كان الأمر كذلك فقد ظهر الخبط والصعوبة في هذا العلم بسبب الجهل .

وأما السيارات : فنقول : هب أن طبائعها صارت معلومة ، إلا أنه بقيت الصعوبة من وجوه :

الأول : ان امتزاجات الكواكب ، ومناسباتها بحسب كل : حد ، ووجه ، وصلة ، ومثلثة ومنزل من منازل القمر ، ودرجة معينة من الدرجات الثلثمائة والستين : تصير غير متناهية ، وما لا يتناهى كيف يعرف معرفته ؟

والثاني : هب ان مواضع الكواكب وامتزاجاتها صارت معلومة ، إلا أن أحكام طوالع الوقت قد تندفع بحسب الطوالع الأصلية ، وبحسب الأحوال الماضية في الفلك . ومن الذي يمكنه الوقوف على جميع الأحوال الماضية في الفلك ؟

والثالثة : انه كما يعتبر في حصول الأثر ، حصول العلة الفاعلية ، فكذلك يعتبر في حصوله ، حصول العلة القابلية ، ولهذا السبب اتفق المنجمون على أنه إذا ولد على الطالع : الواحد ابن ملك ، وابن قصاب ، أو خباز (فإنه لا يتساوى أثر ذلك الطالع فيهما . فعلمنا : ان آثار الطوالع)[١٢] تختلف بحسب اختلاف أحوال المادة السفلية ، لكن المواد السفلية سريعة التغير ، شديدة التبدل . فكيف يمكن الوقوف على أحوالها ؟ فهذا ضبط الوجوه المذكورة في بيان أن الوقوف على أحوال هذا العلم بالتمام والكمال : صعب . إلا أن العقلاء اتفقوا على أن ما لا يدرك كله ، لا يترك كله . فهذا العلم وإن كان صعب المرام من هذه الوجوه ، إلا أن الاستقراء يدل على حصول النفع العظيم فيه . وإذا كان كذلك ، وجب الاشتغال بتحصيله ، والاعتناء بشأنه ، فإن القليل منه كثير ، بالنسبة إلى احوال مصالح البشر (والله أعلم)[١٣] .

---

(١٢) من (ل، طا) .

(١٣) من (ل، طا) .

الفصل الثالث

فـــي

الطريق الذي حصل به الوقوف على طبائع الأجرام الفلكية

(اعلم : ان الطريق إليه أحد أمور ثلاثة : القياس والتجربة والوحي .

أما القياس)[1] فهـو أنهـم لما شـاهدوا الكمـودة في لون «زحـل» وهذه الكمودة تناسب السواد، حكموا عليه بكونه بارداً يابساً ، ولما شاهدوا الحمرة في لـون «المريـخ» وهذا اللون يشبـه لون النـار ـ حكموا عليـه بكـونـه حـاراً يابساً ـ .

والمختار عندنا : ان هذا الطريق ضعيف جداً ، لا يجوز التعويل عليه . لأنه ثبت في علم الطب : ان الاستـدلال بالألـوان المخصوصـة على حصول الطبائع المخصوصة ، أضعف أقسام الدلائل . بل الحق : ان هذه الألوان دالة دلالة ضعيفة على هذه الطبائع ، فلما أضافوا إليها التجارب ، خرجت التجربة مـطابقة لهـذا القياس ، فحصلت معـرفة طبـائعها بنـاء على مجموع الأمـرين القيـاس هو المبـدأ المحرك للعقـول والخواطـر ، وهذه التجـارب هي التمام والكمال .

واعلم : ان طريق التجربة : هو انه متى حدث نوع من أنواع الحوادث في هذا العالم ، فن صاحب التجربة يتعرف أن الأوضاع الفلكية كيف كانت ؟ تعرفاً على (سبيل الاستقصاء والكمال ، فإذا وقع مثل ذلك الحادث مرة ثانية وثـالثة ورابعـة وخامسـة)[2] وتعرف الأحـوال الفلكية ، وجـدها مثـل الحالـة

---

(١) من (ل، طا) .

(٢) من (ل، طا) .

الأولى ، فحينئذ يحصل في القلب : ظن قوي بأن ذلك الوضع الفلكي المعين يوجب حدوث النوع الفلاني من الحوادث في هذا العالم .

والحاصل : ان التجربة عبارة عن الاستدلال بحدوث الحوادث المخصوصة في هذا العالم ، على معرفة طبائع الأوضاع الفلكية . فإذا تأكدت تلك التجربة ، فبعدها يستدل بحصول ذلك الوضع الفلكي المعين ، على حدوث ذلك النوع من الحوادث في هذا العالم .

واعلم : ان هذا الاستدلال قد اعتبره أهل الأرض من الزمان الأقدم إلى الآن . فمن أراد أن يصير ماهراً في هذا العلم ، وجب عليه أنه كلما رأى نوعاً من الحوادث في هذا العالم ، ان يستقصي في تعرف الوضع الفلكي المقارن لحدوث ذلك الحادث ، ويقابل تجربته بأقوال المتقدمين ، فإذا واظب على هذا الطريق مدة مديدة واتفق أن كانت نفسه مناسبة . لهذا العلم بحسب الفطرة الأصلية : يبلغ فيه مبلغاً عظيماً ، فهذا بيان طريق القياس والتجربة .

وأما الطريق الثالث وهو طريق الوحي الالهام : فهذا أيضاً متفق عليه بين أصحاب هذا العلم .

حكى : «تنكلوشا» : ان «ذواناي»[٣] سيد البشر . لما بالغ في تصفية النفس ، ورياضة الذهن ، لاحت له من الصور الفلكية ، ما لا يمكن وصفه .

واعلم : انك لا ترى ديناً من الأديان ، ولا مذهباً من المذاهب ، إلا وأكثر أصوله يكون مبنياً على النقل عن السلف . فلا يبعد مثله أيضاً في هذا العلم (والله أعلم)[٥] .

---

(٣) تنكلو (طا) .

(٤) هو اباتي شتية شدة البشر (ت) .

(٥) من (ل، طا) .

الفصل الرابع

في

الشرائط الكلية المعتبرة في رعاية هذا النوع

اتفق[1] المحققون على أنه لا بد من رعاية أمور :

الشرط الأول : (ان من أتى بشيء من هذه الأعمال ، ثم يكون شاكاً فيه : لم ينتفع به ، والسبب فيه وجوه :

الأول)[2] أن تأثيرات أرواح الكواكب أقوى من تأثيرات أجسادها . فإذا قوي الاعتقاد في صحة تلك الأعمال صارت أرواح البشرية معاضدة للأرواح العلوية . كما صارت المواد السفلية معاضد للأجرام العلوية . فلا جرم تقوي التأثيرات . أما إذا لم يحصل الاعتقاد القوي ، زالت المؤثرات الروحانية ، وبقيت الجسمانية خالية عن الروحانيات ، فلا جرم ضعف الأثر . **ولهذا السبب قال بطليموس** : **«علم النجوم منك ومنها» والسبب الثاني** : ان الروحانيات العلوية مطلعة على ما في قلوبنا وكما أن في هذا العالم من راجع ملكاً ، والتمس منه شيئاً ثم أنه ظهر لذلك الملك أن ذلك الرجل لا يوثق بقوله ، ولا يلتفت إلى قوله ، فإن ذلك الملك لا يسعى في تحصيل حاجاته . فكذا ههنا . **والسبب الثالث** : انه إذا لم يعتقد في صحة تلك الأعمال . فالظاهر : انه لا يبالغ في جميع تلك الشرائط ، فلا جرم يفوت المقصود .

الشرط الثاني : انه إذا قرب للأرواح ، أنواعاً من القرابين ، ولم يجد منها أثراً . فالواجب أن لا ينقطع عن ذلك العمل ، وأن لا يتركها . فإن من

---

(١) الفصل الرابع في الشرائط الفلكية (ت) .

(٢) من (ل، طا) .

عرف أنه كيف يمكنه التقرب إلى الملك العظيم (من ملوك الأرض)[٣] علم أن تحمل العناء الكثير في هذا العلم : هين .

قال«أرسطو»[٤] : «كنت مشتغلاً بهذا العالم صباحاً ومساء . فإن وجدت أثراً حمدته ، وأن لم أجد[٥] الأثر ، لم أسي الظن به ، وإن طالت المدة وتراخت الأيام . ورب شيء كان يعسر ، ثم اني ما كنت انقطع عن المطلوب ، حتى أبلغه» .

ويجب أن يكون سبيل الطالب لهذا العلم ، سبيل العاشق ، إذا لم يسامحه معشوقه . وسبيل من أراد الوصول إلى خدمة ملك ولا يقبله ، فإنه يبذل غاية الجهد ، رجاء الفوز بالمطلوب .

الشرط الثالث : ان من الناس من يظن أن الانسان لا يدرك إلا ما دل عليه طالعه .

واعلم أن الناس في هذا الباب على ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : الذين تدل طوالعهم الأصلية على كونهم مستعدين لهذا العلم . وهؤلاء إذا اشتغلوا بهذا العلم ، وصلوا إلى المطلوب . إلا أنه لما كانت مراتب القوة والضعف غير متناهية في الصلاحية ، كانت مراتب الحصول غير متناهية .

المرتبة الثانية : الذين لم يحصل في طوالعهم (ما لا يعين ، ولا)[٦] ما يمنع وهؤلاء ان واظبوا على العمل ، وصلوا إلى نصيب كامل .

والمرتبة الثالثة : الذين حصلت في طوالهم ما يمنع)[٧] ومراتب الدلائل المانعة غير متناهية ، فكذلك مراتب الامتناع غير متناهية .

---

(٣) سقط (ل، طا) .

(٤) أرسطالينوس (ل، طا) .

(٥) وان لم أجد للأثر لم أسيء الظن به ، فقرب كل شيء كان بعيداً ، ثم اني ما كنت . . . الخ (ب) .

(٦) من (ل) والتصحيح من (طا) .

(٧) من (ل، طا) .

واعلم : ان الوصول إلى هذا العلم ، يوجب خروج الانسان من حد الانسانية ، ودخوله في عالم الملائكية والكمال في كل شيء عزيز ، لا سيما في أكمل الكمالات ، وأعلى الدرجات . ولا ينبغي أن يعتقد الرجل : ان كل احد هو أهل لهذا العلْم فإذا اشتغل واحد بهذا العلم ، ولم يفز منه بطائل ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك دليلاً على بطلان هذا العلم . فإنا نرى الحرف الخسيسة ، والصنائع النازلة قد يتعب الإنسان نفسه في تعلمها سنين ، ثم انه لا يتعلمها كما ينبغي (فإذا كان هذا مشاهداً في أخس الحرف ، فكيف الحال في أعلى الصنائع)[٨] .

الشرط الرابع : اتفقوا على أن من شرائط هذا العلم : المبالغة في الكمال ، والسبب فيه وجوه :

الأول : ان النفوس الناطقة ، قد ثبت أنها من جنس الأرواح الفلكية ، فتكون مؤثرة . وهذه الصناعة ـ لو تمت ـ أفادت السلطنة التامة على الأرواح والأجساد . فإذا وقف الغير على أن إنساناً اشتغل بهذه الأعمال ، حصلت النفرة الشديدة في قلوبهم ، والرغبة التامة في إبطال تلك الأعمال وإفسادها ، فتبطل تلك الأعمال بالكلية .

والثاني : ان اشاعة هذا العلم : على خلاف مصالح العالم . لأن استيلاء الرجل الواحد على كلية العالم : أمر على خلاف نظام العالم .

الثالث : ان الشيء إذا كان عزيزاً بولغ في حفظه وكتمانه . وعدم المبالغة في الحفظ والكتمان يدل على أنه لا وقع له عنده ، وقد بيّنّا : ان ضعف الاعتقاد فيه ، يوهن هذه الأعمال .

والشرط الخامس : اتفقوا على أن ممارسة هذه الأعمال في الليل ، أولى منها في النهار . قال «أرسطو» : «ان الشمس سلطان قاهر ، فهو بكمال سلطته ، يقهر جميع الأرواح ، فلا يقوى شيء منها على الفعل» .

---

(٨) من (ل، طا) .

وأيضاً : الحواس في النهار ، تكون مشغولة بالمحسوسات ، فلا تحصل جمعية القلب ، وفي الليل تكون الحواس معطلة ، فكانت جمعية القلب في الليل أكمل[٩] .

وقال «هرمس» : «ان خير ما يعمل به العامل ، هو ما يخفى عن اعين البشر وشروق الشمس . لأن عيون البشر جاذبة بروحانيتها قوة النيرنج وشروق الشمس قوة تبطل قوة النيرنجات»)[١٠] ثم قال : «اعمل نيرنجات القطيعة وعقد الشهوة ، ودخنها كلها بالليل ، واحترز فيها عن العيون اللازمة» .

الشرط السادس: اجمعوا على أن صاحب هذا العمل ، كلما كان إقباله على أبواب البر والخير أكثر كانت أعماله أكمل . لأن الغالب على طبيعة العالم هو الخير . وأما الشر فمغلوب . فإذا اعتضد عمله بالجانب القاهر الغالب ، كان ذلك العمل : أكمل وأفضل .

الشرط السابع : ان لا يأكل من الحيوانات ، ويقتصر على الخبز والملح ونبات الأرض . والسبب فيه أنْ النفوس البشرية مشغوفة باللذات الجسدانية ، فإذا وصل إليها ، أقبل عليها ، وغاص فيها[١١] ، وانصرف عن الجانب الأعلى (وإذا لم يجدها وبقي محروماً عنها ، عاد بطبعه إلى الجانب)[١١] الأصلي (والمركز)[١٢] ، الفطري .

الشرط الثامن : ان لا يستعمل الروحانيات في الأشياء الحقيرة ، بل في الأشياء العظيمة العالية . بحسب ما يليق به[١٣] ، وبكل روحاني . وان يحترز عن الرجوع إليها في كل مراد . لأن ذلك يشبه سوء الأدب[١٤] ، وقد يؤدي إلى هلاك الطالب)[١٥] .

---

(٩) بالمحسوسات فلا تحصل جمعية القلب في الليل أكمل (ت) .

(١٠) من (ل، طا) .

(١١) من (ل، طا) .

(١٢) من (ل، طا) .

(١٣) ما يليق بكل روحاني (ل، طا) .

(١٤) السؤالات (ت) .

(١٥) من (ل) .

الشرط التاسع : ان يكون المباشر لهذه الأعمال جامعاً لأمور أربعة :

أولها : ان يكون عالماً بالعلوم الإلهية متفقهاً فيها لأنه يحصل للنفس من هذا العلم ، نوع[١٦] من القوة ، لا يحصل البتة من سائر العلوم .

وثانيها : ان يكون عالماً بجميع الأقسام الثلاثة من علم النجوم .

فالأول : ان يكون عالماً بهيئة السموات والأرض فإن علمه بذلك،، مما يفيد انجذاب روحانيته إلى الجانب الأعلى .

والثاني : ان يكون متيقناً من معرفة الزيجات حتى يمكنه ان يعرف مواضع الكواكب على الحقيقة . والثاني : ان يكون متبحراً في علم الأحكام ، حتى يمكنه أن يعرف آثار الكواكب ، في حالتي البساطة والتركيب .

والأمر الثالث من العلوم المهمة لصاحب هذه الصناعة علم الأخلاق (حتى يكون عالماً بأن الأخلاق الفاضلة ، ما هي ؟ وان الاخلاق المذمومة . ما هي ؟ فيمكنه تطهير النفس عن الأخلاق المذمومة ، وتزيينها بالأخلاق)[١٧] الفاضلة .

والأمر الرابع من الأمور المهمة في هذا الباب : ان تكون نفسه نفساً حية لا ميتة . والمراد من النفس الحية : النفس التي إذا لاح لها بشيء من عالم الروحانيات ، انبعثت واشتاقت واضطرب قلبه وخشعت نفسه .

ولما كان اجتماع هذه الأمور الأربعة في الإنسان الواحد كالنادر، (لا جرم كان حصول الكمال في هذا العلم كالنادر)[١٨] .

الشرط العاشر : ان يكون صبوراً وقوراً ، ثابت القلب ، قادراً على الجلوس في الأكنة الخالية ، والمفاوز البعيدة عن الناس ، ويجب أن يكون عطر البدن ، بعيداً عن الأوساخ (والله أعلم)[١٩] .

---

(١٦) لصاحب العلم (ت) وقد كتبنا كلمة الأمر بدل النوع .

(١٧) من (ل، طا) .

(١٨) من (ل، طا) .

(١٩) من (ل، طا) .

الفصل الخامس
فـــي
تلخيص ، الأصول المعتبرة في هذا الباب

قد ذكرنا[1]: ان الطلسم عبارة عن تمزيج الأسباب السماوية الفعـالة ، بالأسباب المنفعلة الأرضية ، لأحداث أمر يخالف للعادة ، أو لمنع حدوث أمر يوافق العادة . وإذا كان كذلك ، فهذا العلم إنما يتم بمعرفة الأسباب الفعالة السماوية ، ومعرفة الأسباب القابلة الأرضية . فمن عرف هذين النوعين ، وقدر على الجمع بينهما : وصل إلى غرضه لأن السبب الفاعـل إذا اتصل بالقابل ، وجب ظهور الأثر .

وإذا عرفت هذا ، فنقول : الكلام فيه مرتب على قسمين :

احدهما : في بيان المؤثرات العلوية .

والثاني : في بيان المنفعلة[2] السفلية .

---

(١) الفصل الخامس : في تلخيص الأمور. . . الخ : غير (ل، طا) .

(٢) المتممات (ل، طا) ولاحظ أن المؤلف سيقول فيما بعد: القسم الثاني في الأمور التي يجب معرفتها عن الأجسام القابلة السفلية . وفي (ت) الفاعلية بدل القابلة .

القسم الأول
في
تفصيل أحوال المؤثرات العلوية

اعلم[1]: ان الأسباب السماوية : اما الكواكب ، واما النقط[2] ، وأما البروج[3] .

النوع الأول
البحث عن انواع[4] الكواكب

واعلم : انها اما سيارة ، واما ثابتة .

أما السيارات : فقد أطبقوا على أنها مؤثرات في أحوال هذا العالم .

وأما الثوابت ، فلقائل أن يقول : انها أقوى في التأثير من السيارات ، ويدل عليه وجوه :

الأول : انها أقرب في درجة المعلولية[5] من المبدأ الأول . وذلك يوجب كمال القوة .

والثاني : (ان التي في العظم الأول منها : اعظم جرماً من السيارة . إلا الشمس)[6] .

---

(١) عبارة (ت): أما القسم الأول فاعلم .... الخ .

(٢) النقطة (ل) .

(٣) وأما البروج . وأما اجزاء البروج (ل ، طا) .

(٤) أحوال (ل ، طا) .

(٥) العلوية (ل) .

(٦) من (ل ، طا) .

والثالث : انها أبطء حركة . فتكون مسافاتها أقـوم ، فتكون أقـوى في التـأثير ولقـائل[٧] أن يقـول: (انـه يجب ان تكـون)[٨] السيـارات أقـوى (في التأثير)[٩] ويدل عليه وجوه :

الأول : انها أقرب إلى هذا العالم من الثوابت .

والثاني : ان الثوابت كأسمها ثوابت . فلا يليق بها أن تكون عللاً لهذه الحوادث ، التي هي سريعة في هذا العالم .

والثالث : ان الثوابت لا يتغير نسب بعضها إلى بعض ، لا في الـطول ولا في العرض . لأنها مركوزة في كرة واحدة ، بخلاف السيارت ، فـإن كل واحدة منها مركوزة في كرة اخرى (ولكل كرة حركة على حـدة)[١٠] فلا جـرم تختلف حركات كراتها في الأطوال وفي العروض . فتحصل النسب المختلفة التي يمكن أن تكون مباديء لحدوث الحوادث في هذا العالـم .

والرابع : ان هذه السيارات تمر بتلك الثوابت ، فتمتـزج بهذا الـطريق أنوار بعض تلك الثوابت بالبعض .

فثبت بهذا الطريق : ان الأهم في علم النجوم : معرفة طبائع السيارات (ثم بعـدها معـرفة طبـائع الثـوابت . واعلم : انه كمـا أن البحث عن طبائـع السيارات)[١١] أهم من البحث عن طبائع الثوابت .

فكـذا البحث عن معـرفـة (أحـوال القمــر)[١٢] أهم المهمـات . لأن الأسباب الأربعة المذكورة موجودة فيه :

---

(٧) ولمجيب ان يجب فيقول (ل، طا) .
(٨) من (ل، طا) .
(٩) من (ل، طا) .
(١٠) من (ل، طا) وحركة سقط (طا) .
(١١) من (ل، طا) وفي (ت): تصحيف .
(١٢) سقط (ل) .

فالأول : ان أقرب الكواكب إلى هذا العالم : القمر وآثاره تصل إلى هذا العالم من غير واسطة . وأما آثار سائر الكواكب فإنها لا تصل إلى هذا العالم إلا بواسطة القمر . فوجب أن يكون البحث عن حال القمر ، أهم من غيره .

والثاني : ان احوال هذا العالم سريعة التغير والدوران . وأحوال القمر أيضاً كذلك .

والثالث : ان بسبب سرعة حركة القمر ، تمتزج أنوار الكواكب بعضها بالبعض تلك الامتزاجات تختلف حال الآثار الحاصلة في هذا العالم .

والرابع : ان أقوى الفاعلين هي الحرارة ، وأشد المنفعلتين استعداداً لقبول الأثر هو الرطوبة . ومتى لقي الفاعل القوي في التأثير : المنفعل القوي في القبول : قوي الأثر ، وكمل الفعل . فلهذا السبب كان الموجب لحدوث الكائنات تأثير الحرارة في الرطوبة . وينبوع الحرارة هو الشمس وينبوع الرطوبة هو القمر . فكأن الشمس كالأب ، والقمر كالأم . وعند اجتماعهما تحدث المواليد . وأما سائر الكواكب فهي كالأعوان . فلهذا السبب وجب الاعتناء بمعرفة أحوال النيرين .

ثم نؤكد ما ذكرناه بوجوه أخرى :

الأول : ان سلطان النهار : الشمس . وسلطان الليل : القمر . والزمان ينقسم إلى هذين القسمين : الليل والنهار .

والثاني : انهم اجمعوا على أن لطالع الاستقبال والاجتماع أثراً عظيماً في أحوال هذا العالم ، ولم يعتبروا ، أحوال الاجتماع والاستقبال في سائر الكواكب ، مثل ما اعتبروا ، في النيرين .

والثالث: ان الأطباء أطبقوا ، على توزيع البحرانات ، على أحوال حركة القمر . وعلى توزيع احوال المد والجزر في البحار ، على أحوال حركة القمر .

والرابع[١٣] : ان القمر شديد الاتصال بالشمس . بدليل : ان بيته متصل ببيت الشمس ، وبيت شرفه متصل ببيت شرف الشمس . بل قالوا : ان شرف الشمس في التاسع عشر من الحمل ، والقمر إذا قارن الشمس ، فإنه لا يصير ممكن الرؤية ، إلا إذا تباعد عنها بمقدار اثني عشرة درجة . ولما كانت الدرجات قد تختلف مقاديرها ، بسبب اختلاف المطالع ، جعلوا درجة شرف القمر في الثالثة من الثور . وذلك يدل على مناسبة شديدة بينهما .

والخامس : انهما متشابهان في عظم الجرم ، بحسب الحس .

وإذا عرفت هذا الأصل ، ظهر أن الشارع في هذا العلم ، يجب أن يكون عالماً بطبائع الكواكب السيارة ، وبطبائع الكواكب الثابتة ، وبكيفية مزج بعضها بالبعض . وأهم المهمات عنده : ان يكون عالماً بجميع الأقسام والممكنة في سعودة القمر ، وفي نحوسته ، وأن يكون عالماً بجميع سعادات الكواكب ونحوساتها ، حتى إذا أراد الشروع في عمل ، أمكنه أن يراعي حال قوة الكوكب المناسب لذلك العمل ، ويراعي حال القمر ، حتى يكون موصوفاً بالصفات اللائقة بذلك العمل .

إذا عرفت هذا فنقول : يجب عليه الاستقصاء في صفات كل واحد من الكواكب في سعادته ونحوسته ، وذكورته وأنوثته ، وحرارته وبرودته . ويجب عليه الاستقصاء في معرفة ما لكل واحد من الكواكب من أقسام المعادن والنبات والحيوان (ومن أقسام اعضاء الانسان والحيوان)[١٤] وكلما كان أكثر إحاطة بهذه الأقسام كان انتفاعه به أكمل ، وقدرته على هذه الأعمال أصدق .

وأما السيارات . فنقول : الشمس والمريخ حاران يابسان ، لكن الشمس بحرها ويبسها مصلحة والمريخ مفسد وأما المشتري والرأس ، فهما حاران رطبان ، لكن المشتري في غاية الصلاح ، والرأس ليس كذلك . وأما

---

(١٣) القسم الرابع (ت) .
(١٤) من (ل، طا) .

الـزهرة والقمـر فهما بـاردان رطبان ، لكن إصـلاح الزهـرة أكثر . وأمـا زحل وعطارد والذنب ، فهي باردة يابسـة ، إلا أن عطارد مصلح ، وزحـل والذنب مفسدان .

وأما الثوابت : فلا شك أن معرفة طبائعها صعبـة . وذكروا في طـريـق تحصيل هذه المعرفة وجوهاً :

الطريق الأول : الاستدلال بألوانها على طبائعها :

فكل كوكب يكون لونـه مساويـاً للون بعض السيارات ، أضـافوا طبعـه ومزاجه إليه (وما وجدوا لونه مركباً من لوني كوكبين من السيارة ، أضافوا طبيعته إليهما)[١٥] .

قـال «زردشت» : «البيابـانيـة[١٦] الحمـر والصفـر والهـامـات والكمـدة والملطخات : كلها نحوس قاطعة» .

والطريـق الثاني : الاستدلال بأقدارها :

قال «عمر بن الفرحان[١٧] الطبري» : «إنما يدل على الشرف والرفعة : الكواكب التي في القدر الأول والثاني والثالث . فأما الكواكب التي في القدر الأول ، فإنها تدل على الملك والخلافة . والتي في القدر الثـاني فإنهـا تدل على ما دون ذلك . وكذا القول في التي تكون في القدر الثالث» .

وقـال «زردشت» : «أجل كـوكب في الفلك من البيـابـانيـة : الشعـري اليمـانية ـ وهي الغبـور ـ فإن اتفق كـونها على درجـة الطالـع ، اعطي الملك والمال . وإن اتفق كونها على درجة (وسط السماء أعطت الغلبة والسلطان وان اتفق كونها في درجة)[١٨] التاسع ، أعطت النبوة . وهي كوكب سعد صرف ،

---

(١٥) من (ل، طا) .

(١٦) البايناتة (و) البايينات (ت) والهامات والكهدة واللحظات (ت) .

(١٧) عمر بن فرخان الطبري (طا) .

(١٨) من (ل، طا) .

معبود العرب في القديم . وان البهائم لتسر به إذا رأته ، وطبعه طبع المشتري والزهرة ، لأنه يشبه كل واحد منهما في اللون وفي الحجم» .

وقال في كتاب طبقاتا: «ان النظر إلى الشعرى اليمانية يسكن الحمى الممتزجة من الصفراء والسوداء» .

واعلم : ان الذي يمكن اعتباره في صفات الثوابت : جموع أشياء :
أحدها : اللون . والثاني : المقدار . والثالث : القرب من سمت الرأس ، والبعد منه .

فالذي يكون قريباً من سمت الرأس يكون أثره أقوى . ولذلك[٢٠] قيل: «ان كوكب سهيل، قوته في بلاد اليمن، أكثر من قوته في هذه البلاد» .

والرابع : قال «هرمس»: «الكواكب البيابانية تعمل في سائر البيوت ، إذا وقعت على درجاتها» وقال آخر: «انها لا تؤثر إلا إذا وقفت على أول الطالع والعاشر الأول»[٢١] ولكن جربتها فلم أجد تأثيرها يقوى إلا إذا كانت على درجة الطالع ووسط السماء» **والخامس** : قال محمد بن جابرالبتاني[٢٢] :قد تتصل المتحيرة بالثابتة إذا كان بينهما بعد تسديس أو تربيع أو تثليث أو مقابلة ولكن لأجل بطء حركات هذه الثوابت ، لا يعتد باتصالات المتحيرة بها ، ولا بنظرها إلى بعض الدرجات» .

وقال بعض العلماء: «اجمع أهل الصنعة: على أن فعل أحد الثابتة إنما يقوى إذا كان في درجة الوتد ، أو مع بعض السهام ، أو الكواكب السيارة في درجة واحدة . أما البواقي فضعيفة جداً » .

ولنكتف بهذا القدر من أحكام النابتات .

---

(١٩) الكتاب (ت) .
(٢٠) تصحيف في (ت) والتصحيح من (ل) .
(٢١) سقط (ل، طا) .
(٢٢) البایاتي (ت) .

النوع الثاني

البحث عن أحوال النقط الفلكية المؤثرة

وهم ثلاثة أنواع :

النوع الأول[٢٣] : معرفة الرأس والذنب . فإنهم أطبقوا على ان لهما آثاراً قوية .

النوع الثاني : معرفة السهام . وأطبقوا أيضاً : على آثار قوية لها[٢٤] لا سيما سهم السعادة وسهم الغيب . إلا أن في التحقيق: قوة السهم مستفادة من قوة الكوكبين[٢٥] اللذين منهما يستخرج ذلك السهم .

النوع الثالث : النقط التي تنتهي التسييرات[٢٦] إليها . وقد اتفقوا على ان لها أيضاً : آثاراً قوية .

النوع[٢٧] الثالث

معرفة طبيعة الفلك

اعلم[٢٨] : انهم قسموا الفلك من وجوه كثيرة :

---

(٢٣) النوع الأول: معرفة رأس جوز هو القمر وذنبه ومعرفة الرأس والذنب . . . الخ (ت) .

(٢٤) من (ل، طا) .

(٢٥) قوة الكواكب ومنها يستخرج (ت) .

(٢٦) ينتهي الميزان (ت) .

(٢٧) القسم الثالث في معرفة الفلك (ت) .

(٢٨) لاحظ : ان ناسخ مخطوطة (لا له لي) يقول : انه وجد القسم الثالث في معرفة طبيعة الفلك . في المخطوطة التي ينقل منها . وبعد النقل وجد مخطوطة اخرى فيها القسم الثالث مختلفة عن المخطوطة التي ينقل منها . فنقل ما في المخطوطتين للفائدة . وهذا نص المنقول عن المخطوطة الأخرى :

القسم الثالث : في معرفة طبيعة الفلك: واتفقوا على قسمة الفلك من وجوه كثيرة .

فالنوع الأول : قسمة الفلك باثني عشر قسماً . والسبب الأقوى فيه : ان الناس وجدوا السنة تنقسم الى الفصول الأربعة بسبب حصول الشمس في الأرباع الأربعة من الفلك فلهذا =

فالنوع الأول : قسمته نصفين . وقد اعتبروا هذا النوع في القسمة على وجوه كثيرة :

= السبب قسموا دور الفلك بأربعة أقسام . ثم وجدوا لكل فصل من الفصول الأربعة : أولاً ، ووسطاً ، ونهاية . فلا جرم ، صار دور الفلك مقسوماً باثني عشر قسمـاً . واعلم : ان هذا التقسيم يقع على وجهين : الأول : ان يعتبر حاله بسبب البروج . واعلم : ان بسبب تقاطع منطقة الفلك الأعظم ، ومنطقة البروج : حصل نقطتان عليهما التقاطع . وهما نقطتا الحمل والميزان . ونقطتان هما غايتا المباينة . وهما نقطتان السرطان والجدي والاعتدال اشرف من الافراط ، فنقطتا التقاطـع ، أشرف من نقـطتي الانقلاب . والحـرارة اشرف من البـرودة . فجلعوا نقطتي الاعتـدال حارتين ، ونقـطتي الانقلاب بـاردتين ، ثم أن اليبوسـة أفضل من الرطوبة . لأن اليبوسـة عبارة عن المنـع من الانفعال ، والـرطوبـة عبارة : عن الانفعـال . فاليبوسة أشرف من الرطوبة . ومعلوم : ان عند انتقال الشمس إلى الحمل ، ينتقل الزمان من الشتاء الى الربيع ، فتحدث لكلية العالم : الحياة والبهجة . وعند انتقال الشمس من السنبلة إلى الميزان ، ينتقل الزمان من الصيف الى الخريف ، وهو انتقال من الكمال إلى النقصان . فالحمل أشرف من الميزان . فلا جرم جعـلوا الحمل حـاراً يابسـاً ، والميزان حـاراً رطباً . والجدي أشرف من السرطان ، لأن عند انتقال الشمس من الجوزاء الى السرطان ، تأخذ في الهبـوط ، ونقصان النهـار ، وزيادة الليـل . وعند الانتقـال من القوس الى الجـدي ، تنتقل الشمس من الهبوط إلى الصعود ، ومن غاية انتقاص النهار إلى ازدياده . فالجدي افضل من السرطان ، فلهذا جعلوا الجدي بارداً رطباً ، فصارت طبائع هذه البروج الأربعة معلومة .

ثم نقول : الحرارة والبرودة فاعلتان : واليبوسة والرطوبة منفعلتان . والفاعل قوي ، والمنفعل ضعيف ، فلو توالي حاران ، أو باردان ، لعظم التسخين أو التبريد ، ولهلك العالم . فوجب أن يحصل برج حار ، ثم برج بارد ، ثم حار ، ثم بارد . وأما النقطتان ، فلو حصل يابس ثم رطب ، لاعتدل كل واحد منهما بالآخر ، ولبطل تأثير كل واحد منهما ، فالأصوب أن يحصل يابسان ، ثم رطبان . وهكذا على الترتيب . وإذا ظهرت هذه المقدمـات ، وجب أن يكون الأول حاراً يابساً ، والثاني بارداً يابساً ، والثالث حاراً رطباً ، والرابع بارداً رطباً . وكذا القول في الأربعة الثانية والثالثة .

وإذا عرفت هذا فنقول : قد عرفت : ان اربعة منها متقلبة ، وهي أوائل الفصول .

والأربعة الثانية : ثابتة ، وهي أوساط الفصول ، والأربعة الثالثة ذوات الجسدين .

والوجه الثاني في قسمة الفلك باثني عشر قسماً : القسمة المبنية على الطالع . وما رأيت لأحد في تعيين هذه البيوت : علة مناسبة . والذي حصلته ان نقول : ان اربعة منها : أوتاد . وهي الطالع والرابع والسابع والعاشر . أما الطالع فإنه يدل على الابتداء في كل شيء ويقال له بيت الحياء والنفس . والسبب فيه : ان درجة الطالع ظهرت بعد الخفاء ، كما أن الـولد =

الأول : أن أحد نصفي الفلك شرقي (والثاني غربي .

= ظهر في هذا العالم بعد الخفاء ، فلما حصلت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، لا جرم جعل الطالع دليلاً عليه .

واعلم : ان البرهان الأعظم في علم النجوم : هو كون أحدهما مشابهاً لـلآخر من بعض الوجوه ، وأما الوتد الثاني وهو الرابع فإنه وتد الأرض ، لأجل أنه تحت الأرض. له صفات : احدها : أنه وتد الأرض، وشبه الأصل الذي منه يظهر الطالع، ومنه يتولد فلأجرام جعل دليلاً على الآباء والأجداد ، ومشايخ أهل البيت . **وثانيها** : انهم نسبوا الأملاك والعقارات اليه . **ثالثها** : انه لما كان في غاية الخفاء ، نسبوا اليه عـواقب الأمور لكـون العواقب مخفيـة غير معلومة . وأما **الوتد الثالث** ، وهو السابع فهو بيت مقابل الطالع ، وهو يدل على المقابل . فلهذا يقال : انه بيت الأضداد والشركاء والأزواج . وأما الوتد الرابع ، وهو العـاشر ، فهـو أرفع بيت في الفلك فلهذا يقال : انه بيت للسلطان وللقوة ولما كان العاشر سابع الرابـع ، وكان الرابع دليلاً على الآباء ، كان **العاشر** دليلاً على الأمهات . فهذا هو الحكم على هذه البيوت الأربعة .

واعلم : انه حصل بيتان اخوان ينظر الطالع اليهما من التثليث . وهـذا النظر يفيـد كمال المحبـة والخير ، وهمـا الخامس والتـاسع ، لكن الخـامس تحت الأرض ، والتاسـع فوق الأرض . والذي يكون تحت الأرض أقل شرفاً مما يكون فوق الأرض. والجسماني أقل طرفاً من الروحاني، والأشرف منسوب إلى الأشرف ، فلأجرام جعلوا الخامس دليلاً على ما يفيد الفرح ، بسبب الروحانيات ، فصـار الخامس بيت الأولاد والـرسل والأخيـار والهدايـا وغلة البضائع ، وصار التاسع بيت الدين والنبوة والعلم والأفعال الصائبة ، وهو أيضاً بيت الأسفار الطويلة . إلا أن هذه الأسفار قد تفيد المنافـع العظيمـة ، وتفيد تهـذيب الأخلاق وريـاضة النفس ، والوقوف على الحقائق الخفية .

واعلم : انه حصل بيتان اخوان ، ينظر الطالـع إليهما من التسـديس . **فأحـدهما** : وهـو الثالث تحت الأرض. والثاني : وهـو الحادي عشـر فوق الأرض . وهـذا النظر يفيـد خيراً قليلاً . فلأجـرام جعلوا الثالث دليـلاً على الأخوة واخـوات والأقارب والأصهـار . لأن هذه الأشياء تفيد نوعاً من السرور الا انها قد تفيد أيضاً انواعاً من المكاره ، وأما الحادي عشر ، فلأجل كونه فوق الأرض، يدل على البهجة الروحانية التي لا تكـون كاملة ، فلهـذا جعلوه بيت الرجاء والاخوان والأرض والأصدقاء . فقد ذكرنا حكم هذه البيوت الثابتة .

بقيت أربعة أخرى ، لا ينظر الطالع اليها . وهي: الثاني والسادس والثامن والثاني عشـر فنقول: أما الثاني ـ وإن كان ساقطاً ـ إلا أنه يلي أشرف الأوتاد ، وهو الطالع ، فجعلوه بيت المـال ، لأن الانسان إذا حـدث ، فإنـه يحتـاج إلى المـال الـذي بـه يقـدر على تحصيـل المهمـات . وأما السـادس فهو سـاقط ، وليس في جوار بيت شـريـف ، فجعلوه دليلاً على الضعف والمرض، ولأنه في جوار الخامس ، فيدل على أشخاص يشبهون الأولاد ، إلا انهم =

والثاني : ان أحد نصفيه شمالي والثاني جنوبي)[٢٩] .
والثالث : (شمالي) الصاعد والهابط .
والرابع : ما فوق الأرض وما تحتها .

= يكونون في غاية السقوط ، وهم العبيد والدواب . وأما الثامن فهو ساقط ، وفي جوار بيت الأضداد ، فيدل على الموت والهلاك . وأيضاً : لما جعلنا السادس دليلاً على أول الشر ، وهو المرض ، وجب جعل الثامن دليلاً على تمام حصول الشر ، وهو الموت . وأيضاً : فالثامن بيت مال الضد والعدو ، وذلك يناسب موت الانسان . وأما الثاني عشر ، فهو ساقط . ومع ذلك فهو آخر البيوت ، ونهايتها . والشيء عند بلوغه إلى آخر مراتبه : يضعف ويحصل له الهموم فعلمنا : انه بيت الأعداء والمخالفين ، والغموم والسجن ، والسفلة والدواب . فهذا هو الذي تكلفناه في معرفة تعليل هذه البيوت .

ومن نظر في كلام غيرنا في هذا الباب ، عرف أن الذي ذكرناه ، وان كان متكلفاً ، فهو خير مما ذكره غيرنا . وإذا عرفت هذا فنقول : يتفرع عليه فروع :

الفرع الأول : ان هذه البيوت الاثني عشر منقسمة ، بحسب الأوتاد الأربعة بأربعة أقسام ، وفي كل قسم منها يقع الابتداء بالوتد ، وهو يدل على الحال الحاضر ، وعلى القوة والتمام ، وما يلي الأوتاد على بعض التمام ، والزائل ، وعلى الفوت . **الفرع الثاني**: الفرح . ان يكون عطارد في الطالع ، والقمر في الثالث والزهرة في الخامس ، والمريخ في السادس، والشمس في التاسع ، والمشتري في الحادي عشر ، والمريخ وزحل في الثاني عشر . **النوع الثاني**: قسمة الفلك بالمثلثات . **والنوع الثالث**: قسمة كل برج بالحدود تارة ، وبالوجوه ثانياً ، وبالذربجان ثالثاً ، وبالنهبهرات رابعاً ، وبالنهبهر خامساً ، وبالاثني عشريات سادساً ، **والسابع** : يجب اعتبار حال منازل القمر ، فان بعضها يصلح للأعمال السحرية ، وبعضها لا يصلح لها .

وفي أيدي الناس : كتاب يقولون انه لهرمس . وهذه الأحوال مشروحة فيه جيداً . **والثامن** : يجب اعتباره حال كل واحد من الدرجات الثلاثة مئة والستين . وشرح أحوال هذه الدرجات فيه روايات : احداها ؛ ما ينقلونه عن طمطم الهندي . **والثانية** : ما ينقلونه عن زردشت **والثالث** : ما أصلحه أحمد بن عبد الجليل السيجزي . **والتاسع** : معرفة أصحاب الساعات النهارية والليلية . و يقال : ان المدبر لكل واحد من تلك الساعات المخصوصة : روح معين في الفلك ، وله اسم معين . **والعاشر** : ان يعرف أحوال كل أحد من السيارات بحسب كل واحد من هذه البروج والبيوت ، حال بساطتها ، وحال أمتزاجها بغيرها .

وأهم المهمات أن يجمع جميع مناحس القمر ، وان يعرف جميع أقسام سعاداته . فهذا ضبط ما يتعلق بمعرفة الأدلاء الفلكية . أ . هـ .

(٢٩) من (ل ، طا) .

والنوع الثاني : قسمة الفلك إلى أربعة أقسام وهي على وجوه :

الأول : الربع[٣٠] الربيعي والصيفي والخريفي والشتوي . وذلك لأنهم وجدوا (السنة تنقسم إلى الفصول الأربعة، بسبب حصول الشمس في الأرباع الأربعة)[٣١]من الفلك ، فلاجرام قسموا دور الفلك بأربعة أقسام . ثم لما رأوا لكل فصل : أولاً ووسطاً ونهاية : قسموا كل ربع إلى ثلاثة أقسام ، فانقسم دور الفلك بإثني عشر قسماً[٣٢] .

والثاني[٣٣]: ان الشيء الذي يحدث بعد العدم ، أو يظهر بعد الخفاء ، كالولد الذي ينفصل عن بطن الأم ، لا بد وأن يطلع في تلك اللحظة درجة معينة من الفلك . فتلك الدرجة لما ظهرت بعد الخفاء ، كانت مشابهة لأحوال ذلك الولد الذي ظهر بعد الخفاء ، فجعلوا تلك الدرجة دليلاً على أحوال ذلك الحادث ، ثم قسموا دور الفلك من تلك النقطة بإثني عشر قسماً . وهي البيوت الموجودة في صورة الطالع .

الثالث[٣٤]: انهم قسموا الفلك إلى المثلثات الأربعة وهي المثلثة : النارية والأرضية والهوائية والمائية .

والنوع الثالث : قسمة كل برج إلى أقسام كثيرة :
وهذا يقع على وجوه :

الأول : قسمة البروج على منازل القمر . ويجب البحث عن خاصية كل واحد من تلك المنازل . لأن لها قوة شديدة في تركيب الأعمال السحرية .

والثاني : معرفة بيوت الكواكب .

---

(٣٠) من (ت) .
(٣١) من (ل، طا) .
(٣٢) من (ل، طا) .
(٣٣) والثاني (ت، ل، طا) .
(٣٤) والثالث (ت، ل) .

والثالث : معرفة أشراف الكواكب .

والرابع : الحدود . وهي قسمة كل برج بأقسام معينة ، وتخصيص كل واحد منها بكوكب معين .

والخامس : الوجوه .

والسادس : الذربجانات .

والسابع : الاثنا عشريات .

والثامن : النهبهرات .

والتاسع : المفرح .

والعاشر : الحيز .

والحادي عشر : الدستورية .

والثاني عشر : الاقسام المذكرة والمؤنثة(٣٥) .

والنوع الرابع : قسمة البروج إلى ثلاثين درجة ، ومعرفة طبائع تلك الدرجات وآثارها وكيفياتها :

وللقدماء فيها روايات :

احداها : ما يروى عن «طمطم الهندي» فإنه يذكر لكل درجة خاصيتها وأسماءها وبخورها وأثرها . فإذا نزلت الشمس في تلك الدرجة ، وجب التبخير ، بذلك البخور ، ودعا صاحب تلك الدرجة بذلك الاسم ، وطلب ذلك الأثر منه .

والرواية الثانية : خواص تلك الدرجات (بحسب ما هو منقول من «زردشت») .

---

(٣٥) عبارة (ت) : «الخامس الذربجات. السادس الاثني عشريات السابع الشهادات الثامن المفرح التاسع الجزء العاشر سودية الثاني عشر الأقسام المذكرة والمؤنثة» والفرح (طا) .

والرواية الثالثة : خواصها[٣٦] بحسب ما هو منقول عن البابليين .

واعلم : انه لا سبيل إلى تمييز حقها عن باطلها ، إلا بالتجربة .

فهذه جملة الأحوال التي يجب على الساحر معرفتها ، حتى يمكنه الخوض في عمل من الأعمال السحرية .

وليكن ههنا آخر كلامنا في تعريف الأمور التي يجب تحصيل العلم بها من الأسباب الفاعلية الفلكية .

---

(٣٦) من (ل، طا) .

القسم الثاني

في

الأمور التي يجب معرفتها عن الأجسام القابلة السفلية

نقول : ان اصحاب الأحكام اثبتوا لكل كوكب معنى ، من الطعوم والروائح والأزمنة والأمكنة ، والأشكال والصور . فإذا أراد الانسان تحصيل أمر من الأمور ، علم أن ذلك العمل لا يصدر إلا من الكوكب الفلاني ، فحينئذ يسعى في تقوية ذلك الكوكب من جميع الوجوه التي قد بيناها ، ثم يجمع بين جميع الأمور المناسبة لذلك الكوكب من القوابل السفلية ، فإذا اجتمعت هذه القوابل حال كون ذلك الكوكب قوي الحال : ظهر التأثير ، لا محالة .

فهذا هو الكلام الكلي . ونذكر بعد ذلك (أموراً تتعلق بالتفاصيل. فنقول: جميع الأمور التي اعتبروها في هذا الباب ، بعد ما ذكرناه)[1] أشياء :

(**فالنوع الأول**) : اتخاذ التماثيل المناسبة للجنس[2] .

(ومعناه) : انه إذا حل الكوكب في برج مناسب للعمل، وفي درجة مناسبة (له . فعند طلوع تلك الدرجة ، يجب أن يتخذ فيه تمثال من الجنس الذي يناسب ذلك الكوكب من الأجسام السبعة ، ويبالغ في تجديد صنعته . وطريق ذلك : ان يكون قد يبأ بين يديه آله التفريغ ، وإذابة الجسد . فإذا حضر الوقت المعين ، أفرغه في القالب الذي اعده له . وليكن ذلك الإنسان عند ذلك العمل منفرداً ، ولا يكون معه غيره ، وليبخر بالبخورات المختصة بذلك الكوكب .

---

(١) من (ل، طا) .

(٢) زيادة .

وان أردت عمل خاتم فليكن فصه من جوهر ذلك الكوكب ، ومما له خاصية في تحصيل ذلك المطلوب . ومثاله : إذا أردت عمل طلسم لايقاع العداوة ، فقصدت عطارد في برج مناسب ، ودرجة مناسبة)[٣] ونظير من كوكب مناسب لهذا العمل ، ولما علمت : ان عطارد يدل على (حجر اللازورد[٤] ، فاتخذ من الفصوص ما كان أزرق في اللون ، وعلمت : ان حجر الخماهن له خاصية في ايقاع العداوة)[٥] فاتخذ الفص منه وانقش عليه الصورة المناسبة لذلك المطلوب . وهي : صورة انسانين يقتتلان ، ثم استعمل بخورات عطارد فيه .

وإن أردت عمل طلسم لايقاع بلاء بإنسان وتمريضه ، فاطلب حلول زحل في الدرجات المناسبة لهذا العمل ، واتخذ تمثالاً على هيئة ذلك الإنسان ، واعتمد في ذلك الوقت ان تفسد عضواً من اعضائه ، وموضعاً من جسده فإنك إذا فعلت ذلك ، فسد ذلك العضو من ذلك الإنسان .

فذلك هو الكلام في اتخاذ التماثيل والخواتيم .

ومن الناس من طعن في هذا النوع من العمل . وقال : انه عبث لا فائدة فيه . بل الاقتصار على المناسبات النجومية ، والأوهام النفسانية : كافية . قال جابر بن عبد الله[٦] : «هذا الطعن غلط ، لأن حدوث تلك صورة عند طلوع ذلك الكوكب يجري مجرى ولادة الولد ، عند طلوع الكوكب ، فكما أن هناك تسري قوة الكوكب الطالع ، والدرجة الطالعة في ذلك المولود ، فكذا ههنا تسري قوتهما في تلك الصورة المنقوشة والتمثال المفروغ» .

واعلم : ان عند فراغ ذلك الصنم في القالب ، وعند النقش في ذلك

---

(٣) من (ل، طا) .
(٤) الحجر الأزرق (ت) .
(٥) من (ل) .
(٦) جابر حيان (ل، طا) .
(٧) القسم (ت، ط) .

الحجر ، يجب أن يكون العامل له لابساً ثوباً يناسب ذلك الكوكب ، ويكون مستجمعاً لجميع الأحوال المناسبة لذلك الكوكب ، ويكون قارئاً باللسان : الثناء اللائق بذلك الكوكب ، ويكون قلبه مستجمعاً للأحوال اللائقة بذلك الكوكب : فإن (هذه الأحوال)[8] إذا اجتمعت ، كان التأثير أقوى .

النوع الثاني من الأمور المعتبرة في هذا الباب : تلطيخ تلك التماثيل بالأدوية المناسبة لتلك الأغراض والمقاصد .

قال «جابر بن حيان» : «المقصود من الطلسم : اما الجلب ، واما الدفع . أما الجلب فلا يتم إلا بجميع الأشياء (المشاكلة . والدفع لا يتم إلا بجميع الأشياء)[9] المضادة . والدليل عليه : اجماع الأطباء على أن الصحة تحفظ بالمماثل . والمرض يزال بالضد» ثم يقول : «وهذان الوجهان اما أن يعتبرا في الأسباب الفلكية ـ وهي طبائع النجوم والبروج ـ أو في الأسباب السفلية ـ وهي طبائع الأدوية والعقاقير ـ » .

واعلم : **ان الأشياء المشاكلة** (على ثلاث مراتب :

فالمرتبة الأولى : حصول المشاكلة)[10] في الكيفيتين ـ أعني الفاعلة والمنفعلة ـ فهو كالحار واليابس (مع الحار واليابس)[11] وهذا النوع أقوى أنواع المشابهة .

والمرتبة الثانية : ان تكون المشاكلة حاصلة في إحدى الكيفيتين فقط . لكنها هي الفاعلة ، فإنها أقوى من المنفعة ، مثل الحار الرطب مع الحار اليابس .

والمرتبة الثالثة : ان تكون المشاكلة حاصلة في احدى الكيفيتين فقط . وهي المنفعلة (مثل اليابس الحار ، واليابس البارد . وهذه المرتبة دون ما

---

(٨) (ل، طا) .
(٩) من (ل، طا) .
(١٠) من (ل، طا) .
(١١) من (ل ، طا) .

قبلها . لأن الكيفية المنفعلة[١٢] أضعف من الفاعلة .

وأما الأشياء المضادة . فهي أيضاً على ثلاث مراتب .

فالمرتبة الأولى : ان يكون التنافي حاصلاً (في الكيفيتين)[١٣] معاً . مثل : الحار اليابس مع البارد الرطب . والمرتبة الثانية ـ وهي المتوسطة ـ ان يكون التنافي حاصلاً في الكيفيتين الفاعلتين فقط .

والمرتبة الثالثة ـ وهي الأخيرة ـ أن يكون التنافي حاصلاً في الكيفيتين المنفعلتين فقط .

وإذا عرفت هذا ، فيجب أن تعتبر هذه الأحوال في الكواكب وفي الأدوية .

وأما اعتبار المشاكلة في الفلكيات . فنقول : المشاكلة التامة حاصلة بالتثليث ، وهو الأول والخامس والتاسع . لأن البروج المتناظرة بحسب التثليث تكون مشاكلة في الكيفيتين معاً . مثل : الحمل والأسد والقوس ، إلا أن أقواها هو الأوسط ـ وهو الأسد ـ ثم الأخير ـ وهو القوى ـ ثم الأول ـ وهو الحمل ـ وإذا عرفت الحال في هذا المثال ، فقس البواقي عليه .

النوع الثالث من الأمور المعتبرة في هذا الباب ـ وهو قريب مما تقدم ـ انك إذا فرغت التمثال ، فإذا أردت تسليط المرض على دماغه ، طليت داخل رأسه بالأفيون والبروج . وان اردت تسليط الحرارة عليه ، طليت موضع قلبه بالأطلية[١٤] الحارة المحرقة ، أو كتبت العزيمة على حديدة ، وألقيتها في النار ، أو كتبت العزيمة على كاغد ، وألقيته في القارورة[١٥] ، وإذا فعلت هذه الأمور تكلفت تفريغ القلب عن كل ما سوى هذا العمل ، وقويت ذلك الخيال في نفسك وتصورت حصول تلك الحالة في ذلك العضو من ذلك الانسان . والفائدة في عمل تلك الصورة : جمع الأفكار ، وتقوية الخيال . فإنه متى

---

(١٢) من (ل، طا) .

(١٣) من (ل، طا) .

(١٤) بالأدوية (ت) .

(١٥) الكارورة (ل) .

انضمت المؤثرات الفلكية القوية إلى جملة الأجسام القابلة السفلية ، وأنضم إليها القوة النفسانية القوية التامة : حصل ذلك الأمر لا محالة ، فإذا انضم إلى تلك الثلاثة كون تلك النفس العاملة مخصوصة بمزيد قوة في هذا الباب ، ومزيد مناسبة لتلك الأعمال : بلغ الغاية فيه .

النوع الرابع من الأمور المعتبرة في هذا الباب : الدخن . ولما ثبت في علم الأحكام : ان لكل واحد من الكواكب السيارة أنواعاً من العقاقير مختصة به ، فمن أراد إحداث الدخنة لأجله ، وجب التدخين بتلك الأشياء المناسبة له .

النوع الخامس : من الأمور المعتبرة في هذا الباب : قراءة الرقي .

واعلم : انها على قسمين : منها : كلمات معلومة . ومنها كلمات غير معلومة . أما الكلمات المعلومة . فالحق عندي : ان الانسان كلما كان وقوفه على صفات الكوكب المعين أكثر ، وعلمه بأفعاله المخصوصة به ، ثم كانت قدرته على احصار صفات كماله اتم ، وانفعال نفسه عند ذكر تلك الصفات اتم . وكلما كان ذلك الانفعال أكمل ، كان إنجذاب نفسه إلى روح ذلك الكوكب اكمل ، فكانت قدرته على التأثير أقوى .

أما الرقي التي لا يفهم منها شيء ، ولا يحصل الوقوف على معانيها ففيها بحثان :

الأول : ان الذي نظم تلك الكلمات ، ورتبها في أول الأمر . من كان ؟
والثاني : انه أي فائدة لنا في قراءتها وذكرها ؟
فنقول : أما المقام الأول . فللناس فيه قولان :

الأول : وهم الذين يبالغون في تعظيم تلك الكلمات المجهولة ، الذين يقولون : ان المتقدمين لما بالغوا في الرياضات انكشفت لهم الأرواح الطاهرة القوية ، والقت عليهم العزائم والرقي .

والقول الثاني : ان حسن الظن يقتضي أن تلك الكلمات المجهولة ،

تدل على صفات ذلك الكوكب ، أو على صفات ذلك الروح ، بلغة غريبة أجنبية . والمقصود من قراءتها غير معلوم ، لأن من قرأ شيئاً ، ولا يعرف معناه ، وكان عظيم الاعتقاد فيه ، فإنه يحصل في قلبه خوف وفزع ، فيكون انفعال نفسه أتم وأقوى وذلك هو المقصود .

فهذا ما عندنا في هذا الباب .

النوع السادس من الأعمال المعتبرة في هذا الباب : اتخاذ القرابين ، واراقة الدماء :

واعلم : ان مذهب أصحاب الطلسمات : ان تلك الحيوانات إذا ذبحت ، فإنه يجب إحراقها بالنار ، حتى يحصل كمال النفع بها . وهذه هي الشريعة[١٦] الباقية إلى زمان مجيء[١٧] رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم . وهو أمر عجيب . فإنه لا تعرف وجه الانفعة في الذبح[١٨] ، ولا تدري أيضاً وجه المنفعة في ذلك الإحراق .

وبالجملة : فهذه الأشياء يصعب وجه النفع بها إلا أنه لما دلت التجارب[١٩] عليها ، وجب المصير إليها .

النوع السابع[٢٠] من الأعمال المعتبرة في هذا الباب : ذكر أسماء الأرواح :

واعلم : ان المنجمين ذكروا : ان الساعة الأولى من يوم الأحد للشمس . والثانية للزهرة ، والثالثة لعطارد ، والرابعة للقمر ، والخامسة لزحل ، والسادسة للمشتري ، والسابعة للمريخ . ثم تعود الثامنة إلى الشمس (والتاسعة للزهرة ، والعاشرة لعطارد ، والحادية عشر للقمر ، والثانية عشر

---

(١٦) من أعلمه بأن الخرافات من الشرائع؟ .

(١٧) إلى زمان مجيء محمد صلى اللّه عليه وسلم (ل) .

(١٨) التذبيح (ط) .

(١٩) أي تجارب؟ إلا أن تكون من حركات الشياطين في الخفاء .

(٢٠) التاسع (ت) .

لزحل ، والثالثة عشر للمشتري، والرابعة عشر للمريخ)[21] ثم تعود الساعة الخامسة عشر إلى الشمس (ثم تعود الساعة السادسة عشر للزهرة، والسابعة عشر لعطارد ، والثامنة عشر للقمر ، والتاسعة عشر لزحل ، والعشرون للمشتري ، والحادي والعشرون للمريخ)[22] والثانية والعشرون للشمس والثالثة والعشرون للزهرة . والرابعة والعشرون لعطارد .

وقد تمت الساعات الأربعة والعشرون .

فلا جرم وقعت الساعة الأولى من يوم الاثنين للقمر ، وعلى هذا الترتيب تحصل معرفة أصحاب الساعات في تمام الاسبوع .

وإذا عرفت هذا ، ظهر أن لكل ساعة صاحباً ، معيناً . فلا يبعد أن يتولد من الروح الكلية للكوكب المعين : ارواح فلكية هي شعبه ونتائجه . ولكل واحد منها مزيد اختصاص بساعة معينة من تلك الساعات .

ثم ان أصحاب السحر والطلسمات ، ربما أدعوا معرفة أصحاب الساعات (ومعرفة أسمائها، فيعتبون في السحر رعاية اصحاب الساعات)[23] التي يراد إحداث تلك الأعمال فيها .

والنوع الثامن · ان المنجمين ينسبون كل بلدة إلى برج معين ، وإلى كوكب معين :

ولا بد في الأعمال السحرية من رعاية تلك الأحوال .

فهذه أمور يجب على من يتولى هذه الصناعة[24] أن لا يكون غافلاً عنها ، حتى تكون أعماله أقرب إلى الصواب (وأبعد عن الزلل . والله الموفق)[25] .

---

(٢١) من (ل، طا) .

(٢٢) من (ل، طا) .

(٢٣) من (ل، طا) .

(٢٤) الأعمال (ت، ط) .

(٢٥) من (ل، طا) .

الفصل السادس

في

التنبيه على أصول أخرى مراعاتها في هذه الأعمال

اعلم : ان تلك الأصول[1] . اما أن تكون معتبرة في الكواكب ، أو في البروج .

(أ) أما في الكواكب :

ففيه شرائط :

الشرط الأول : اعلم : ان كل واحد من هذه الأعمال المطلوبة في السحر النجومي ، لا بد وأن يكون مضافاً إلى كوكب معين[2] .

تجميع أحوال[3] الفرقة والبغض مضافة إلى زحل . فإذا أردت (هذا العمل)[4] فاعمل وزحل في أحد بيتيه : الجدي (أو الدلو)[5] والدلو أقوى، أو

---

(١) الأحوال (ت، طا) .

(٢) بعد كوكب معين: في (طا) ما نصه : هذا آخر ما كتبه المصنف من احدى النسختين المختلفتين من القسم الثالث من الفصل الخامس . فنكتب الآن النسخة الثانية حتى لا يضيع ما كتبه المصنف وهو هكذا : القسم الثالث في معرفة طبيعة الفلك . واتفقوا على قسمة الفلك من وجوه كثيرة . فالنوع الأول: قسمة الفلك بأثني عشر قسماً . . . الخ . وقد ذكرنا كل المكتوب في (طا) في التعليق رقم ثمانية وعشرين في الفصل الخامس من مخطوطة (لأله لي) وبعد فراغ (طا) مما ذكرناه في التعليق تجد ما نصه: «النوع الثالث: التنبيه على أمور معتبرة في علم السحر المبني على النجوم .
اعلم انه لا بد من رعاية شرائط الشرط الأول : ان كل واحد من الأعمال المطلوبة في السحر النجومي لا بد وان يكون مضافاً إلى كوكب معين . . . الخ» .

(٣) أبواب (ت) .

(٤) من (ل، طا) .

(٥) من (ل، طا) .

في تثليثهما ، أو تسديسهما . ويكون القمر متصلاً به من أحد هذه المواضع ، أيها كان . أو مقارناً له ـ وهو الجيد الذي لا شيء بعده ـ وليكن الطالع أحد بيتي زحل ، وهو فيه . فإن لم يكن بالطالع : البرج الذي فيه زحل ، فأي برج كان .

واعلم : ان الشرف مثل البيت ، فيما ذكرناه .

وأما إذا أردت عمل شيء من المعاش والتزين في أعين الناس ، فليكن عملك والمشتري على الأحوال التي ذكرناها لزحل ، وهو أن يكون في أحد بيتيه أو شرفه أو متصلاً بهما بالاتصالات المقبولة ، وليكن القمر متصلاً أو مقارناً له وليكن الطالع أحد بيتيه أو شرفه ، أو البرج الذي هو فيه .

وأما ان أردت التسليط فليكن المريخ على ما قلناه ، وان اردت العطف ، والتهييج ، فليكن الزهرة على ما ذكرناه .

واعلم : ان ابواب التهيجات مشتركة بين المريخ والزهرة ، فإن كانا مقتربين ، والقمر يقارنهما : أو ينظر إليهما نظراً قوياً ، كان ذلك الباب أقوى من كل عمل . وإن أردت عملاً لاستخراج دفين ، أو عطف رجل عالم عليك أو ايقاع مرض نفساني ـ لا جسماني ـ فليكن عطارد كما ذكرناه .

وإن أردت عطف قلب (ملك ، أو وزير، أو استخراج دفين من دفائن الملوك خاصة ، أو استعطاف قلب)[٦] امرأة نبيلة موسرة ، أو اصلاح ضيعة مزروعة ، فليكن القمر على الحالة التي ذكرناها .

واعلم : ان المعتمد للأعمال السحرية : هو المريخ[٧] ، فإذا كان المريخ وصاحب الطالع متقاربين قوي العمل .

واعلم : انه يجب في كل واحد من هذه الكواكب ، إذا أردنا ادخاله في عمل ، أن يكون سليماً من مقارنة المذنب .

---

(٦) من (ل، طا) .

(٧) عبارة (ت) هو المريخ ، وصاحب المريخ وصاحب الطالع مقارب قوى العمل .

الشرط الثاني : قد ذكرنا أنه إذا اتصل كوكب من الكواكب الثابتة ، (بكوكب العمل ، وكان موافقاً لطبيعته ، جاء العمل في غاية القوة : فإن اتصل القمر)[8] بذلك الثابت : كان أقوى .

واعلم : ان اتصال السيارات بالثوابت على قسمين : تارة في الحقيقة ، وأخرى في المسامتة .

أما الحقيقة : (فهي في الكواكب التي تكون على ممر هذه السيارات . وأما الذي يكون بحسب المسامتات)[9] فهو ما إذا كان الكوكب الثابت بعيداً عن ممر هذه السيارات . وأنت تعلم أن الأول أقوى .

الشرط الثالث : اتفقوا على أنه لا يتم الطلسم بكوكب ثابت وحده ، بل قالوا : الطلسم انما يكمل بثابت واحد وثلاثة من السيارات حتى تحصل فيه الطبائع الأربع ويجب أن يكون أحدها : عطارد ، لأن طبيعته ممتزجة فيفيد امتزاج تلك الطبائع ، ويفيد قوة ذلك الامتزاج : قالوا : والأولى أن يكون الثابت في وسط السماء ، وعطارد في الرابع .

الشرط الرابع : إذا أردت عمل طلسم ، فاجعل كوكب الحاجة في وتد الطالع ، ساعة الابتداء ، واجعل سائر الكواكب المعاونة له على ذلك العمل في الأوتاد الثلاثة الباقية . فإن اتفق ان حصل كوكب الحاجة في حده ووجهه ومثلثيه وسائر حظوظه ، كان الأمر أكمل .

الشرط الخامس : اعلم : ان الكوكب يختلف حال تأثيره من وجوه :

الأول : كل كوكب كان أعلى ، فإنه أقوى . وقد علمت السبب فيه .

والثاني : كل كوكب كان أعظم جثة ، كان أقوى عملاً .

الثالث : كل كوكب كان أبطأ حركة ، كان أقوى من وجه ، وأضعف من وجه آخر .

---

(٨) من (ل، طا) .

(٩) من (ل، طا) .

الشرط السادس : ان الكواكب بعضها متحابة ، وبعضها متباغضة **والحب والبغض على أقسام ثلاثة : فأعلاها** : ان يكون بحسب الطبيعة الذاتية ، مثل : البغض الذي بين الشمس وزحل ، ومثل : المحبة التي بين الشمس وبين المشتري ، **وأوسطها** : الواقعة بحسب (مناظرات البيوت **وأدناها**: الحاصلة)[١٠] بسبب الممازجات . فإذا استعنت بكوكب ، وبالغت في تقويته ، فأسقط عنه اعداءه . لأن نظر الضد : يوجب الضعف والفتور .

الشرط السابع : قالوا : إذا أردت التهييج فعليك أبدأ بالزهرة وعطارد ، والمشتري ، والشمس واحذر المريخ وزحل والقمر وقالوا أيضاً : الساعات الصالحة (للحب: هي ساعات تلك الأربعة . وأما ساعات المريخ والقمر ، فلعقد النوم)[١١] وساعات زحل للبغض والعداوة . وقالوا أيضاً : ان كانت المحبة على وفق العفة والصلاح ، فابتديء بها في ساعة المشتري ، وان كانت على وفق الفساد فابتديء بها في ساعة الزهرة ، وأما عقد اللسان وعقد النوم ففي ساعة عطارد .

الشرط الثامن : ليكن الطالع في وقت العمل : بيتاً للكوكب التق بذاك . العمل ، أو برجاً ، له فيه حظ وقوة . وكلما كان الحظ أقوى ، كان العمل أكمل . ومثاله : اذا اردنا عمل الحب وجب ان يكون الطالع : للزهرة ، وليكن ذلك أيضاً في يوم الزهرة ، وهو يوم الجمعة ، وفي ساعة الزهرة ، وهي الساعة الأولى من يوم الجمعة ، أو الساعة الثامنة منه .

الشرط التاسع[١٢]: فيما يتصل برجوعات الكواكب : إذا كان زحل راجعاً ، عمل فيه طلسم الفرقة . وإن كان مستقيماً[١٣] ، فللبغض .

---

(١٠) س (ل، طا).

(١١) من (ل، طا) وفي (ل) فلعدم النوم .

(١٢) من الشرط التاسع : أول نسخة (ط) بعد أ سقط .

(١٣) وان كان مستقيماً عمل فيه العمارات ، وإذا كان المريخ راجعاً (عمل فيه) لفساد الجسد (ت) وفي (ط) الجد و(عمل فيه) سقط من (ط) .

والمشتري إذا كان راجعاً ، عمل فيه لخراب الضياغ ، وإذا كان مستقيماً فلصلاح العسكر .

وإذا كانت الشمس بريئة من النحوس عمل فيه للقاء السلاطين ، وإذا كانت منحوسة عمل فيه سائر الأعمال الرديئة . وإذا كانت الزهرة راجعة ، عمل فيه لأحوال النساء من إسقاط الأجنة وإذا كانت مستقيمة عمل فيه للصلح بين المتباغضين (وإذا كان عطارد راجعاً ، عمل فيه للعطوف ، وإذا كان عطارد مستقيماً)[١٤] فلسائر الأعمال الجيدة (وإذا كان القمر بريئاً من النحوس عمل فيه لسائر الأعمال الجيدة)[١٥] وإذا كان منحوساً لم يصلح لشيء من الأعمال .

الشرط العاشر : قال «تنكلوشا» :

انك بعد أن عرفت كواكب هذه الأعمال وطوالعها ، فإنه يجب اعتبار حال القمر على وجوه :

النوع الأول (من اعتبار حال القمر): ان يكون سليماً عن المناحس . وهي أمور :

فالأول[١٦]: أن لا يكون منخسفاً ، ولا قبله ولا بعده باثنتي عشرة درجة[١٧] .

فإن القدماء كانوا يسمون خسوف القمر : موت القمر . أما قبله : فلأنه كالذاهب إلى الموت . وأما بعده فلأنه كالمتخلص من الموت .

والثاني : ان لا يكون في استقبال الشمس . فإن القمر حينئذ يكون في نهاية البعد عن الشمس ـ وبعد العبد عن مولاه : مكروه ـ .

---

(١٤) سقط (ت) .
(١٥) سقط (طا) .
(١٦) من (ل، طا) .
(١٧) ساعة (ت، ط) .

والثالث : ان لا يكون في المحاق . وهو ظافر .

والرابع : ان لا يكون على تربيع الشمس ولا على انصاف التربيعات، لأن التربيع نصف المقابلة ، وإن شئت فاعتبر هذه الأحوال بأيام البحرانات .

والخامس: أن لا يكون عرضه جنوبياً ، لأن القمر إذا كان هناك كان بعيداً عن الربع المسكون .

والسادس : ان لا يكون صاعداً ولا هابطاً .

والسابع : ان لا يكون في أوائل البروج ، ولا في آخرها . أما الأوائل فلأنه (يشبه الرجل الذي وضع رجله في الدار، ولم يستقر فيها بعد وأما الأواخر)[18] فلأنه يشبه من قام، ووصل إلى باب الدار، فيخرج منها. وأيضاً: أواخر البروج: حدود النحوس .

والثامن : ان لا يكون في مقابلة زحل ومقارنته وتربيعه، (انصاف تربيعه)[19] لأنه كوكب نحس ، فيوهن العمل .

والتاسع : ان لا يكون مع الرأس الذنب ، لأنها عقدتان . فكرهوا كون القمر في العقدة . ثم أن الذنب أردأ .

والعاشر : ان لا يكون بطيء السير . لأن هذه الحالة تبطيء المقصود.

والحادي عشر : ان لا يكون في مقابلة عطارد ، ولا في مقارنته ، ذلك لأن القمر إذا اتصل بعطارد ، اتصالاً محموداً ، صارت حالة كل واحد منهما محمودة ، وأما إذا تقابلا ، أو تقارنا : تضادا ، فتضادت أفعالهما . والأحوال الانسيانية أكثرها متعلقة بعطارد ، ولا سيما هذه الأعمال السحرية ، فلا جرم وجب الاعتناء فيها بصلاح حال عطارد ، وأن لا يكون بينه وبين القمر اتصال رديء .

---

(١٨) سقط (ط) .

(١٩) من (ل، طا) .

والثاني عشر : يكره كون القمر في الميزان ، أو في العقرب ، لأنهما (برجا هبوط النيرين)[٢٠] وهذا شرط واجب الرعاية .

والثالث عشر : ان لا يكون القمر في سادس برج الأسد ، ولا في سادس برج الجوزاء ، وذلك لأن أحدهما بهبوط القمر ، والآخر ببيت زحل .

النوع الثاني[٢١] من اعتبار حال القمر :
الأحوال المتعلقة بقران الكوكب مع القمر :

فنقول : إذا كان القمر على قران زحل : يعمل فيه لهلاك الأعداء، وعلى قران (المشتري يعمل فيه للسلاطين والجاه والتجارة . وعلى قران)[٢٢] المريخ لفتح الحصون والقلاع ، ولقاء الجند والأمراء[٢٣] ، والكتب لهم وعلى قران الشمس للجاه والسلطان .

وأقول : هذا فيه نظر . لأنه في هذه الحالة يكون في المحاق ، وهو لا يصلح للعمل .

قال : وعلى قران الزهرة لعمل النيرنجات (والعطوف والخواتم والطلسمات ، وعلى قران عطارد للعطف ، ولقاء الكتائب)[٢٤] وعلى قران الرأس لهلاك الأعداء ، والفرقة والبغض ، وما أشبه ذلك .

النوع الثالث[٢٥] من اعتبار حال القمر :
الأحوال المتعلقة بكونه في البروج :

إذا كان القمر في الحمل ، متصلاً بالمريخ ، صلح لنيرنجات الحب والبغض ، بحسب اختلاف أحوال الكواكب المنضمة إليه . وإن كان في

---

(٢١) سقط (ت) .
(٢١) الثاني عشر من الأعمال المتعلقة . . . الخ (ت، طا) وفي (طا) الثاني .
(٢٢) من (ل، طا) .
(٢٣) الفقراء (ط) .
(٢٤) من (ل، طا) .
(٢٥) الثالث عشر من الأحوال المتعلقة بالقمر ، وما يتعلق بكونه في البروج (ت) .

الثور ، متصلاً بالزهرة . صلح للقاء السلاطين والجند . وإن كان في الجوزاء متصلاً بعطارد : صلح لعقد اللسان ، وللمنع من الاباق .

وإن كان في السرطان: (صلح للعطف. وإن كان في الأسد متصلاً بالشمس: صلح)[٢٦] للتهييج والعطف. وإن كان في السنبلة متصلاً بعطارد: صلح لعمل الربح في المكاسب ، والزيادة في المال . وان كان في الميزان (متصلاً بالزهرة)[٢٧] صلح للعطف المبني على عمل النار[٢٨] والهواء . وإن كان في العقرب متصلاً بالمريخ صلح للعطوف النارية والمائية . وإن كان في القوس متصلاً بالمشتري : صلح لازالة الوحشة ، وتحصيل الصلح . وان كان في الجدي متصلاً بزحل : صلح لأن تكتب فيه الكتب المدفونة في مقابر اليهود ، للفرقة والبغض . وان كان في الدلو ، متصلاً بزحل : صلح لما ذكرناه في الجدي . وإن كان الحوت متصلاً بالمشتري : صلح للعطف .

النوع الرابع من أحوال القمر :

يقوى العمل يوم الأحد ، إذا كان القمر متصلاً (بالشمس. وفي الاثنين إذا كان متصلاً بالزهرة . وفي الثلاثاء إذا كان متصلاً)[٢٩] بالمريخ . وفي الأربعاء إذا كان متصلاً بعطارد . وفي الخميس إذا كان متصلاً بالمشتري . وفي الجمعة إذا كان متصلاً (بالزهرة . وفي السبت إذا كان متصلاً بزحل)[٣٠] .

(ب) وأما في الأحوال[٣١] المعتبرة في البروج والبيوت :
ففيه وجوه من الشرائط :

---

(٢٦) من (ل، طا) .
(٢٧) من (ل) .
(٢٨) النارية والهوائية (ت) .
(٢٩) من (ل، طا) .
(٣٠) من (ل) .
(٣١) الشرط الحادي عشر في الأحوال (ت، طا) .

الأول : ان تجعل الطالع برجاً موافقاً للعمل ، وبيتاً مناسباً له . ومثاله : أنه إذا كان المطلوب أمر النكاح كان برجه هو السابع . فإن كان السابع هو الجدي فهو غير صالح له . لأن الجدي برج أرضي بارد يابس . فإن وقع عليه شعاع زحل ، بطل هذا المقصود بالكلية ، وإن وقع فيه شعاع الزهرة ، حصل المقصود على نوع من الضعف ، وإن اجتمع فيه شعاعاً هما قوي الضعف بسبب البروج ، وشعاع زحل . فحصل المقصود مع الضعف ، بسبب شعاع الزهرة . وأما إن كان السابع هو الدلو ، فإن وقع عليه شعاع الزهرة ، حصلت قوة قوية ، لكن لا في غاية الكمال . أما في القوة القوية فلأن الزهرة مناسبة لهذا المقصود . والدلو برج هوائي رطب ، فهو مناسب له . واما عدم الكمال ، فلأن صاحب الدلو زحل ، وهو معوق عن هذا الغرض . وإن وقع عليه شعاع زحل ، أفاد تعويقاً ، لكن لا في الكمال .

فإن اجتماع الشعاعان كان التفريق أقل ، وأما إن كان السابع هو الميزان كان الأمر في تلك الأحكام بالعكس .

الشرط الثاني : قالوا : إذا أردت رقية للحب ، أو عملاً يتعلق باثنين فاعمله والطالع برج ذو جسدين ، ورب الساعة الزهرة ، وهي ناظرة إلى الطالع وإلى القمر ، ولا تكون راجعة ولا منحوسة بشيء من وجوه المناحس ، ولينظر القمر إلى الشمس من التثليث أو التسديس . وإذا أردت الافساد بين اثنين ، فليكن الطالع برجاً منقلباً ، والقمر كذلك في برج منقلب . والمريخ وزحل ناظران إلى القمر ، وخاصة زحل، ولتكن الساعة لزحل ، وهو في وسط السماء ، ويكون قوياً ، وينظر إلى النيران . وأسقط النيرين بعضهما عن البعض .

الشرط الثالث : ان كان عملك للاناث ، فليكن الطالع برج أنثى . وإن كان للذكور ، فبرج ذكر .

وأما المسلط عليه ، فبالضد . فإن كان ذكراً اجعل طالع العمل الموجب للتسليط عليه : انثى . وإن كان انثى ، اجعل الطالع : ذكراً . وأيضاً : ان

كان صاحب الطالع المسلط عليه : ذكراً ، اجعل الطالع عمل التسليط عليه : انثى . وبالضد وذلك لأن الشيء يقوى بالموافق ، ويضعف بالضد .

الشرط الرابع : اجعل اعمال الحب في أول الشهر ، وأعمال البغض في آخر الشهر . وأعمال عقد اللسان في وسط الشهر . لأن أول الشهر زائد . فناسب حصول زيادة الحب . وآخر الشهر في النقصان ، وذلك يورث النقصان في الحب .

وأما «أبو ذاطيس»[٣٢] البابلي . فإنه قلب الأمر ، واتخذ صورتين على شكلي المحب والمحبوب ، ووضعهما في زاويتي البيت على القطر، وجعل ابتداء هذا العمل من منتصف الشهر، ثم في كل يوم يقرب كل واحد منهما من الآخر ، لأجل ان النيرين ، يقرب كل واحد منهما من الآخر في هذه المدة ، حتى إذا تم الشهر ، اتصلت احدى الصورتين بالأخرى ، على قياس وصول احد النيرين الى الآخر .

الشرط الخامس : تعرف طالع الشخص الذي يراد تهييجه . فإن كان نارياً ، فاعمل له عملاً يتعلق بالنار . وإن كان هوائياً (فاعمل له)[٣٣] عملاً يتعلق بالهواء . وعلى هذا القياس .

واعلم : ان هذه الأعمال السحرية . منها : نارية . مثل أن تكتب العزيمة على الحديد ، ثم توضع في النار . ومثل : ان تصب الخمر العتيق ، والنفط الأبيض ، والأدوية الحارة في كوز الفقاع . ويوضع في النار : ويقرأ عليه العزيمة . ومنها : هوائية . مثل : تطيير العصفور . ومثل : النفث في العقد . ومنها : مائية وهو مثل : غسل الرجلين (بمياه مخصوصة)[٣٤] وصبها على باب من تريد تهييجه .

---

(٣٢) طلس (ت، ط) أبو ذا طيس : سقط (طا) .

(٣٣) سقط (ل) فعملا (طا) .

(٣٤) سقط (ل) .

والله أعلم (بحقيقة هذه الأمور)[٣٥] .

(هذا آخر ما وجد بخط المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ وقد نقل هذا الكتاب من نسخاً منسوخة من خط المصنف[٣٦] آمين) .

تم كتاب

«النبوات. وما يتعلق بها»

للإمام فخر الدين الرازي

---

(٣٥) سقط (ل، طا) .

(٣٦) من (ل) وفي آخر (ط) : «اتفق الفراغ على يدي العبد المذنب الضعيف، الراجي رحمة ربه اللطيف: أبي الفتح محمد بن محمد بن أبي بكر الدابيوري. يوم الأحد الثامن عشر من صفر ختمه الله بالخير لسنة أربعين وستمائة» .

الفهرس

الموضوع | الصفحة